



1131

٢١٤٠.٨

إعانة المجدين في تصحيح الدين بشرح أم البراهين،

تأليف القيرواني، عبد الجليل بن محمد - ٩٦٠ هـ.

بخط أحمد بن فتوح الدمياطي سنة ١١٤١ هـ.

٢٧ ق ٢١ س ٢١ × ١٥ سم

نسخة جيدة، ضمن مجموع (ق ١-٢٧) خطها تعليق حسن.

معجم المؤلفين ٨٢:٥ الأزهرية ٩٧:٣

١- أصول الدين أ- المؤلف بد الناسخ

ج - تاريخ النسب - خ .

٦١٤١
١

٧/١٢٢٩

حاشية الملوي على شرح القيرواني، تأليف الملوي،

أحمد بن عبد الفتاح - ١١٨١ هـ. كتب سنة ١١٣٢ هـ.

٤٨ ق ٢٥ س ٢١ × ١٥ سم

نسخة جيدة، ضمن مجموع (ق ٢٩-٧٦) خطها نسخ معتاد.

معجم المؤلفين ١ : ٢٧٨ الأزهرية ٣ : ١٨١

١- أصول الدين أ- المؤلف ب - تاريخ النسخ.

٢١٤٠.٨
٢٦١٤١
٢

١٨
اعانة المحدثين في تصحيح الدين بشرح امر البراهين
للشيخ الامام العالم العامل المحبر البحر الكامل
عبد الجليل ابن احمد القيرواني
المغربي المالكى رحمه الله تعالى
وعفاه عنه ونفعنا به
امين

٢

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦١٤١ - ١٢٢٩
العنوان: مجموع رسائله الادبية اعادته لمجدي في تصحيح
المؤلف: القيرواني، عبد الجليل بن احمد
تاريخ النسخ: ١١٤١ هـ في قبط - -
اسم الناشر: محمد بن قتيب الرميثي
ع. ١٠٩١ هـ - ٦٧٦ هـ - ٢٦١ X ١٥١٥
ملاحظات: - - - - -

والاحوال مثاله وجوده ونفيه في كذا التصانيف الجرم الواحد
 من الحركة والكون ولما كان الواجب شرف من اخصيه
 لانه يتوق ابد ووصف للباري قدومه على خويبه
 وقرب السخيل منه قدومه علم الجايز فقال **والامر**
المستحيل المستف من الاستحالة السابقة **ما**
 امر او نهي بالمعنى اللغوي وهو ما يقع ان يعلم ويجز عنه
لا يتصور في العقل فيه نحو ما مر كذا في
 بعده **وجوده** اي ثبوته تحت كل اسلوب والاحوال ايضا
 مثاله اتفاق الباري بان لا يكون قادرا كذا التصانيف
 الجرم بان لا يكون متحركا ولا ساكنا **والجايز** المستف
 من الجواز السابق **ما** فيه ما ذكرنا في **ما** يتكلم بسلامته
 من المعارض **في العقل وجوده** اي ثبوته فيدخل
 الاحوال الحادثة كعالمية **وعدمه** اي الامر مثاله
 اتفاق الباري بتعذيب المطيع واثامته العاصي وكذا
 اتفاق الجرم بخصوص الحركة مثلا **واعلم** ايضا انه **يجب**
 اي يتجتم بالطلب الجازم التخييري **على كل مكلف** اي
 بالغ عاقل فرد فرد **شرعا** يتميز واولم يصلح فاعلا
 ليجب لكونه لازما لانه كيف صلاحية لفاعلية المتقدي
 ولو مجازا او مجوزا ان يكون مغفولا مطلقا او منصوبا
 على نوع الخافض والتقييد به لرفع نقم ان الوجوب **المستحيل**
 عقده ولقد وقع المتعذرة ايضا حيث اوجبوا المعرفة
 فيكونوا في العقل بالوجوب **ما** مستحيل عليه عقلا وشرعا فان قلت
 فانما هو الوجوب **ما** مستحيل عليه عقلا وشرعا فان قلت
 فانما هو الوجوب **ما** مستحيل عليه عقلا وشرعا فان قلت

لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا

لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا

لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا

لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا

عقلا وهو باطل ان لو وجبت عقلا لعذب تاركها
 وان لم يرد شرع او ورد ولم يبلغ التارك واللازم
 باطل لقوله تعالى وما احصا معذبي حتى نبعث رسولا
 وحمل الرسول في الآية على العقل خلاف الظاهر لا يصار
 اليه الا بموجب وهو متصف هنا وجعل في التعذيب
 فيها خاصا بالدينيا تخصيصا بغير تخصيص وهو غير جائز
 واعلم انه يؤخذ من كلام المصنف ما اختاره المحققون
 من ان المعرفة اول الواجبات لان تعليق الوجوب
 بالمكلف انما هو لوصف التكليف فاذا اول وقت يتصوره
 الانسان بالتكليف يتعلق به الخطاب بان يكون علي
 عقد صحيح وهو ان يعرف اي يحزم جزءا مطاعا لما في نفس
 الامر من دليل ولو جليا بجميع ما قامت عليه الدلة
 من كماله تعالى واتقوا التقايهي عنه واتصافه بما يجوز
 في حقه تعالى فالمراد بقوله **ما المطلوب** من المكلف معرفته
 وهو ما قامت عليه الدلة ليس بغير القرينة على ذلك
 قوله **يجب** اي عقلا وشرعا او شرعا فقط لما ياتي من ان
 دليل الشرح والبصر والكلام التام شرعي **في حق مولانا** اي
 امور **ناجلا** اي عظم **وعزا** اي غلب فان اتمام لفظة حق
 كما قال بعضهم للاعتراف بما ثبت له تعالى مما ذكر وهو
 يشعر بان المراد ما نصبت عليه الدلة ووقعت به المطالبة
 ما يجب له تعالى **وما يستحيل** عليه عقلا وشرعا فان قلت

لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا

لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا
 لا يجوز من فعل كل
 ممكن او عدمه عقلا وشرعا

المعرفة متوقفة على النظر وما لا يتم الواجب الالهي فهو واجب وحينئذ يكون النظر اول الواجبات قلت الكلام في المقاصد لا في الوسائل والنظر وسيلة فلم تخرج المعرفة عن كونها اول الواجبات الاستقلالية ولما كان التشريك بين ما لله وما لغيره منبها عنه لم يقل وما يجب في حق الرسل مثلا الى اخره بل اتي بكلام مستقل وكان على وجه التشبيه للدلالة على ان الجهل بالرسل ليس كالجهل بالله في الاختلاف في صحة ايمان المتلبس به لانه متفق على صحته حيث اعتقد فيهم ما يليق بهم ونزههم عما لا يليق اجمالا او غفل فقال **وكذا اي** وكالوجوب المتقدم في الاثم بتركه **عليه** اي المكلف **ان يعرف مثل ذلك** وهو ما يجب وما يستحيل وما يجوز **في حق الرسل** والانبياء مما يعظمهم وما يختص بالرسل واذا اردت معرفة ما يجب لمولانا جل وعز **فما** اي فبعض الواجب **للمولانا** مطلقا اذ يجب له تعالى كل كمال وكالاته تعالى لا تتناهي لكي الذي قام عليه الادلة منها **عشرون** صفة على راي المصنف ويدانها بما لا تعقل الذات بدونه فقال **وهي** اي العشرون **الوجوه** وما بعده ومعناه ظاهر ينبيه عليه بانه الحق في الاديان اي خرج الذهبي ووجود كل شئ عينه عند الشيخ فعده صفة على مذهبه يجوز **والقدم** وهو هنا سلب لعدم السابق للوجود

للوجود او عدم الاولية للوجود او عدم افتتاح الوجود او استمرار الوجود في الماضي والكل بمعنى **البقا** وهو سلب العدم لللاحق للوجود او استمرار الوجود في المستقبل الى غير نهاية وهما بمعنى كما يصرح به كلام المقترح في شرح الارشاد واعلم ان عطف القدم والبقا على الوجود من عطف اللازم على الملزوم على ما سئى عليه المصنف لان الوجود دال بالمطابقة على حال واجب للذات انزلا وايدا وعلى سلب العدم السابق واللاحق بالالتزام ويجوز ان يكون من عطف الخاص على العام وقوله **والمخالفة** **للحوادث** اي لا يماثل شيئا منها من عطف اللازم على الملزوم اذ لا يجب المخالفة الا لما ثبت له الوجود والقدم والبقا **وقيامه تعالى بنفسه** اي ذاته اخصى من المخالفة اذ كل من ثبت له القيام بالنفس بتفسير خاص **اي لا يفتقر الى محل** من حل يحل بالضم والكسر فالاولى فتح حانه ليمتاز عن المحل من حل يحل بالكسر فقط والمراد به الذات لا الخبير **ولا الى مخصص** اي مر يد مخصصه هو اوصفة من صفاته بالوجود ثبت له المخالفة كذاته تعالى وليس كل من ثبت له المخالفة ثبت له القيام بالنفس كصفاته تعالى كما ان كل من ثبت له المخالفة ثبت له ما قبلها **والوحدانية** اعم من القيام بالنفس لاشتراكها في الذات العلية وانفراد الوحدانية في الصفات وان اعتبر

انفراد القيام بالنفس بنفي كونه تعالى صفة فينبغي ان يكون
وخصوصي وجهي وكون معناها مشتق لا على سلب امور
متعددة فسر بها كالصفة التي قبلها فقال اي لا ثاني له في
في ذاقه قال ولي الدين المناوي والمراد بالذات الحقيقة
العظمى والعين القيومية المستلزمة لكل سبحانه قدوسية
في كل جلال وجمال استلزاما لا يقبل الانفكاك البتة وهذا
صادق بنفي التركيب والنظيرة فهو سلب الكم المتصل والمنفصل
وهما من اقسام العرض لان ما يقبل القسمة لذاته منه اما
ان يكون لاجزائه المفروضة حد مشترك او لا الثاني المنفصل
وهو العدد لا غير لان حقيقته ما يجتمع من الوحدات
والاول المتصل وهو اما قار الذات اي مجتمع الاجزاء في
الوجود او لا الثاني الزماني والاول المقدار **ولا ثاني له في**
صفاته كلها وهو صادق بنفي النظر لكانها ونفي التقدر
للتعلق منها بتعدد متعلقاته وتعبير الشارح عن الاول
بالكم المتصل وعن الثاني بالمتصل هنا تجوز اذا المعنى من حيث
هو معنى لا يقبل التجزي **ولا في افعاله** من ايجاد واعدام
ففي هذه الصفة رد على النصاري القائلين بالتثليث على
التنوية من الجوس القائلين بالاصلين للعالم وعلى المعتزلة
القائلين بان العبد يخلق افعاله الاختيارية **فهذه** المعاني
المطلوب عليها بالالفاظ المدلول عليها بالنقوش **ست**
صفات الاولى منها **تفسيمة وهي الوجود** ونعريفها عند
من

من نفي الاحوال ما لا يحتاج وصف الذات به الي تعقل امر
نرايد عليها ككون الشيء ذاتا او جوهر او موجودا وعند
مبنيها ما لا يصح توهم ارتفاعه عن الذات مع بقائها كالا
مثلة المذكورة والصفات **الخمس** او الخمس صفات التي
بعدها وهي القدم والبقا والمخالفة للحوادث والقيام
بالنفس والوحدانية **سلبية** اي مفهوم كل واحد منها
سلب كساير السلبيات مما لا نهاية له كما عرف من تعار
فيها وعلى كل من التقديرين فتانيث العدد جائز فصيح
لان وجوب تذكيره مع المونث وتانيثه مع المذكر محله
ما لم يحذف التمييز او يكون العدد صفة ولم يقل سلبية
لان السالب اهم من السلبى اذ المعاني سالبة وليست سلبية
والفرق بينهما ان دلالة السلبى على السلب مطابقة ودلالة
السالب عليه الترام ولشابهة السلبية للتحلية قدمها
على المعاني لمسابتها للتحلية بالمهملة ولم يوفق المعاني
المختلف فيها عن العنوية للتفوق عليها بل قدمها اعتناء
بالود على منكرها فقال **ثم** للترتيب الذكري **يجب له تعاقب**
عقلا وشرا **سبع صفات تسمى صفات المعاني** لان
كل واحد منها معنى قائم بالذات والصفات الذاتية
لانها لا تنفك عن الذات والصفات الوجودية لانها متحققة
باختيار نفسها كما سيأتي فهي المعاني الوجودية القائمة
بالذات مادامت الذات غير معللة بعلة **وهي** اي السبع

القدرة وهي صفة يتأق بها ايجاد كل ممكن واعداه على وفق
الارادة وبدانها دون الحياة لان الافعال اثارها ثم ترقى
فقال **والارادة** صفة يتأق بها تخصيص كل ممكن ببعض
ما جاز عليه **المتعلقان** **جميع الممكنات** لا ببعضها كما
ذهب اليه المعتزلة لما يلزم عليه من انتفا الوحدة انية المتلزم
للمحال ولا يغيرها لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل او قلب
الحقايق وغيرهما من اللوازم الفاسدة فدخل فيه المستحيلات
والواجبات العرضية والاعداد السابقة واللاحقة فتأمل
والمتعلق على ما رجحه المصنف طلب الصفة امر اريد اعلى الذات
تقوم به اي تحقق بملاسته بان يصير اثرها وعند
غير نسبة بين المتعلق والمتعلق به بحيث يكون القادر
قادر اعلى ذلك المقدور والمقدور مقدور لذلك القادر
مثلا تنبيه المتعلق بالسر على الثاني هو المعنوية كما
ذهب اليه جمع وقال اخر هو المعاني كما درج عليه
المصنف لظهوره وصحته **والعلم** وهو صفة بها الاحاطة
بالاشياء على ما هي به **المتعلق** اي المقضى لامر يقوم
به ويبنى ذلك بقوله **جميع الواجبات** **والجائزات**
والستحيالات كلياتها وجزئياتها مطلقا على وجه
كلي وجزئيات الجائزات المتناهية بالفعل على وجه جزئي
فان للعلم تعلقات قديمة غير متناهية بالفعل بالسببة
الي

الي الانهليات والمتنوعات والمتجددات الغير المتناهية
كالماهييات الكلية من الممكنات والهويات والخصوصيات
التي تجدد فيما لا يزال بحسب اوقاتها باعتبار انها تتجدد
وتوجد في المستقبل في اوقاتها المعينة وتعلقات حادثة
متناهية بالفعل بالنسبة الي المتجددات باعتبار وجودها
الآن او قبل واعلم ان المراد بالوجه الكلي كون
العلم واحدا والمعلوم متعدد احاد اكله عند
المدركة دفعه واحدة بصورة واحدة متألقة من
صور الاجز امثلة ومنفصلة اليها فالوجودات كلها
من الانزل الي الابد معلومة لله تعالى حاضرة عنده
كل في وقته وخصوصيات جزئياتها واحكامها لكن
لامر حيث دخول الزمان عليه بحسب اوصافه الثلاثة
وحاضرية كل موجود وماضوية ومستقبلية بالنسبة
الي الزمانيات ايضا ومثل هذا العلم يكون ثابتا
مستمرا لا يتغير اصلا كالعلم بالكليات الذي هو علم
بالفعل لا بالقوة كما توهمه بعضهم من القائل المشهور
والمراد بالوجه الجزئي كون العلم متعلقا بالمتجدد
المعنى من حيث انه وجد او زال ومثل هذا التعلق
متناه بالعلم بحسب تناهي المتجددات وغير متناه بالقوة
كالمتجددات الابدية متغير متبدل الان تغيره
لا يوجب تغيرا في صفة العلم ولا تغيرا حقيقيا

وبى الواسطة بين الوجود والعدم بمعنى لا موجود
 ولا معدوم ففانوا المتحقق اما ان يكون تحققه
 باعتبار نفسه او باعتبار غيره الاول الموجود والثاني
 اما ان يكون الغير الذي يتحقق بسببه ذاتا موصوفة
 به او معنى قابلا بالذات الموصوفة به الاول الحال
 النفسية والثاني الحال المعنوية **وبى** ليست بوجوده
 بمعنى انما لا يصح وجوده في الخارج والا لزمنا حال اخرى
 ويلزم قيام المعنى بالمعنى والتسلسل ايضا ولا معدومته
 بمعنى انما ليست نقيضا لما لها تحقق لكن باعتبار
 كما تقدم وكذا القول في الحال النفسية واما الجوهر والشيء
 ففانوا ليس هناك الا الذات والصفات الوجودية
 التي هي المعاني **تعالى** **قادر** **مريد** **عالم** **احيا**
وسميع **وخبير** **ومتكلم** لا معنى له عندهم الا مقام
 القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر
 والكلام بالذات العلية واما عند الفاضل ومواقفه
 فالقادرية والربوبية والمالية والميتية والسعية
 والبصرية والكلامية المعترضة بكونه قادرا له صفات
 ثابتة على حدة كما تقدم **وبما يستحيل في حقه تعالى**
عشرون **صفة** قد تقدم ان كماله تعالى لا تنفاهي
 فكذلك ما ينافيها لا يستحال كل ما ينافي فردا من كالاته
 تعالى في التيقظ بالنسبة الى ما يقابل مطلق الواجبات

لا الى ما يقابلها في متعلية لادلة منها او بالنسبة الى
 يقيد **وبى** اي تلك العشرون المستقلة **اضداد**
العشرين **الاول** الواجبة والمراد كل ما ينافي واحدا
 منها ضرورة ان منها ما ليس من قبيل الضدين والجملة
 المعترضة بين الاجمال والتفصيل لزيادة التثبيت
وبى **العشرون** **الاول** **والا** **اضداد** فلا اعتراض
العدم وهو استحقاق التحقق **والخروج** وهو الخروج
 من العدم الى الوجود او الوجود بعد عدم او كون الوجود
 مستبوقا بعدم **وطر** **والعدم** اي لم توجد واعلم ان هذه
 امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج **والثامسة**
 اي المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة فالمثلان
 الاسرار المتساويان في جميع صفات النفس المماثلة
 للمعادن تتحقق بان يكون جرمها وكماله قيام بذاته
 بان يكون تعيينه بنفسه غير تابع لتعريف اخر وفهم
 الفلاسفة بما يستغنى عن محل يقوم وعرفه المصنعة
 النفسية تعريفا على المبتدئ فقال **اي** **تأخذ** بالنسبة
 عطف نسق على مذهبا كوفيين لا يبان اذ لا يكون
 في الافعال يعني تشغل **ذاته العلمية** **قد راس**
العراغ وهو تخلل بالمدام الفضل الخالي عن الشغل
 والمراد به كون الجسيم لا يتماسان ولا يمتد ما يماها
 وهو جازع عند المتكلمين **او بان يكون تعالى** **عريضا**

بفتح الراء المهملة وهو ما لا يتوهم بذاته بل **يقوم** اي يوجد
ويحصل في موضوع بان يكون وجوده في نفسه هو وجوده
في الموضوع العبر عنه هنا **الجزم** ان كل الجرم والجسم
بخلاف وجود الجرم في الخيز فان وجوده في نفسه شيء ووجوده
في الخيز اخر فقيه رده على الفلاسفة حيث منغوا قيامه
بالجواهر الفرد **او يكون في صفة الجرم** لا يستلزم الجملة وهي
لأية الامتداد التخز وكل متجز في جرم والفعل معطوف
على متاخذ وكذا ما بعده لا على مدخول ان لان الحدوث
والاغراض ليس من الصفات النفسية التي يكون الاشتراك
فهي موجبا للمماثلة اللهم الا ان يقال ان الاشتراك
لا يزم الصفة النفسية كالاشتراك فيها نفسها **او يكون**
له هو نقا في **جملة** لان ذالجملة لا يكون الامتخزا
واكد بالتصغير المتفضل دفعا لما عسى ان يتوهم ان التصغير
المجرد للجرم **او يتقيد بمكان** او جزاء يلازمه فلا تعقل
ذاته منفك عنه لا يستلزم الاول المقدار المستلزم
للجزء المستلزم للجملة والشيء الثاني او الجزاء
لان المكان عند المتكلمين واقله هو بعد موهم بعله
اجسم بنفوده فيه والجزء هو الغرض المتوهم الذي
يسخله شيء ممتد او غير ممتد كالجواهر الفرد فاما كان
اختر من الجزاء والبعد عبارة عن امتداد قائم
بالجسم او بنفسه عند القائلين بوجود الخلا وقوله

او زمان استطراد لكون التشبيه به فرعاً عن وجود
حادثين مقترني الوجود لانه عبارة عن مقارنته
مجردة وهو ممتد معلوم ان الالهام فهو مستلزم
للحدوث والحدوث لا يستلزم حضور من الجريمة **او**
تتفق ذاته العلية بالحوادث التي هي الاعراض
اذ لا يتصف بها الا ما هو جرم لا استحالة قيام العرض
بمثله **او تتصف** ذاته نقا **بالصغر** اي معنى كانت
ان امل لقلة الاجزاء وغيرها **او الكبر** بمعنى كثرة الاجزاء
لا يستلزم التزكيب المستلزم للجريمة او بمعنى طول
المدى بخلافه بمعنى العظم والشرف **او تتصف** ذاته العلية
بالاثر اي مطلقا جميع غرضه بالغير الجملة وهو الامر الذي
من جلب المصالح او دهر المفسد **في الافعال** كالخلق
والترقي والاضرار والنفق **والاعظام** كالاجاب والتحرع
لا يستلزم الاجاب بالذات او المنطق والانتفاء بالحوادث
الستلزم للجريمة ولما اطال في تفسير المماثلة غير
الاسلوب في العطف خشية ان يتوهم ان المعطوف من
جملة ذلك التفسير فقال **وكذا يستحيل عليه ان لا يكون**
قايما بنفسه اي بذاته وذلك يتحقق بان يكون **قايما**
صفة اي معنى من المعاني التي ليست بذات فهو اعم من
العرض **يقوم بحال** اي ذاته لان كل ما ليس بذات يعنف
اي ذاته يقوم بما اي يختص بها اختصا من المغت بالمغوت

فانفقا والصفات السنية الى الذات العلية بغير ايها
مختصة باختصاص النفس بالمتعوت فلا تستغل بدونها
لا بغير الاحتياج الى الوجود لا بالاختيار ولا بالاجاب
او يكون تعالى جازي الوجود حتى **يحتاج الشخص** اي
مريد بخصمه هو او مقتضى صفاته ببعض الجازيات
او كل منهما يستلزم الحدوث ومولا باطل وعز واثبات
والبقاء والغنا المطلق **وكذا يستحيل عليه ان يكون**
واحدا وذلك يتحقق بان يكون مركبا في ذاته اي
مركبا من اجزاء او متبعضا ومتجزيا اي متحلا في اجزا
فان ماله اجزا يسمى بالمتبعضات متبعضا ومركبا وباعتبار
اتحلاله اليها متبعضا ومتجزيا وقيل ان لوحظ في
اتحلاله الى اجزائه كونه مركبا منها في متجزئ والافق هو
متبعض **او يكون له مماثل في ذاته** بان توجد ذات اخرى
مثل ذاته **او مماثل في صفاته** الغائية بل انه بان يتعدد
كل واحد منها يتعدد متعلقا او الخارج عنها بان يكون
لذات اخرى صفة قسمة صفة من صفاته في اي وجه **او**
يكون معد في الوجود موثقا في فعل من الافعال بان يخلق
كما يخلق مثلا لا يستلزم لجميع الحدوث كما ياتي **وكذا**
يستحيل عليه تعالى العجز وهو كما ذهب اليه الجمهور صفة
يتعدد معها ايجاد الممكن واعدامه وعلى في قوله **على ما يمكن**
ما بغيره عن وما من ايدة لتأكيد التأكيد لا يتعد عليه اي

ممكن

اي ممكن والا لكانت القدرة حادثة بل متبعية مرسا
ويستحيل عليه تعالى ايجاد شيء من العالم اي خلقه حرما
كاه او عرضا **مع كراهيته لوجوده** اي في وجه من
العدم ولما كان ايجاد الشيء مع كراهيته انه تعالى وجوده
بغير عدم الرضى به من مكنته وافقا للمحتملات
والحدوثات خشي ان يتوهم ان المرادة هنا نفسا
بقوله **اي عدم رايته تعالى له او مع الذم** قوله عنه
حالة ايجاد **او مع الغفلة** عن قصد بان اوجد
من غير قصد **او ايجاد شيء منه بالتعجيل** بان تكون
ذاته تعالى عللة لوجوده **او بالطبع** بان تكون موصلة
فيه بالطبع والفرق بينهما ان الاول لا يتوقف على
توفر الشروط وانتفا الموانع كحركة الاصبع لحركة
الخاتم بخلاف الثاني كالسائر لا حرق الحطب وذلك
لمناقاة كل منهما الوراثة او هي القصدان التحضيري
ببعض الجازيات وقصد ايجاد شيء مع قصد عدم ايجاد
بما لا كقصد ايجاد المجهول او للوجود لان ارادته تعالى
عامته تعلق بالرافع ويغيب من الممكنات فيستحيل
وقوع مالم يرده تعالى وقوعه وعدم وقوع ما اراد
وقوعه فارادة كل من هذين والذم على تعالى ارادة الاخر
والا لجنح الصدان والذم لول والغفلة من قبيل
الجهل البسيط والمعلوم والطبوع لا ينفارقان الغفلة

والطعم وما والمحالة ما ذكره وجود ان **تنبه** الذنول
عدم استنبات الادراك حيرة وهما والغفلة عدم
ادراك اليه مع وجود ما يقتضيه وفي شرح جمع الجوامع
للمحقق انها مترادفات **وكذا يستحيل عليه تعالى**
الجميل وهو عدم العلم بالشيء فليس ضد العلم بل يقابله
تقابل العدم والملك **وما في معناه معلوم** ما كالظن
والشك والوهم والسهو والنيان والذهول والغفلة
لان كلامه بضماد العلم وقد يفرق بين النسيان
والسهو والنيان زوال الصورة عن القوة
المدركة مع بقاها في الحافظة والسهو زوالها
عنها معاً وتحقيق الفرق بين ما ذكر لا يليق بهذا
المختصر وقد حققناه في الاصل **ببطل** عليه تعالى
الموت وهو عند المتكلمين صفة لا يتأتى معها الادراك
وقيل عدم الحياة عن ما من شأنه الحياة وقيل عدم
الحياة مطلقاً **والعلم والعلم** وكل منهما صفة لا يتأتى
مع انكشاف الوجود **والعلم** وهو صفة لا يتأتى معها
الاخبار عن المعلوم **واستداد الصفات المعسرة**
واضح من هذه التخييلات المقابلة للعقائد التي
هي العجز وما بعده لانا اذا عرفنا ان ضد القدرة العامة
العجز عن ما عرفنا ان ضد العنوية اللازمة
للمقدرة وهي كونها قد ارا على جميع الممكنات كونه عاجزاً

عن

عن ممكن ما وهكذا الى اخر السبعة ولما اوجبت المعتزلة
عليه فقال بفعل بعض الممكنات واحداً لبعضها بالتح
في رده بالتوكيد بما قال **واما الجائز في حقه تعالى**
اي مما يمكن من شيء **والجائز في حقه تعالى** هو **فعل كل**
ممكن قد ورد **او** تنوعيته **تركة** اي الفعل قد دخل
فيه افعال الحيوانات كلها والسبب في التفرقة
باسبابها عادة او شرعاً وبعبارة الرسل وسابها وابه من
احوال الاخرة جملة وتخصيلاً وانما عطف التركة على الفعل
لان ليس بفعل عند الشيخ بمقيداً المقضية قولاً يحتمل الصدق
والكذب لذاته وهي حليمة ان اختلفت بطرفيها الى مفردتين
نحو العالم حادث وليس العالم بقديم وبسبب المحكوم عليه
فيه موضوعاً والمحكوم به محمولاً وشرطية ان اختلفت الى
قضيتين نحو لو كان حادثاً لكان له محدث والموجود
اما حادثاً واما قديم ويسمى الجزء الاول منها مقدماً
والثاني تالياً او القبيح قول سولف من قنابا اذا سلمت
لزم هذا التما قول آخر وهو استثنائي ان كان ذلك
القول او يقتضيه مذكوراً فيه بالفعل نحو ان كان متغيراً
وهو حادثاً لكنه متغير ولو لم يكن قد بدا لكان حلاً
لكنه ليس بحادثاً وتسمى لاه شرطية واستثنائية
الثاني منها ينتج فقيض مقدمه واستثنائية عين مقدمها
ينتج عكسها وتسمى ثانياً استثنائية واخرى

ان كان ذلك القول مذكور فيه بالفتوة نحو العالم
حادث وكل حادث له محدث وتسمى الاولى بالصغرى
والثانية بالكبرى والبرهان اخبر عن القياس ان
يقول مولف من تعنايا يقينية فعلى المبرهن ان يبين
صحة المقينين لتظهر صحة النتيجة اذا ثبت ذلك
ولم تحضره يتضح ان شأنا ما قد عرفنا به قوله المص
امارة وجوده تعالى اي دليله الكبر من مقدمات
يقينيين **في** ان يقال **حدث العالم** اي العالم حادث
وكل حادث له محدث فينتج العالم له محدث وهو المطلوب
لان الحادث لا يكون الا موجودا ثم اخذ في بيان المقدمات
وبدأ ببيان الكبرى جبراما لما فاتهما من الذكر فقال **لانه**
اي العالم لو لم يكن له محدث اي موجودا وجده من العدم
ولما كان المراد من هذا اللفظ مقنونه وهو مخفي على
المبتدئ انتقل منه الى المنطوق الذي هو اقوى واوضح
فقال **حدث نفسه** فصار المعنى لو حدث العالم
لنفسه **لزم ان يكون** الوجود والكبر والكرية والزمن
المع والخصية مثلا ان كل واحد منها **احد الاسمين**
المساويين وبما الوجود والعدم والكبر والصغر
والكرية والبساطة والزمان الماضي واللاحق والخصية
والفوقية ونحوها مثلا **مساريا صاحبه** اي مقابله
على نحو متعلق **راجعا عليه** اي على صاحبه **بلا سبب**

فهذه

فهذه السطرية وبيان الملازمة بين مقدمها وهو
لو لم يكن له محدث وتساها وهو لزم ان يكون الحاي
الدليل على صحة ارتباط احدهما بالآخر بحيث يلزم
من حدوثه بغير محدث لزوم رجحان **احد**
المساويين بلا سبب هو وجوب تساوي الذاتين
بين ما ذكر فلونزج بعضها على بعض لوجب اجتماع مرجحانه
على مقابلة مع وجوب مساواته في القول والامكان
لذاته **ولو** اي الجمع بين الاستواء والرجحان الذاتيين
محال لانه جمع بين يقينيين وهو يهيئ الاستحالة
فانتهج ان له محدثا وهو المطلوب ثم شرع في بيان الصغرى
وهو حدوث العالم فقال **ودليل حدوث العالم** وهو ما
سوى الله تعالى من الاجرام والاعراض **ملازمة** اي
العالم بغيره وهو الاجرام ففيه استخدام ويجوز ان يكون
المراد بالعالم الاجرام فقط كما ان باب تشبيه الجزء
باسم الكل فيكون الضمير عابدا اليه يزدن المعنى اي الاجرام
ملازمة **للأعراض** جمع عرض بفتح العين والراء المهملة
للمادة **ثاني حكمة** وهو كون اول في مكان ثان **وكون**
وهو كون ثان في مكان اول **وغيرهما** كالا لوان والاشكال
والقادر **وملازمة المادة حادث** فانتهج الاجرام حادثا
وهو جزء المطلوب ويلزم حدوث بقية الأعراض التي هي
الجزء الثاني لانه لا يوجد الا في جرم اما الصغرى فضرورية

واما الكبرى فبينا ان ما لا يتكلم عن الحادث فهو حادث
 لان كل حادث لا بد ان يكون لوجوده اول والا لزم اجتماع
 وجود الشيء وعدمه وهو ضروري استحالة واعلم ان صحة
 هذا الدليل موقوفة على اثبات زايده على الاجرام وهو
 الاعراض واثبات حدوثه واستحالة انفكاك الاجرام
 عنه وابطال حوادث الاول لها وان صحة الثاني من هذه
 الاربع مستوفقة على ابطال قيام ذلك الزايد بنفسه
 وابطال انفكاله وابطال كونه وظهوره واثبات استحالة
 عدم القديم اما الاول فضروري اذ ما من عاقل الا
 ويحسن ان في ذاته معان تسير زايده عليه وكذا الثالث
 كما تقدم واما الرابع فنقد استرنا اليه كما سنشير الى ما بعد
 واما الثاني فنقد ذكره المصنف قوله **دليل حدوث**
الاعراض والمراد بها هنا الحركة والسكون والجمع باعتبار
 الافراد او بعضها ونحوهما **مشاهدة مطلقة تغييرية**
 اما الاعراض باحد المعنيين المذكورين السائل لتغيره
من عدم صرف الى وجود صرف ومن وجود صرف الى عدم
 صرف لان وجود الحركة مثلا لو لم يكن طاريا بعد عدم
 لكان موجودا قبل ولا يخلو اذا علم ان يكون في محل فهو
 اما نفس المحل المشاهد طريقا فيه فقد كان كما منا وغير
 فلا يصل اليه الا بانفكاله عن غيره اليه ولا يكون في محل

فنقد قام بنفسه والكل باطل لما يلزم على الاول من اجتماع
 المتضامين وغيره من المحال وعلى الثاني والثالث من
 قلب الحقيقة فاذا وجود الحركة اما طاريا بعد عدم وهو
 عين الحدوث او طاريا عليه العدم وهو مستلزم للحدوث
 لاستحالة عدم القديم كما ياتي في بيان البقاء وكل ما كان
 وجوده طاريا على عدمه او عدمه طاريا على وجوده فهو حادث
 فانخرج ان الاعراض حادث وهو المطلوب ويحوز ان يكون
 المنفرد بالحركة والسكون متغيران من تقدم ظهورا وجود
 ظهور وعكسه وكل ما هو كذلك في حوادث اما الصغرى
 فسلمة واما الكبرى فنلزم ان تسلم ايضا ويعتقد ان قتل
 الظهور الوجود لها اهلا للقيام البراهين السار اليه انفا
 وبما فترناه من كون الصغرى دائرة بين التسليم
 والنفع والمطلوب الذي هو الحدوث غير مسلم ظهر اختلف
 معنى بينهما بعد عن المصادر فثامل **واما برهات**
وجوب القدم له تعالى فهو لانه لو لم يكن قديما لكان
حادثا لوجوب انحصار كل موجود في القدم والحدوث
 اذ لا واسطة بينهما لان احدهما متا وتقتضى الآخر كما لا
 يخرج الشيء عن التفتين لا يخرج عن الشيء وما ساوى
 تقتضيه لانه تعالى ليس بجاد ولا **لا يقتضيه الحدوث**
 لما تقدم من استحالة حدوث شيء لنفسه **وهو لا بد ان يفتقر**
 ذلك الحادث الى محدث لا ايضا لانفكاد التماثل بينه

وبين محذور بالفتح فان كان العنقر اليه هو الاول ولو
 بواسطة او وسيط ايضا **يلزم الدور** وهو محال لما فيه
 من تقدم الشيء على نفسه بمرتبة او اكثر كان غيره **يلزم**
التسلسل وهو محال ايضا لما يؤول اليه من الجمع بين
 الفراغ وعدم النهاية واذا احتمل كل من الدور والتسلسل
 احتمال ما يستلزمهما وهو افتقار الحد الثاني الى اخر
 وهكذا على القهقري الى احتمال تنقي القدم الذي هو المذموم
 الكاذب فيجب تقيضه الذي هو التقدم وهو المطلوب **واما**
برهان وجوب البقاء تعالى فهو لانه لو امكن ان يلحقه
 العدم فضلا عن ان يلحقه بالفعل **لاستتقي منه القدم** وذلك
 لكون وجوده تعالى **حينئذ** الى حين انقضاء القدم
يصير جازلا واجبا لقوله العدم والواجب لا يقبله
والا يتركب وجوده **الا محذور** الى مسبوق بعدم
 لاستحالة ان يحقوله بنفسه واقتضاه الى الفاعل المختار
 لكن اقتضا قدمه تعالى لما تقدم من البرهان القطعي
 فلا يلحقه عدم وهو المطلوب **كيف** تنوهم الى المتوهم
 لحوق العدم له تعالى فطوى المستحضر عنه على وجه الزكارة
 والنفي منه لسخافته والمعنى اخفى على احوال تنوهم الى حال
 انه قد سبق قريبا **برهان** قدمه فما الخجل في تنوهمك
 مع العلم بذلك واعلم ان هذا البرهان مع الذي قبله على
 وجوب وجوده قتل امل **واما برهان** وجوب مخالفة العتمة

وان

تعالى

تعالى للحوادث **فهو لانه لو ما مثل شيئا منه لكان حادثا**
متلها لوجوب استواء المتساويين في كل ما يجب والحدوث
 مما يجب للحوادث ولكن **هو** اي حدوث الباري جل وعز
محال لما عرفت اولاً وثانياً من وجوب قدمه تعالى
وبقائه فلا يماثل شيئا من الحوادث وهو المطلوب **واما**
برهان قيامه تعالى بنفسه فمحتاج الى قياسين الاول هو
 مركب من شيئين متغايرين لا يزم كل منهما ما يزم الاخر
 اما الاول فهو لانه لو احتج الى محل اي ذات لكان **صفة** اذ لا
 يقوم بالذات الا ما هو صفة لكنه ليس بصفة اذ لو كان صفة
 لما اصف بصفات الثاني ولا المنوية لانه الصفة لا تنصرف
 اليها كما قال **والصفة لا تنصف بصفات الثاني** كالقدم مرة
ولا تنصف بالصفات المنوية كالفا ورية لما يلزم عليه
 من قبيل المعنى بالمعنى والدور والتسلسل الواضح لاحتمال
 ومولانا جل وعز **يجب انصافه بما ليس بصفة** فلا يحتاج
 الى محل وهو الجزء الاول من المطلوب واحترز بالمتان والمنوية
 عن السلب والنفية لخواص انصاف الصفة بهما **واما الثاني**
 فلانه لو احتج الى **مخصص** اي موثوق به الوجود **لكان**
حادثا لحدوث امر الوتر اختيارا بالضرورة ولكنه
 تعالى ليس بحادث لانه قد قام البرهان على وجوب قدمه
 تعالى **وبقائه** فلا يفتقر الى مخصص وهو الجزء الثاني من
 المطلوب **واما برهان** وجوب الوجهانية لما قال في ذاته

ومنفردة وافعاله فهو لا بد له **لزم** **يكن** **نفا** **واحد** **لكن** **متعددا**
 ولو كان متعددا تعددا انقضا لبا **لزم** **ان لا يوجد** **بالنظر** **المجهول**
تحت **العلم** **وذلك** **لأن** **لزم** **عجز** **هما** **المتعددين** **كزبد**
 وهذا التعدد كما نزم لوجود النظر للصفة او الفعل لا محالة
 قيام الصفة بنفسها ووجود الفعل من غير فاعل فيستلزم
 عليه العجز ايضا لكن العالم موجود بالمشاهدة والبارى واحد
 وبيان الملازمة ان لا لا بد يكون له قدرة عامة
 التعلق والالزام ان لا يحدس من المواد شيئا في ولو كان
 ثم الحان لكان لكل منهما قدرة واجبة التعلق بجميع الممكنات
 صحيح اما ان يختلفا في الارادة على حكم النضاد او يتفقان فيها
 وكلاهما باطل اما الاول فلا تنهما لاختلاف الفعل كان يريد
 احدهما ايجادا جوهريا فلا يريد الاخر عدمه لزم عجزهما
 لان نفوذ ارادتهما محال لما يؤدى اليه اجتماع النقيضين
 وهو كون الجوهري الواحد في الزمان الواحد موجودا معدوما
 وذلك لا يتفعل واذا فلا بد من تعطيل النفوذ اما لكنا
 الارادتين فيلزم عجز الالهين او احدهما فيلزم عليه
 امور كلها محال منها ترجيح من نفذت ارادته بصيغة التقدر
 بالاوهية مثلا من غير مرجح هو محال ولو فرض ثم مرجح لزم
 حدوتهما وتغلنا الكلام ولزم التسلسل واما الثاني فلان
 اتفاقهما اما ان يكون واجبا او جائزا فان فرض واجبا لزم
 عجز كل منهما وقدرته ان كان كل منهما لا يقدر على مخالفة الآخر

ان ذلك لا يلزم

وان كان احدهما يقدر عليه دون الآخر لزم عجز الذي لا يقدر
 ونفي كونه مختارا وهو الذي يتناقض معه الفعل والترك
 فان فرض الاتفاق واجبا لم يتناقض من الجهور منها ترك
 ما اختاره الاخر كيفما يشاء فيخلق ما يشاء او يتخار او يضل لزم
 من قهر لحدسهما قهر الاخر لانه متساو والافتقار الى المرجح
 وان فرض جائزا لزم فيه ما لزم في الاختلاف من العجز
 لانه كل ما كان الاتفاق جائزا كان الاختلاف جائزا
 لان جواز احدهما متساو لبا يستلزم جواز الآخر وقد
 عرفت فيما سبق ان جواز الاختلاف يستلزم العجز فيلزم
 ان يكون الاتفاق الجائزا يستلزم العجز ايضا واعلم انه
 يلزم في تقدير الاتفاق مطلقا من التناقض الموجب للعجز ما لزم
 في الاختلاف لان اتفاقهما على ايجاد جوهري فردا او غير لا يمكن
 ان يتفذه فيه قدرة كل واحد منهما لزم عجزهما معا وان نفذت
 قدرة احدهما فبما فيه لما يلزم عليه من رجوع الوجود الواحد
 وجودين فانه ليس لكل من الجواهر الفرد والمرتضى الوجود واحد
 وان لم يتفذه فيه قدرة كل منهما لزم عجزهما معا وان نفذت
 قدرة احدهما فبما فيه دون الآخر لزم عجز من لم يتفذه قدرته
 ويلزم عليه عجز الاخر لانه متساو وانما لم يذكر المص دليلا
 على اتفاقهما التعدد لانضال في الذات والصفات للدلالة
 برهان القدم والمخالفة للحوادث فيكون حادثة كما سبق
 ودلالة ما ياتي من قدم الصفات على الثاني او يلزم عليه

انما يتبين على الاول ان ذلك لا يمكن
 مما لا يخادع في

ذلك في اقسام صفاته انما هي لها بجل واحد وهو محال
على ان ما ذكره يجب ان يكون برهانا على الوحدة نبهت
الفردية بما مر فتدبر **واما برهان وجوب النفاذ**
بالقدرة والارادة الوجوديتين العامتين التعلق
بجميع الممكنات **والعلم** الوجودي العام التعلق بجميع
الواجبات والمازلات والمستحيلات **والحياة** الوجودية
فهو لا ينفك عن التعلق بغيره او قدمه او عموم تعلقه
لما وعدت من الحوادث لكن الحوادث موجودة للمساهمة
فثبت وجودها وقدمها وعموم تعلق المتعلق بها وببيان
اللازمة اذ ايجاد الله متوقف على تعلق الارادة به
لان نسبة القدرة الى جميع الممكنات على التوافق تعلقها
بالايجاد دون الاعلام مثلا من غير مرجح محال فاذا
لا بد من مرجح وهو الارادة وتعلق الارادة بتجميع
امر على مقابلة متوقف على تعلق العلم به لان تعلق الفعل
اذا انعقد الى ايجاد العلم مثلا مع الجبل به محال ووجود
الجميع متوقف على وجود الحياة لانها شرط في وجود
كل منها ووجود المسبب واطردون شرط محال وحينئذ
يلزم من انتفاء الصفة غير القدرة انتفاء العلم ويلزم
من انتفاء العلم الذي هو قوة يتعذر معها
الايجاد والاعلام لا يستحال ارتفاع الصديق اللذين
لامتثالهما ويلزم ايضا من انتفاء قدم اي صفة

او عموم تعلق انتفاء القدرة المستلزم للجزء ايضا اذ
لو انتفى قدم صفة منها او عموم تعلقها كانت حادثة
لاستحالة ارتفاع الغيظيين في الاول والانتفاء
الى التخصيص ببعض الامور دون مقابله في الثاني ولو كانت
حادثة لزم توقف احداهما على انتفاء تعلقها
قبلا لما عرفت قبل من انفراد تعالى بالايجاد والان
من توقف الايجاد على هذه الصفات ثم ينقل الكلام
ويلزم التسلسل المحال فاذا كان وجود تلك الصفة الحادثة
محالا فيكون وجود القدرة محالا لا استحالة وجود تعلقها
المتوقف على وجود تلك الصفة او تعلقها ان كانت
العلم او الارادة واذا استحال التعلق وهو نفس الصفة
او نسبة بينهما وبين متعلق استحال وجودها نفسها
فيثبت الجزم المودع الى ان لا يوجد شيء من الحوادث وهو
باطل واذا لزم الجزم المودع الى المحال من انتفاء صفة
غير القدرة او انتفاء قدمه او عموم تعلقه فلزم على
انتفاء القدرة نفسا او انتفاء قدمه او عموم تعلقه او في
واظهر **واما برهان وجوب انتفاء العلم بالسبع**
والبصر والسمع فلا يستلزم كونه غفليا بل يجوز ان
يكون غفليا لان معرفة المعجزة لا تتوقف على هذه
الصفات لان العقل يجمع وقوعه ممن لم يتصف بها والسبب
في اشتراط الدليل العقل فيما تقدم من الصفات

توقف **معرفة** المعجزة عليها فلو عرفت الصفات بالنقل
لزم الدور ويكفي انه لا تعرف الرسالة الا بالمعجزة ولا تعرف
المعجزة حتى يعلم ما هي متوقفة عليه من الصفات ولا تعلم
الا من الرسل لا يقال اذا كان نبوت الرسالة متوقفا على
المعجزة التي هي بمنزلة قوله تعالى صدق عبدي كما ياتي
ها في لم يثبت الكلام الصادق معه تعالى لا يثبت صدق
الرسل فلو ثبت كلامه تعالى بالنقل لزم الدور ايضا لانا
نقول معنى تنزيل المعجزة منزلة نقول صدق عبدي
انها تنزل في الدلالة على تصديق الرسل منزلة التصديق
بالكلام وتساوي في المعنى لانها تنزل على ان الله تعالى
كلما يصح ان يقال فيه صدق عبدي الحق متوقفا على
سبق المعرفة بان الله تعالى كلما يصح الحق وانما يعرف هذا
المعنى من خارج بدليل النقل وهو ان يقال **الكتاب** اي
القرآن **والسنة** اي اقواله صلى الله عليه وسلم **والاجماع**
اي اتفاق جميع العلماء المعتد بانفاخهم بل والا نبيا دل على
نبوته السمع والبصر والكلام له تعالى وكلامه دل على نبوته ما ذكر
وهو واجب من الصفات واجبة به اما الصغرى فظاهرة
لورود القرآن والحديث بانه تعالى سميع بصير وكلم موسى
تكلما واجماع المعتد باجماعهم على ذلك ولما بيان الكبري
فلانه لو لم يكن ما اجر نبوته الكتاب والسنة والاجماع
ثابت لزم الكذب في خبره تعالى وهو محال **وبدليل**

العقل

العقل **ايضا** لانه لو لم يتحقق ما اي بالسمع والبصر
والكلام **لزم** ان **الصدق** **بمقدار** لان القابل للسمع
لا يتحقق عنه او عن مثله او عن صدق **وهي** اي الامداد
التي هي العلم والسمع والحيكم **تعالى** **وكن** **الصدق** **عليه تعالى**
محال فالباري متعفف بالسمع والبصر والكلام وانما اخر
هذا البرهان لعدم سلامته من الاعراض لانه قد يقال كنه
ذاته تعالى يتر معاروم لنا في اين القول بانها قابلة
لما ذكره كون الامداد المذكورة نقصا فينا لا يستلزم
ان تكون نقصا فيجب وعزاد كم من كمال فينا نفق فينا تعالى
كالنوم واللذة والام وعكسه كانتنا الولد **واما برهان**
كون فعل الممكنات او تركها جازيا حقيقة تعالى فهو لانه
اي **الان** **لو وجب عليه تعالى شيء** منها عقلا كما يجادنا
مثلا بان انقلب عينه عين واجب **او التحال** عليه تعالى
في منها **عقلا** كغذيب المطيع مثلا بان انقلب عينه
عين مستحيل **لانقلب الممكن** اي حقيقته **واجبا** فينا
اذ انقلب عين الممكن عين واجب **او مستحيل** فيما اذا
انقلب عين الممكن عين مستحيل لاستلزام انقلاب
عين الشيء انقلاب حقيقته لانه مستحيل وجوده الاخص
بدون الوجود ذلك ان حقيقة الجازي التي هي هذا الوجود
والعدم اعم من كل جازي وحقيقة الواجب والمستحيل
كذلك **وكن ذلك** اي انقلاب حقيقة الممكن الى حقيقة

٢٨
اما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام
فيما ذكره قولهم اي الرسل والانبيا فما امروا بتبليغه
بخلاف ما ادعى اليهم مما يحتجبون لكال انفسهم ففتط
لوم بعد قولهم الكذب في خبره تعالى وذلك لتعديبه
تعالى لهم بالمعجزة التي مختلفة على ايديهم او على ايدي مصدقهم
ليفرق الحق من المبطول ويلزم جميع الامنة بما جاء به رسول
وهي امر خارج للعادة مقرون بالتحدي وعدم المعارضة
النازلة في الدلالة على المصدق منزلة قوله عز وجل صدق
عبدى حصه لانه اشرف اوصاف العقلاء لما فيه من الدلالة
على الانفصال الى الفئة الخاتمة الرافعة لما عيسى ان يتوهم
من الوهية الجارية على يديه الخاق في كل ما يبلغه عن كنه
الكذب في خبره تعالى محال لانه على وفق العلم فالصدق لهم
واجب واما برهان وجوب امانة لهم جميعا عليهم الصلاة
والسلام فهو لانهم لو خانوا بفعل محرم او مكروه لانقلب
الحرم لو فعلوه او المكروه لو فعلوه ايضا طاعة في حقهم
لكمال معرفتهم عليهم الصلاة والسلام بالله تعالى وصدق
لان الله تعالى قد امرنا بمقتضى الامر بالصدق في قولهم
فانما لهم بان نقول كل ما قالوه ونفعل كل ما فعلوه
مما لم يدل دليل على اخضا صدهم كما قال الله تعالى لقد
كان لكم في رسول الله اسوة حسنة في قدوة وانما لكل
ما فعله او قاله او قرره قد امرنا قل ان كنتم تحبون الله

فاتبوني

فاتبوني يحبيكم الله واذا كان الله تعالى قد امرنا باتباعهم
والحال انه لا يامر تعالى بحريم ولا مكروه كما قال عز وجل
ان الله لا يامر بالفتح اخذ اخذت افعالهم والطاعة فيكون
انقلاب المحرم او المكروه طاعة محال فالامانة لهم صلتها
الله عليهم واجبة وهذا البرهان الذي ذكرناه انما
هو بعبارة لا غير برهان وجوب الوصف الثالث وهو
التبليغ وذلك لان كتمان بعض الاحكام حرام ولو فعلوا
لانقلب طاعة لما تقدم وتغيير الثاني الى قولك كانوا
بوعدين بالعذاب او من الظالمين او من لم ينل عهد
تعالى او من حزب الشيطان الخاسرين لقوله تعالى
ومن بعض الله ورسوله فان لنا رجيم الامانة
الله على الظالمين لا ينالهمدى الظالمين الا ان خرب
الشيطان من الخاسرون وكل من باطل اجماعا والى قولك
لدرم نسبة ما لا يليق به تعالى اليه من عدم العلم يكون
برهانا على وجوب امانة الانبياء مطلقا لانه تعالى قد
اختارهم من خلقه واختصهم بايمانا ما يتكلمون به ليكونوا
على ما انكشف له تعالى فيهم من تمام الامتثال فلو خانوا بفعل
محرم ومنه الكذب بل بفعل محرم او مكروه لزم انكشاف الله
له تعالى على غير ما هو به وهو محال فلم يقع منهم محرم كذب كان
او غير ولا مكروه وهو المطلوب واما دليل جواز
الاعتراض بالتسوية عليهم اي على طوا مرهم جميعا صلوات

الله سبحانه عليه في موضوعه اذ **ما هذ وقوعه** اي
 الاعراض كالحرق والفتاوة والخبث والفضب النازلة
 بهم صلوات الله عليهم قد حصلت لمن في عصرهم ثم غفلت
 بالنوازل المحنوى الى من بعدهم والحكمة في احاطة ظهورهم
 بتلك الاعراض **اما التعظيم** **اجرم** بالعبودية **والسبح**
 اي تقرير الاحكام بان يعلم حكم بيت شئ من ما كما علم
 حكم الشهود في الصلاة من سهو عليه وسلم فيها
اولئك اي بقية ما عسى الامم عن الدنيا بضم الدال وكسر
 ايضا او المراد بها الاموال وتوابعها كالحاج والفتنة
 والنفقة بحيث يجدون الراحة واللذة عند فقده
وللتبسم اي لفطنتنا **الحسنة** اي حفارة **قدرة عند**
الله تعالى وعدم رغبته **دا** **اجزاء** **الاول** **ب** بسبب
اعتبار اي ملاحظة **الحوال** **عليهم** **العبادة** **والسلام** فيها
 من مقاساتهم لا يريدوا مع انهم احبوا تعالى واصغيا
 والعقبة مانعة الخ لولا الجمع بين الله تعالى بهول السادة
 الفادة الكرام وانا لنامع احبائنا بجاههم لحسن الخاتمة
 ثم اخذ في بيان معنى كلمة التوحيد بما لم يسبق اليه احد فما
 استمر من الكتب على وجه يتمكن به جميع ما مضى في **هذا**
 ذهن المتأمل انتم تمكن فقال **واعلم** انه **يجمع** **معاني** **هذا**
العتاير جمع عقيدة وهي ما يتعلق الغرض بنفسه عن فاده
 من غير تعلق بكيفية العمل اي معاني هذه العبارات الثمانية

والاربعة

والاربعة **كلها** اجمالا او المعاني التي هي هذه العتايير
قول **لا اله الا الله** ولا بدع في استعمال هذا اللفظ الموجز
 على هذه المعاني الكثيرة **الامعة** **الروحية** التي هي صفة الاله
استغنى **الاله** اي غناه عن كل ما سواه **واستغنى** **كل**
ما سواه اليه **تحييد** **معني** **لا اله الا الله** **لا مستغنى** **بالنصب**
عن كل ما سواه **ومستغنى** **بالنصب** ايضا **اليه** **كل ما سواه**
الاله تعالى فلا استغنى والافتقار يشتركان في الالتزام
 ما عدا الوجودانية والسبح البصر والكلام ولوا زمرها
 ويختص الاول بالالتزام ما عدا الوجودانية والثانية
 بالالتزام كحدوث العلم بأسره وان لو حظا ما يؤول
 اليه امتداد هذه الصفات المذكورة من افتقار الاله
 الى الكل ونفي افتقار ما سواه اليه فلا اختصاص لواحد منها
 بتمتع من العتايير وعلى كل حال فاستلزام احد ما البعض
 العتايير اظهر من استلزام الاخر له ومن ثم وزع المصنف
 عليهما فقال **اما استغناؤه** **كل** **ما سواه**
 فرد **فرد** **بوجوب** اي يستلزم له تعالى ما تقدم اني
 عسرة صفة الوجود **والقدم** **والبتنا** **والخالقة** **المحوات**
وقيا **استغناؤه** **بنفسه** **فمنه** **حسن** **ويوجب** **له** **تعالى** **وصفا**
 عاما زايرا على ما تقدم اي **التشبه** وهو التبعاع **عن** **النفا** **بين**
 جميع نقبصة وهي الخصلة الدينية او الصغيفة والنقصة
 ايضا الواقعة في النفس **وحسين** **يدخل** **في ذلك** **الرايد**

سبع صفات أخرى **وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام**
 ووجوب كونه سميعا بصيرا متكلما بناء على تمام برهاننا
 العقل واللبابة تأتي **أدلة لوجوب السمع له تعالى هذه الصفات**
 أي لوجوب السمع له الوجود والقدر والبقاء والخالفة للمواد
 والشق الثاني من القيام بالنفس وهو الاستغناء عن
 المحض **لأنه يحتاج إلى الوجود** لما سبق من البرهان
 على وجوب الحدوث لمن انتفى عنه هذه الصفات ولاحتماله
 حدوثه في نفسه لكن لا يحتاج إلى حدوثه فوجب له ما ذكر
 الآن **ولم يجب له تعالى الاستغناء عن المحل** كان محتاجا
 إلى **المحل** ضرورة استحالة ارتفاع التقيضين لكنه لا يحتاج
 لمحل فوجب الاستغناء عنه **ولم يجب له تعالى السمع والبصر**
 والكلام **لأنه محتاج إلى من يدفع عنه النفايين** إذ لم يتصف
 بالزم أن يتصف بما صدقته وهي نفايين وفيه ما سبق لكنه
 لا يحتاج إلى من يدفع عنه النفايين فوجب له تعاضده
 الصفات المذكورة **انفا ويوجد أيضا منه** أي من
 الشتره عن النفايين صفة زائدة على المقصود بالذات
 هي **تبره عن الأغراض في أفعاله وأحكامه** وأما
 قدره على ما بعد ما مع انما مقصودة بالذات لا ينافي
 هذه **والأبواب** لم يتبره عن الأغراض بل كان له باعتبار كل
 على إيجاده فعل أو حكم **لزم افتقاره تعالى بالذات إلى**
ما يحصل عنه وهو خلق المحول على إيجاده **كيف**

تظن

تظن أنه تعالى يحتاج إلى شيء وهو جل وعلا الغنى عن
 كل ما سواه على الإطلاق وكذا يوجد منه أيضا أنه
 أي **الإنسان** البصير عليه تعالى فعل شيء من الممكنات
 أي الأمور التي يجب وجودها وعدمها ولا نزك إلى العقل
 إذ لو وجب عليه شيء **عقلا** كالتوابع للطائعين
 والعقاب للعاصين **لما كان** **عز وجل** **مفترا**
إلى ذلك الشيء الذي وجب عليه فعله **لأنه** **لا يتكلم** **بشيء** **إلى**
 وجوده **أدلة** **لا يجب في حقه** **حل** **دعوى** **الافتقار** **لأنه** **لا**
 لا يفتقر إلى محله فلا يجب عليه فعل شيء من الممكنات ولا
 تركه **كيف** **تظن** **أنه** **محتاج** **إلى** **الحال** **أنه** **عز وجل** **هو الغنى**
عن كل ما سواه وأما افتقار كل ما سواه إليه في
يوجب أي يستلزم له الحياة وعموم تعلق القدرة
 وتعلق الإرادة وتعلق العلم **لأنه** **لا** **يقتضي** **شيء** **من** **هذه**
 أو قدمه وعموم تعلقه **لما** **يمكن** **أن** **يوجد** **شيء** **من** **المواد**
 لما سبق وإذا لم يمكن أن يوجد شيئا **لا** **يفتقر** **إليه** **شيء** **لكنه**
 يفتقر إليه كل ما سواه فوجب له هذه الصفات الأربع وقد مر
 وعموم تعلقه **كيف** **تقول** **أنه** **لا** **يفتقر** **إليه** **شيء** **وهو الذي**
جل وعلا **يفتقر** **إليه** **كل ما سواه** **والافتقار** **يوجب له**
تعالى **أيضا** **الوحدة** **بأنه** **لا** **يوجد** **شيء** **من** **المواد** **إلا** **بإيجاده**
 أي استغنيته عن الغير وافتقار الغير إليه **لما** **افتقر** **إليه**
شيء **لأنه** **لا** **يوجد** **شيء** **من** **المواد** **إلا** **بإيجاده** **كيف**

ويعجل وعلا الذي لا يفتقر اليه كل ما سواه ويؤخذ
منه ان من الاقنطار وصف غير مقتضو وبذلك ايضا
وهو حدوث العالم بأسره اي جميعه الخلق كان في منه
اي العالم قد بيا كان ذلك اليه مستغنيا عنه تعالى
لا سيما ان افنطار القديم كيف ويعجل وعلا الذي يجب
ان يفتقر اليه كل ما سواه تعالى ويؤخذ منه ايضا ان
مخففة من الخفيفة اي انه اي الثاني لا يفتقر اليه من
الكائنات اي الموجودات جوهرية كان او عرضية في اثرها
اي في اي اثر كان والاثر ما يتبعه تاثير الموتر مطلقا
والا بان اثر شي من الكائنات في شي ما لم يكن ان يستغني
ذلك اليه عن مولانا جل وعز ابتداء لعدم تعلق قدرته
باجادة نفسه لكن لا يستغني عنه ابتداء شي ما مطلقا
لما تقدم من وجوب الوجود بتدبيره في فلان تاثير شي
من الممكنات في اثرها كيف تظن انه يستغني عنه تعالى
اثرها والحال انه تعالى هو الذي يفتقر اليه كل ما سواه
عموما في افراده وعلى كل حال من حاله او عموما في
الان زمان وعلى كل حال من حالات افتران الاسباب بمسبباتها
وعدم اقترانها هذا اي الامر الذي هو اخر عموم التاثير
للاسباب العادية من الافتقار او الاستغناء الامر عن مولانا
جل وعز ثابت ان قدرته اي فرضته ايها الناظر في الاسباب
ان شيئا من الكائنات يؤثر بطبيعته اي قوته في اقتضائه

ذاته واما ان قدرته موثورة او دليها اي جعلها الله
تعالى فيه كما يزعمه اي يعتقد انه اعتقاد افساد بعض
المبطلين بالذهب الحق مطلقا او في هذه المسئلة فقط
فان الطبائعيين مع اتقانهم في نسبة التاثير للطبايع
والاثرية مختلفون في الحقيقة فمنهم من يزعم ان النار
مثلا موثورة في الاحراق بطبيعتها ولا خلاف في كثرهم بذلك
كما قال ابن دماق ومنهم من يزعم انها موثورة بقوة خلقها
الله تعالى فيها ولو تزعمنا انها لم تؤثر ونبعهم كثير من المؤمنين
وفي كثرهم بذلك خلاف في ذلك التفسير الحقير بحال
ايضا وذلك لان اي الثاني يصير مولانا جل وعز
مستغنيا اي محتاجا في اجادة بعض الافعال الى واسطة
يتوقف عليها التاثير وهي القوة التي يخلقها الله تعالى في
الاسباب العادية لتوثيرها وذلك باطل لما عرفت
فبطل من وجوب استغنايه جل وعز عن كل ما سواه
وتوقف التاثير على اليه يستلزم الافتقار الى ذلك اليه
فبطل هذا التفسير والتفسير قد بان اي ظهر ذلك
ايها المتأمل فيما ذكرت وانصح نفسي قوله لا اله الا الله
بالقبيل السابق للاقسام الثلاثة التي يجب على المقلد
معرفة ما في حق مولانا جل وعز وهو ما يجب في حق
تعالى وما يجوز وما يستحق وقدم الجائز هنا على كل سبق
نظرا الى قربيه من الواجب لانه لحد ط فيه يبرق واضحا

بأنه لما في الدنيا من الرد على المعتزلة والعلمايين وس
تبعهم من الموحدين هذا لما يدخل تحت لا اله الا الله **واما**
قولنا محمد رسول الله باللسان الموافق لما في الجنان مما قام
عليه البرهان **فقد دخل فيه** الصفات السبع المتعلقة بالرسول
او يدخل فيه **الايمان** اي التصديق **بما لا يقبل** اي باقتناعهم
اي جميعهم **عليهم الصلاة والسلام** اي بان الله تعالى اوحى
اليهم الشرايع وارسل من اخيار منهم للخلق هدايتهم
وتكميل معاشهم ومعادهم وايدمهم بالمعجزات الدالة على صدقهم
والانبياء جمع نبه فصيل بمعية فاعل او مفعول من البناء
وهو بالهترة وقد لا يميز تحفيضا وهو الخبر فانه بخبر او
بخبر عن الله تعالى او من النبوة فلا يميز لانه مرتفع او
مرفوع الرتبة على غير من الخلق وهو حرد كمن بنى ادم
سالم من متفر كمن اوى اليه شرع وان لم يورث تبليغه
فان اير فرسول ايضا وان لم يكن له كتاب ولا نسخ للشرع
من قبله على السهم فالرسول احض مطلقا من الله ولا يطلق
على غير الذي كالدن والحي الامتداد ومنه جاعل الملائكة
رسلا على ان معنى الارسل فيه غيره في الاول اذ هو فيه
ايجاد ما يتخذه به هو وامتد وفيها مجرد الارسل للغير
بما يؤصل اليه **وجميع الملائكة** جمع ملك وهو مستق من
الاولوكة وفي الرسالة ونقال لها ما لكه قال اصل فيه الملك
ثم قلب فصار ملكا على وزن مفعول ثم خفف بنقل حركه القا

بأنه لما في الدنيا من الرد على المعتزلة والعلمايين وس

الى العيين وحذفها فصار ملك على وزن مفعول وجنبه
فقياس هذا جمعه على افعال وانما جمع على ملايكه نظرا
الى الملائكة بعد القلب وقيل التحفيف وهو غير قياس
وقولهم من الاولوكة صريح في زيادة الميم وهو راي الجمهور
وذهب طائفة الى اصل كثرهم ثم اختلفوا هل هو من الملك
بالفتح اي النبوة او بالكسر بمعنى مملوك والثالث ان الله الجمع وقيل
للمبالغة ثم غلب في الاجسام التوراتية المبرأة من الكدورات
الجسمانية القادرة على التشكل بلا شكل المخلقة اي
بانهم عباد له تعالى لا كما زعم المشركون من قائلهم
مكر ومون لا كما زعم اليهود من تنفخهم لا يصون الله
ما امرهم ويفعلون ما يأمرون وبانهم خلائق الله يبينه
ويبين خلقه منتصفون فيهم كما اذن لهم صا دقون فيما اخرجوا
به عنه تعالى وانهم بالقون من الكثرة ما لا يعلم الا الله
تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو **وجميع الكتب السماوية**
نسبت الى السماوات ولها منها اي بانها كلامه تعالى بالمعنى
الذكر سابقا وبانه تعالى انزلها على بعض رسله بالفاظ
حادثه في العواج او على لسان ملك وبان كل ما تضمنه
حق وبان بعض احكامها نسخ وبان منها ما يبدل بعضه
كالطهارة والانجيل وبان القرآن من بينه معجز وانها
مائة واربعة انزل منها حمون على سبعة وثلاثون
على ابريس وعشرة على ابراهيم وعشرة على ادم

بأنه لما في الدنيا من الرد على المعتزلة والعلمايين وس

وقيل على موسى قبل التوراة والتوراة والانجيل والبرونور
والفرقان **واليوم الآخر** وهو من الوثائق الاستقرار وصفه
بالآخر لانه لا يسل بعده اي وجوده هو وما يستعمل عليه
من سوال الملكين ونعيم القبر وعذابه والبعض والحساب
واليزان والصراط والحكم والسفاعة واخراج الموحدين
من النار وخلود الكفار فيها والموحدين في الجنة ذروية
وهبه الكرم **لانهم عليهم الصلاة والسلام** اي جعلت متلبها
ينفذون في جميع ذلك اي اغنطاده وتقديره **وحينئذ**
يوظف من اي من قولنا محمد رسول الله المطابق للاغطاء
ايضا **وجوب صدق الرسل** والانبيا فيما مر عليهم **الصلاة**
والسلام الذين اخبر الصادق الصدوق بوجودهم
في الارزمنة الماضية وانضافهم بما ذكر في سابق الاوصاف
لحمية **ولما لا تكذب في التبليغ عليهم جميعا والايان**
لم يجب لهم الصدق ويستحيل عليهم كذب لم يكونوا **ارسلوا**
ايضا والانبيا مستلزمين **لولا** لنا العالم بالحقيقة **تخلو**
اي اختصا صدقنا للانبيا وصدقنا لرسول منهم على وفق
علم تعالى فيستحيل ان يكونوا في نفس الامر على خلاف ما علم الله
تعالى منهم لما يلزم عليهم من المحال السابق ذكره **لا علم** اي
الانبيا مطلقا عليهم **الصلاة والسلام** نبيا ليكونوا على
اكمل الاحوال كما سبق **وارسلوا يعلموا الخلق باقوالهم وافعالهم**
وسكونهم فان سكونهم على فعل يرونه ويسمعون به دليل

على ابحاثه لانهم لا يستكثرون من الله عن المنى عنه
مطلقا وان خافوا الفتنه على الراجح **وحينئذ قيل لهم**
ان لا يكون في جميعهم اي الاقوال والافعال وان كوت
الصادرة من الانبيا مطلقا **فما افعة** الامر **ولا يات**
وعن الذي اخبرهم جميعا على جميع الخلق واسمهم
على سر وجبه اي على وجبه العظم والحق **ويؤخذ**
منه اي من قولنا محمد رسول الله **حوال** **الاخر**
البشرية عليهم لم يثبت لهم غير الرضا فلا يمتنع
عليهم الا ما يقدح فيه **وقد** اي وقوع الاعراض بهم
صلوات الله وسلامه عليهم الذي هو فرع عن كونه
جائزا **لا يغتفر في بؤتهم ولا في** **سألتهم** **وعلى من لم يسم**
عنه الله تعالى بل ذلك مما يروى في اي لما ذكرنا سابقا بقا
فقد اتهم اي ظهر ذلك اي المتامل ظهور انبياء هذا التفصيل
الاصيل **تضمن كل في الشهادة** ومما لا يلائم الله ومحمد
رسول الله واضيفا الى الشهادة للضرورة ان شهدا معا
نحو الدخول في الاسلام **مع** **فله** **وهم** ولم يقل مع قلده كمالا
لكثرة كلماته الاولى منها اذ الكلمة تطلق على المنوى حين
الاقوال المفردة مع اللفظ المتنوع المعنى المعزول اعتبار
العقل باها ولا كذلك الحرف فتأمل **لجميع** **لا يجب**
الكل معرفة من عقايد الايمان في حقيقة **فما**
متعلق بيجب **وفي حقه** **سلسل** **وانبيا** **يؤخذ**

الصلاة والسلام ومزيج الحيات والاكرام **ولعلمها**
 اي كلمة الشكر وهو المراد بها الجملة مع ما وافقها من هذا لان
 المجموع هو الترجمة وتسمى فيها قبل نظر الى انفراد كل من
 الجملتين عن الاخرى في الدلالة على العقائد فندد
 الامام ونرجوا انها **الاختصار** اي قلته حروفها وكلماتها
 المملوكة **مع استلزامها على ما ذكرناه** ما بغا من المعاني
 الكثيرة **بصلة الشرع** وهو ومنع اي سابق له وي
 العقول باختيارهم المحمود الى ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم
 ويطلق ويراد به السريعة ايضا وهي ذلك الموضوع على
 كل قاسنا لجعل اليه مجازا اذا جعل على حذف المتعلق
ترجمة اي دليلا **على ما في العباد** وهو صفة منورية
 في الجانب الايسر من الانسان فيه العقل **من الاسئلة**
 بيانها لما وهي لغة الطاعة والانتقاد وشرعا على
 ما اختاروا المقتول القلب وادعاه الله وامر والنواهي
 وانتقاده الله **ولم يثبت الشرع** اي وامنه **من احد**
الاجابات لما علم بالضرورة انه من دين الصلح عليه
 وسلم وانتقاده الله وتغيير البعير خذرا من الشكر اذ لم
 يقبل الله له هذا السلام **الاجابة** اي بكلمة الشهادة وانما
 لم يحرم لم يجازة ناديا مع الباري جل وعزا فيجوز
 ان يكون اختصاصها بما ذكره كلمة اخرى واذا كانت هذه
 الكلمة استعملت على جميع صفاته تعالى الى قامت الادللة

عليها

والاجابة هي التي هي في قوله تعالى
 والحمد لله رب العالمين

عليها واختصت بدلائلها على الاسلام حتى لا يقبل الايمان
 من احد الا بما **على العاقل** اي ينبغي المجازي على منعه العقل
ان يذكر من ذكره بالكر كما يصرح به صنيع الشرح وتوفي
 اليه عبارة المتن حال كونه **ستحضر** فقبله **للاحق**
علمة من عقائد الايمان على سبيل الاجمال بان يلاحظ عند
 نظرها معناه المأثور وبلا خط اندراج العقائد تحتها
 ويتمادى على ذكرها **حتى تخرج** اي تخلط **مع سنها**
 المملوكة المحفوظة عند النطق بما **مستلزمة** حقيقة
 اذا الاكثر من اجزاء اللغة اللسان يستلزم حضوره
 في الجنان الذي يورثين الاعضاء تنبغه وتنطق بوجهه
 والحصول المعنوي امتزاج لانه سر ياتي لا بما يسمع ويوضح
 ذلك ما حكم عن بعضهم من تحليل دمه حين قطعت راسه
 وعن بعضهم من تحليل لسانه وشعر حاله النوم ايضا فانه
يرى له في الامر جمع سر والمراد به هنا الوصف
 المحمود كالزهد والتوكل والحياة والفناء والمنفعة والشكر
والجباب جمع عجيبة والمراد بها هنا الامر الخارق للعادة
 كالزوال البركة في نحو الطعام وتيسير ما تدعو اليه الحاجة
 من النفقة وانكشاف جلية ما يراد استعماله من نحو
 الطعام وحرمنه وسرا راد اقتضاهذين البابين
 فعليه شرح المعنى وبالجملة فالذكر على ما ينبغي القاييم
 ما وامر به المحتجب لتواحيه يرك من السمايل التي يقوم

به والمواقف التي تجري على يده **ما لا يدخل تحت حصر**
 اي استيا عظمة من كلا البابين لا تنضب ذكرها
 فابعد ذكره الذكر بالغلب فلا تنوع احدها
 التفرق في عظمة الله تعالى وما فيها ذكر الله عندها
 ونهيه وذلك بالعزم المعتم على الامتثال وماتهما
 ذكر تعالى صحتها سيما او ثلثها والاول اقل من
 الثاني والثاني اقل من الثالث فيجب حمل الاختلاف
 في فضيلة البابين على الجنان على التمام والاول والآخر
 لا يساوو بهما فضلا عن ان يفضلهما **وبالله تعالى لا يغير**
التوفيق وهو خلق القدرة على الطاعة او الطاعة نفسها
 في العبد وهو ظاهر لانه ما خور من الوفاق فيكون خلق
 ما يكون به العبد موافقا لما يطلب الشرع والموافقة
 مباشرة انما تكون بنفس الطاعة لا القدرة عليها
لا رب اي لا خالق لكل شيء ولا مالك له **يقين** **ناله** اي
 نطلب منه تعالى مع الذلة والخضوع **اي يجعلنا واحبنا**
عندك **انك** **افهم** وقت تحقق العادة والسفارة
الطاهرين اي مستلطين بكلمة **الصفوة** **عالمين** اي بما
 استملت عليهم من القاييد المتعلقة بالله ورسوله اذ مجرد
 النطق بما لا ينفع احدا او النفع المعتد به فابعد
 روى الامام ان وقع رضى الله عنه بعد موته فقتل له
 ما فعل الله بك فقال رحمه وغفر لي ورفعت الى الجنة
 ارف

ارف

ارف كما ترقى العروس فيل له باذا نلت هذا قال
 بنو في الرسالة **وصل الله على سيدنا محمد واهله**
ذكره الناكرون وغفل عن ذكره القافلون انتي قلت
 ولعل المصنوع عقيده بذكره لذكره وزاد **ورضى**
الله تعالى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اجمعين وعن التابعين والتابعين لهم بغير حساب
الي يوم الدين وسلم على جميع الانبياء والرسلين والحمد
لله رب العالمين حتى حقق الله رجاؤه ولا احرمتوا بابه
 وجميع الامم معرفته ومغفرته وروايه وحبلى الله على
 سيدنا محمد عدد لما ذكره الناكرون وغفل عن ذكره القافلون

ورضى الله تعالى عن اصحاب رسول الله
 اجمعين وعن التابعين وتابعيهم
 الي يوم الدين والحمد لله رب
 العالمين نحر ثابته
 فيه اذ القعدة
 اعم

الحمد لله رب العالمين
 اللهم اغفر لكاية الفقير احمد بن قنوج الديلمي والمسلمين امين



بسم العلامة طائفة المحققين وعلمهم
 المدققين الجامعين في الشريعة
 واكتفوا بها في الدنيا والآخرة
 في شهر ربيع الثاني سنة 1400
 في مدينة قم

هذه حاشية العلامة الشيخ أحمد الملوحي
على شرح السنوسية أم الرهين
للعلامة عبد الجليل بن أحمد
القيرواني المغربي
رحمهما الله تعالى
أمين

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
 ومولانا محمد وسائر الانبياء والمرسلين وال
 كل والصياغة اجمعت **وبعد** فهذه
 تفهيمات على شرح العلامة القبر واني للعقيدة
 المسماة بام البراهين محل ما تعبر منه
 رومالتيسير على الطالبين وبالله العظيم
 اعتصم فما يصم وهو خير الميسولين **قوله**
 بالجلال هو وصف القهر وبينة وتين قوله
 بالاكرام الطبايع باعتبار ان الاكرام ناشي
 عن الاصفات للجلال وذكر الوصف في الجلال
 والنعت في الاكرام بقتن **قوله** والتحقيق
 هو اثبات الشئ بدليله ويطلق ايضا على
 الاثبات بالمسئلة على الوجه الحق والتدقيق
 اثباته بدليل اخر لا يرتوي منه كل واري فيه
 استعارة مكنية حيث شبهه بما عذب وتخييلية
 حيث ذكر لفظ القار وشرع وهو يرتوي
 او ان يرتوي تخيل والوارد كتر شي لكن
 الاظهر الاول لان الوارد اقوى اختصاصا
 من الارتوي اذ الورد قد يكون معه
 ارتقا وقد لا وكذا في قوله وضع معانيها
 على طرف التمام مكنية وتخييلية وترشح
 والمراد بطرف التمام هذه الاعلى ويحتمل ان
 يراد بطرفه طريقة وهو ثاثلثة بنت ضيق
 سهل التناول رتبا سده **قوله** فيج البيوت

وما كان على حدة او طريقة يكون سهلا
 التناول **قوله** عن طرف بضم الطاء المهيمنة
 وفتح الراجح طريقة ولا يخفى ما فيه مع ما قبله
 من انما بين المحرف **قوله** من وفق عليها وفق
 ضمت ووقف الثاني معنى الالتفات اي من
 وقف عليها التفت بها عن **قوله** تفي المراد ان
 تعد معانيه النبيل بضم النون الباهة والشرف
 اي لان عدم معانيه دليل على قلتها بخلاف
 غير النبيل لا تعد معانيه لكثرة ثنها **قوله**
 المتفضل بارادة الخير اي بتعلق الارادة بالخير
 والا فالارادة صفة قائمة بذاته تعالى لا معنى
 للفضل بها وكان الملائكة لبقوله في الرحيم
 مريد المؤمنين ان يقول في الرحيم مريد
 الخير مع انه اخضر فان قلت البحث وارد
 ايضا على ما قدرت لان تعلق الارادة قد يم
 والجواب ان مرادنا التعلق التخييري
 الذي فيها لا يزال وهو حادث على ما يأتي
 من ان لها ثلاث تعلقات **قوله** والجملة
 لانها جعل الخ لانه لا جاز ان تكون جملة
 البهلة خبرية اذ ليس لها خارج تطابق
 اولانطابقه والانشاء ما كانت محصلا
 للمعنى الخارج بنفس اللفظ كنهت وهنا
 الجملة لانشاء الجعل اي جعل العقيدة مفتوحة
 ومولفة بنفس التلفظ باولف او افتتح
 وهذا الجعل مقارن للتلفظ **قوله** او ماهيته

أي جعل حقيقته لا يفقد صدقها على الأفراد
 وقوله أو جنس أي حقيقته باعتبار صدقها
 على بعض الأفراد **قوله** كالعارية لم يقل انت
 عارية حقيقة لأن العارية في اللغة والعرف
 أنها تطلق على الأعيان وتحدد وصف لا
 عين **قوله** لا الأخبار بشيئته أي لأنه
 حينئذ لا يكون المتكلم مشياً لا بطريق
 المزوم فجعل القضية انشائية أولى لكن
 يعارضه أن إطلاق الخبر على الانشائي خلاف
 الأصل فحينئذ يكون لكل من **قوله** أو على
 العرفي الفرق بينه وبين الأعم من الحقيقي
 أنها هو بحسب المفهوم فالأصناف ما
 هو بالنسبة لما بعده والعرفي ما بعده العرف
 افتت **قوله** بالنسبة لما في نفس الأمر توجه
 لفرق الاختلاف في أيمان المقلد يعني أنه
 لما كان محتمل أن يوافق وفيه أيمانه
 اختلاف **قوله** الشك إلى قوله والمتعارف
 توجه للآيات بأن إذا لوي بها إلا للشك
 أو المنكر أو المنزل من لهما فالمتعارف بمنزلة
 المنكر وقوله أو أيها السائل يعني أن المولى
 إما أن يكون خاطب غير سائل فمتى يتأني
 منه العلم أو شخصاً سأل وكل منهما إما شاك
 أو متعارف ففقه الموصوف بما ذكر أي بالشك
 في الإحصاء الأتي والتعارف عنه **قوله** خطاب
 بمصدا المخاطب به وهو كلامه تعالى ففي

ادخاله في المعنى استخدام قاعدة الضمير على
 الشرعي بمعنى آخر وهو الكلام إذا لا يصدق
 عليه آيات أو نفي وإنما هو مدلول لأن له
 وكذا قوله سمي الشرعي أي سمي الكلام
 الدال عليه الشرعي ويحتمل أن الحكم الشرعي
 مطلق على الآيات والنفي المستفاد من
 السارح وعلى كلامه تعالى أيضاً **قوله** بفعل
 المكلف لم يقل بأفعال المكلفين ليشتمل ما
 كلف النبي صلى الله عليه وسلم به في خاصية
 نفسه وإن كان اجيب عن العبارة الثانية
 بأن المراد بالمكلفين الجنس **قوله** أو بأعم
 مضطوف على فعل ووضع راجع لأعم وهو
 مفعول مطلق أي تعلق وضع ثم حذف
 المضاف وأقيم المضاف إليه وهو وضع مقام
 أو حال أي حال كون الأعم موضوعاً والمراد
 بالأعم سبب أو شرط أو مانع وضع الشائع
 ومعنى كونه أعم أنه قد يكون فعل مكلف
 وقد لا مثال كون السبب فعل مكلف التعلق
 المكلف شيئاً فإنه سبب في الضمان ومثال
 كون السبب غير فعل المكلف اتلاف المحن
 ونحوه فإنه سبب للضمان أيضاً ومثال
 كون الشرط فعل مكلف الوضوء منه فإنه
 شرط لصحة الصلاة ومثال كون الشرط غير
 فعل المكلف البلوغ فإنه شرط لوجوب حق
 الصلاة ومثال كون المانع فعل مكلف

القتل فانه مانع من الارث سواء كان عمدا
 او خطأ ومثل كونه غير فعل المكلف الحيض
 فانه مانع من وجوب الصلاة **في** حقيقة
 اي لان الثلثة متباينة في الصدق بخلاف
 الأقسام الاعتبارية كتقسيم نتيجة الفعل
 الى غاية وغرض فانها متحدان ذاتا مختلفان
 اعتبارا فمن حيث انها اخر الفعل تسمى
 غاية ومن حيث انها الباعث على الفعل
 تسمى عن صانع **وهو** هذا احتراز عن الوجوب
 بمعنى طلب الفعل طلبا جازيا عن الوجوب
 بمعنى السقوط وبمعنى الموت **فوله** انتفاء
 العدم في جميع الانشطة استفيد من هذا
 ان معاني الوجوب والحواز والاستحالة امور
 اعتبارية في الازهار لا وجود لها في الاعيان
 وان الوجوب والاستحالة معنيهما سلبيان
 واما معنى الحواز على ما ذكره فامر ثبوتي
 اعتباري وهو الثاني فان فسر بانه سلب
 الضرورة عن الطرفين اي الوجود والعدم
 كان معناه ايضا سلبا وقوله اثبات مع قوله
 والمراد الخ ومع قوله كما لو جعل الحكم **البحر**
 جواب عما يقال ان المقسم لا بد وان يصح
 حمله على كل من اقسامه والوجوب مثلا
 لا يصح ان يجعل عليه الحكم فلا يقال الوجوب
 حكم لان الوجوب كيفية الحكم والكيفية غير
 المكيف اذ الحكم اثبات امر لاخر او نفيه

او ادراك ذلك للوجوب انتفاء العدم في جميع
 الانشطة فاجاب بانه اما ان يقدر اثبات
 مضادا للوجوب وتاليا له فيصدق عليه
 الحكم او يقدر مضادا للحكم **فاله** انتفاء
 الحكم اي اعلم ان متعلق الحكم او كيفية
 الحكم فالاقسام لمتعلق الحكم او كيفية او لا يقدر
 شي والاختصاص بمعنى عدم الخرج كما في
 قولهم انحصرت فكري في ذنوبي ومعلوم
 ان الفكرة غير الذنوب ولا تحمل عليها
 فلا يقال الذنوب فكرة فكما ان الاختصاص
 فيه صحيح بمعنى عدم الخرج فكذا هنا هو
 صحيح بهذا المعنى وان كان الوجوب وتاليا
 غير الحكم ولا صادقا عليها الحكم وتسميتها
 حينئذ اقساما باعتبار انها اقسام للمكيف
 لا لنفس الحكم اذ لا يلزم من تسميتها
 اقساما انها اقسام للمذكور اعني الحكم
 وقوله فاهنا جهات ومواد للقضا بامطلقا
 ما موصول بمفني الذي لانا فية والجهة
 اللفظ الدال على كيفية النسبة في القضية
 الملفوظة او حكم العقل بها في القضية المعقولة
 والمادة هي الكيفية التي في نفس الامر للنسبة
 في القضية وتلك الكيفية اما الوجوب واما
 الحواز واما الاستحالة فهي اي الفاظها
 باعتبار دلالتها على معانيها في القضية الملفوظة
 والحكم بها في القضية المعقولة جهات ومعانيها

مواد وقوله مطلقا يعني سوا جعلت تلك
الثلاثة محمولات أم لا أما إذا ذكرت ولم تحمل
محمولات فكلونها جهات ظاهري فذلك الله تعالى
قادر وجوبيا ويزيد قايما جوازيا والآن
يجر امتناعا فإما إذا جعلت محمولات أي
بواسطة الاشتقاق كقولك الله تعالى يجب
له القدرة وزيد يجوز قيامه والاشياء
بمستغنى أن يكون محمولا فوجه كونها جهات
أن المحمول في الحقيقة هو القدرة والقيام والحج
وأما الوجوب والجواز والاستحالة فهي في الحقيقة
جهات لكن يكثر مر على ما ذكر من التقدير الأول
وهو قوله الوجوب الخزان يخرج بعض أفراد
الحكم هنا ليس اثبات الوجوب بل قولك الله
تعالى قادر وجوبا ليس الحكم فيه اثبات الوجوب
بل اثبات القادرية بل على ما ذكرنا من أن
الوجوب وتناهي لا تكون الاجتهاد ولو وقعت
في الظاهر محمولات لا يصدق التعريف
على شيء من أفراد الحكم وجواب بان إضافة
اثبات الوجوب والجواز والاستحالة لا دني
ملا بسنة وإن كان ذلك بعد أي اثبات
يتعلق به الوجوب والجواز والاستحالة
فقولك الله تعالى قادر مثلا اثبات القادرية
فيه لله تعالى اثبات يتعلق الوجوب فيدخل
جميع أفراد الحكم وأما نحن فقولك الله تعالى
يجب له القدرة فقد منا أن الوجوب فيه ليس

أي هو

هو

هو المحمول في الحقيقة بل هو القدرة لكن بقي شيء
آخر وهو أن من أفراد الحكم نفي أمر عن
أمر وهو لم يدخل في إثبات الوجوب الخ
فينبغي أن يقدر اثبات أو نفي الجواز الخ
هو ولو جعل الوجوب بمعنى الواجب والجواز
بمعنى الجائز والاستحالة بمعنى المستحيل
فيكون المصدر بمعنى اسم الفاعل كما
هو مستعمل كثير أو يكون المراد بالحكم
النسبة لا بها أحد معاني الحكم إذ له إطلاقان
تخلصنا من هذا المضيق ولم يرد اثبات
شيء مما سبق **قوله** أو مطلقا معطوف
على تصديق **قوله** فيعدم أدراك وجوب
الشيء في نفسه هذا لا يناسب كون ما
مراد بها الحكم إلا أن يكون هذا إشارة
إلى أن ما يجوز أن يرد بها أمر فيشمل
المفردات ويكون التعريف للواجب من
حيث هو لا محذور للواجب الموصوف بالوجوب
السابق الذي هو كيفية الحكم وكذا الكلام
في قوله الثاني أو مطلقا **قوله** السابق أي لأن
المحدث عنه هو الحكم إذ الكلام في الأحكام فذلك
على أن المراد بالتصور التصديق لأن الأحكام
تصديقات على مذهب الحكماء أو جز التصديق
الاعظم عند الإمام **قوله** والتعريف في أحد الجائز
في الصيغة هذا الجواب أصله للعلامة السبكي
في حاشية شرح المصم وقد رده شيخ شيخنا
العلامة البوسني في حاشيته الكبرى بما

حاصله ان ذلك تعريف اخر والقربة لا بد
 وان تكون في ذلك التعريف الذي وقع فيه
 المجاز يقطع النظر عن تعريف اخر ولد ان
 تقول ان هذا يرجع الى كون القربة السياق
 ايضا غاية الامران السياق الاول باعتبار
 ما سبق ويقال له السياق بالبا الموحدة ولهذا
 هو اللفظ الواقع في الشارح في دفع البعث
 وان كانت النسبة التي اطلقنا عليها بالمشاة
 والسياق الثاني باعتبار ما يلحق **قوله**
 كنسبة القطع بالسكين اي فانها نسبة لالة
 والقاطع هو الشخص **قوله** يعني القدر المنوط
 به التكليف محتمل رجوعه لا قرب مذكور
 وهو البلوغ ويحتمل رجوعه للعقل كل صحيح
 ولا يرد ان الواجب لا يتصور في عقل الصبي
 المميز عنه كالبالغ مع انه لم ينط به التكليف
 لانا نقول لو وقف عقله على هذا القدر بحيث
 لم يزد عقله حتى بلغ صياح مناط التكليف **قوله**
 ونائب الفاعل اي على ضم ياتصور وقوله
 او الفاعل اي على فتحها فهو نشر على ترتيب
 اللف **قوله** لا تتفا تحيز العدم اي عدم الواجب
 يعني ان عدم الواجب لا يتحيز في العقل ولا يعتنى
 العقل عليه **قوله** ليشمل التعريف غير الوجودي
 من الواجبات هذا انها يناسب كون المعرف
 هو الواجب مطلقا اما على ان المعرف الحكم
 الواجب وان المراد بها الحكم فلا تدخل المفردات

الى ص

سوا كانت وجودية او غير وجودية ثم يدخل
 الحكم بها **قوله** كالسلوب والاحوال يعني الواجبة
 ولا حاجة الى تاويل العدم بالنفي بالنسبة
 للاحوال الواجبة لانها يصدق في العقل
 عدمها اذ هي واسطة لا تتصف بالوجود
 ولا بالعدم نعم يحتاج اليه بالنسبة لاجزاء
 الاحوال الحادثة فانها يصدق عليها ايضاً
 انها لا يتصور في العقل عدمها كما لا يتصور
 في العقل وجودها فتحتاج الى ان يزول
 العدم بالنفي او الانتفاء ويصح ان يريد الشارح
 بالنفي الانتفاء من قولهم نفي الشيء بفتح
 الفاء ورفع لفظ الشيء اي انتفى هذا والمراد
 بالنفي بالنسبة الى السلوب النفي الخارج عن
 مفهومها مثلاً القدم نفي القدم السابق ولا
 يتصور في العقل نفي هذا النفي بالنسبة الى انه
 تعالى وصفاته فلا يرد انه يتصور في العقل
 نفيه يعني النفي الداخل في مفهومه فافهم
 ثم هذا كله بنا على جهة جعل التعريف شاملاً
 للواجبات التي هي معزونات اما على كون التعريف
 الحكم الواجب فلا يرد شي من ذلك وكذا يقال
 في تعريف المستحيل وتعريف الجائز **قوله**
 مثاله وجوده تعالى مثال للواجب النظري
 وما بعده مثال للواجب الضروري وكذا
 يفعل في المستحيل والجائز فانه سيقدم فيهما
 مثال النظري على الضروري **قوله** والامر مع قول

ما اي امر او شئ بالمعنى اللغوي اشارة الى
 جواز حمل التعريف الثلاثة على كونها
 تعريفات للواجب والمستحيل والواجب لا يقتيد
 كونها احكاما وعليه يتمشى قوله في تعريف
 المستحيل بخبر السلوب والاحوال لانها
 ليست احكاما وكذا قوله مثال اتصاف الباري
 الحق **قوله** او شئ بالمعنى اللغوي اي لم يصدق على
 المستحيل بخلاف الثبتي بالمعنى الاصطلاحي فانه
 خاص بالموجود **قوله** وعدمه اي الامر انظر
 ما حكمة تفسير الضمير هنا ولعل حكمة بيات
 ان العدم الذي بمعنى النفي وارد على ما ورد عليه
 الوجود اي الثبوت فليس هو كالنفي في قولهم
 في تعريف الحكم اثبات امر او نفيه فانه ليس المراد
 نفي ذلك الامر المثبت او لا بل اعم **قوله** فرد
 فرد يدل من مكلف **قوله** وان لم يصلح الما فاعلا
 كما في قولهم امثلا الا ناهي فانه وان لم يصلح الما
 فاعلا لا امثلا لكنه يصلح فاعلا مثلا تقول مثلا
 الما الا ناهي **قوله** لكونه اي يجب لانه ما والشرع في
 مثل هذا التركيب لا يصلح كونه فاعلا لا لفعل
 متعدي كما وجب فتقول اوجب الشرع فيكون
 فاعلا **قوله** مفعولا مطلقا اي وجوب شرع
 ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه
قوله او منصوبا على نزع الخافض اي بنا على
 مذهب من يرى انه غير مقصور على السماع
قوله بان يكون على عقد متعلق بالخطاب وفيما

ذكره بحث لانا اذا قلنا مثلا يجب على كل مكلف
 الصلاة لا يلزم ان تكون الصلاة اول الواجبات
 وجواب بانه يؤخذ من ذلك بمعونه وهو
 ان مرتبة بقتة التكليف متأخرة عن مرتبة
 المعرفة بمن كلفنا بها **قوله** ما المطلق من
 المكلف معرفة تحقيق المقام ان يقال ان يعرف
 ما يجب في حق مولانا اجمالا فيها قام الدليل
 عليه **قوله** عقلا وشرعا او شرعا فقط الظاهر
 ان يقال عقلا فقط او شرعا فقط لان غير
 السمع والبصر والكلام المعتمد في اثباتها الدليل
 العقلي فقط ولا يكفي فيها النقل للدور وان
 اراد انه مقر للعقلي قلنا الدليل العقلي في
 السمع والبصر والكلام كذلك وقد يجب بانه
 الدليل العقلي اشرف فلذا اعتد به **قوله** والي
 امورنا لا يخفى ما في هذا التفسير من الحسنة
 لكونه بين به انه مأخوذ من الموالاة **قوله**
 فان اقام لفظه حق الحق تحليل لقوله وهو ما
 قامت عليه الادلة ليس غير اي لانها تشهر
 بانه حق علينا شئ اي ثبت ولا يثبت علينا
 تفصيلا الا ما قام لنا عليه الدليل تفصيلا وذكر
 شيخنا سيدي عبد الله القصيري النكسي
 رحمه الله تعالى ان حق بمعنى الذات وفي
 معنى اللام **قوله** او عقل بعين معرفة ثم قيا
 اي عن يليق بهم وما لا يليق فهو معطوف
 على اعتقد **قوله** فقال معطوف على الي **قوله**

مما يعبرهم وهو الصدق والامانة الواجبات
 وضداهما المستحيلات والاعراض المشبهة التي
 لا يؤدي الى نقص وما يختص بالرسول وجوب التلبية
قوله مطلقا اشارة الى ان التعيين باعتبار مطلق
 الواجب لانه يجب لله تعالى كالات وجودية لانهاية
 نهائية لها كما دل عليه الدليل من السنة فلا
 يلتفت الى قول من قال عدم نهائية الواجب
 لله تعالى انها هو باعتبار السلوب ولا يصح
 ان يكون التعيين باعتبار الواجب التفصيلي
 الواجب علينا مفرقة تفصيلا اذ هو العيشون
 لا غير **قوله** على رأي المص اي حيث اثبت الاحوال
 اما على رأي نافيها ووافقه المص في شرح الكبري
 فقال الحق ان الحال محال وانه لا واسطة بين
 الوجود والعدم فالواجب التفصيلي ثلاثة عشر
 لانه يجعل كونه تعالى قادرا على عبارة عن قيام
 المعاني بذاته تعالى **قوله** وما بعده منه به على ان
 قول المؤلف ثم يجب له تعالى سبع صفات الخ
 دليل على تمام الخبر اي والقدرة الخ لان المعاطيف
 التي مجموعها خبر عن مبتداه هو جمع في المعنى
 لا يكون بعضها مفردا وبعضها جملة معطوفة
 بتم لان الفرص ان الخبر مجموع المعاطيف **قوله**
 المفردات لا كل واحد منها **قوله** معناه ظاهر اي
 بالنسبة لمقابلته وهو العدم والا فقد وقع فيه
 خلاف مشهور وهو كونه من الاحوال ام لا
 في القدم والحادث وزايدا على الموجود في الحادث

دون القدم **قوله** التحقق بضم القاف من تحقق
 التي ثبت لا التحقيق بكسر القاف بعدها يا بمعنى
 الاثبات **قوله** وجود كل شيء عينه بمعنى انه ليس
 في الخارج صفة وجودية هي الوجود بل الوجود
 امر اعتباري عبارة عن التحقق فالشيخ الاشعري
 لا ينكر ان التحقق وانما ينكر ان يكون الوجود
 عبارة عن صفة وجودية قائمة بالذات وينكر
 ايضاً كون الوجود عبارة عن صفة شئوتية واسطة
 بين الوجود والعدم ثابتة في الخارج لانه ينكر
 الاحوال بخلاف الامام الرازي فانه يثبت
 الاحوال ويقول ان منها الوجود **قوله** فعبده
 صفة على مذهبه مخور وكذا اعد السلوب
 صفات مخور لانها اعدام مقيدات لكن لما
 كانت الذات تقصف بها في اللفظ اطلق عليها
 صفات **قوله** والكلام بمعنى ووجهه في الاخير
 انه غير باستمرار الوجود في الماضي عن الزمنة
 وهو انتفا العدم السابق **قوله** وها بمعنى وجهه
 على قياس كلبق انه عيب باستمرار الوجود في
 المستقبل عن الزمنة وهو انتفا العدم اللاحق
قوله ان لا وابد اهذا باعتبار اخذ الوجود موصوفا
 بالوجوب الذي هو انتفا العدم في جميع الزمنة
 ولو كان الزمن متوها ليدخل انتفا العدم في
 الازل فان الازل ان زمنة تقهت لا تنتهي أما
 الوجود لا باعتبار وصفه بالوجوب المذكور فلا
 يستلزم القدم والبقاء وكذا لا يدل على الوجود

ان لا ولا الوجود ابد **قوله** وعلى سلب العدم
 السابق واللاحق بالالتزام الظاهر انه
 بالتضمن لانه اعتبر وصفه بالوجوب وكأنه
 قيل الوجود الواجب فكأنه اراد بالالتزام
 ما يشمل استلزام الكل بحزبه **قوله** ويجوز
 ان يكون من عطف الخاص على العام قد تقوم
 المناقاة بين كونه من عطف اللازم على الملزوم
 وكونه من عطف الخاص على العام لان الخاص
 لا يكون لازما للعام لزوم كلياً اذ اللزوم
 اذ اطلق انصرف الى اللزوم الكلي والجواب
 ان المراد الصوم والخصوص في القضايا
 فالقضية الكلية ملزمة لجزئيتها باعتبار
 انها اعني الكلية اكثر افراداً ويطلق عليها ايضاً
 انها حضي باعتبار لا تنفرد عن جزئيتها
 وجزئيتها تنفرد عنها اي لا يلزم من وجود
 الجزئية وجود الكلية وهذا قولنا يجب لله
 تعالى الوجود في قوة قضية كلية قابلة لكل عدم
 منتف عن وجود الله تعالى والقدم فرد من
 افراد تلك الكلية فاذا قيل يجب لله تعالى القدم
 كان في قوة بعض العدم منتف عن وجود الله
 تعالى وهي لازمة للكلية باعتبار انها متى تحققت
 الكلية تحققت هي واخص منها باعتبار كونها
 المحكوم عليها فيها بعض الكلية والكلية ملزمة
 لها واعلم باعتبار كونها اكثر افراداً **قوله**
 بنفسه اي ذاته واطلاقه على الذات وادلفة

في القرآن ولا اعلم ما في نفسك وذهب فرقة من
 العلماء الى انه من باب المشاكلة وبجث فيه يانه
 لا داعي اليه والاضل في الاطلاق الحقيقة **قوله**
 اذ كل من ثبت له القيام بالنفس كل مبتدأ
 خبره قوله ثبتت له المخالفة **قوله** بتفسير
 خاص اي وهو قول المؤلف رضي الله تعالى عنه
 اي لا يقتصر الى محل **قوله** من حل الى اخره يقال حل
 المكان وبه يحل حلاً وحلوا بحركة نادر نزل
 به وحل من احرامه يحل حلاً بالكسر وحل عدا
 والعقدة نقضها فاضلت وكل جامد اذيب
 فقد حل وحل امر الله عليه يحل حلولا وجب
 وحل يحل عليه لا وجب مصدره كالمرجع والدين
 صار حلاً وحل المكان سكن انتهى قاموس
 باختصار فلفظ محل هنا انما يناسب ان يكون
 من حل بمعنى نزل فيصح فيه فتح الحاوكرها
 لان مضارعة فيه الفهم والكسر واما من حل بمعنى
 فك احرامه فيكسر الحالا غي لا مضارعة بالكسر
 فقط وهم لا يناسب هنا ففتح حاً محل ينزى
 بقوم كونه من الثاني وان كان يصح كسرهما
 لكنه يشبه لا شتر ان الاول والثاني في الكسر
 لكن يرد عليه انه يلتبس مع الفتح ايضاً بالماخوذ
 من حل الفقه لانه يفهم مضارعة وبالماخوذ
 من حل بمعنى وجب وبمعنى سكن ويجاب بان
 مراده تمييزه عن الحكم المحل من حل يحل بالكسر
 فقط وان كان يلتبس بالمحل من حل بمعنى اخر

اذ لا يتأتى التمييز عنه بالفق **قوله** وان اعتبر
انفراد القيام بالنفس بنفس كونه تعالى صفة الخ
هذا الاعتبار صحيح لكن يكون عموم القيام
بالنفس بمعنى مخالف لمعنى العموم الذي
في الوجدانية فان معنى عموم الوجدانية
انفرادها لكونها توصف بها الصفات وتبعض
عموم القيام بالنفس على هذا ليس من العموم
في الموصوفية بل في الاخرى يعني ان القيام
بالنفس يخرج الكون صفة والوجدانية
لا يخرج الكون صفة والحاصل ان بين الوجدانية
والقيام بالنفس تمايزا في المفهوم وفي الما
صدق لان ما صدق الوجدانية غير ما صدق
القيام بالنفس اذ لا يصدق على فرد من افراد
الوجدانية انه قيام بالنفس ولا يصدق على
فرد من افراد القيام بالنفس انه وجدانية
وبينهما عموم وخصوص مطلق باعتبار
الموصوفى اى كل من وصف بالقيام بالنفس
بما ذكر ولا عكس واما على تفسيره بانه سلب
الاقتدار الى ذات فبينهما عموم وخصوص
من وجه لا نفرد القيام بالنفس في الاجرام
واما جعل هذا الشارح بينهما عموما وخصوصا
من وجه على تفسير القيام بالنفس بما ذكره المؤلف
وان عموم الوجدانية باعتبار الموصوفى اى
باعتبار انفرادها لكونها توصف بها الصفات
وعموم القيام بالنفس باعتبار ما يلزمه اى

باعتبار

باعتبار في الكون صفة فليس جاريا على القواعد
لانه لم يجعل العموم باعتبار الموصوفى في كل منهما
قوله والعين الظاهرة انه عطف تفسير على الحقيقة
قوله لكل سوجية وقدوسية العطف فيه من
عطف احد المتراذين على الآخر ومعناها الترتب
عن النقايش والمقصود من هذه العبارة تعيين
الذات بتلك الاوصاف **قوله** وهذا صادق
بنفس التركيب والنظير الاشارة راجعة لقول
المثنى اى لا يتأتى له في ذاته وينبغي الاعتناء بتوجيه
اخذ في التركيب ونفى النظير من عبارة المؤلف
وتوجيهه ان يقال ان الذات تطلق على الحقيقة
وعلى الذات المعينة بالصفات ولا يتأتى اخذ في
التركيب ونفى النظير من عبارة المؤلف الا اذا
اريد المعينات معا فيكون من استعمال
المشترك في معنييه في الاعتبار الاول يكون المعنى
لا يتأتى له في حقيقة فلا يكون له نظير اذ لو كان له
نظير لثبت ان له ثانيا في حقيقة تعالى هذا ان
لم تكن حقيقة عين ذاته بل اعم واما على
ان حقيقة تعالى عين ذاته والالزم التركيب
فلا يؤخذ في النظير من هذا الاعتبار لا بتقدير
اى لا يتأتى له مماثل لذاته وتكون في مستعمل
في معنى اللام بهذا الاعتبار وفي الظرفية
بالاعتبار الثاني فهو من استعمال اللفظ في
حقيقته ومجازا بنا على ان حقيقته في الظرفية
مجازا في غيرها او من استعمال المشترك في

معنيها بنا على مشتركة وبناء على جواز ه
وما ذكر من لزوم التركيب على تقدير كون
حقيقته تعالى اعم من ذاته لا يرد لانه
لا تركيب بين الصفات المتعينة بها الذات
وبين الذات ومنشأ قوم ذلك القياس
على الحوادث من كون ذات زيد مثلاً مركبة
من الحقيقة والتشخيص والله تعالى ليس له
تشخيص بل له صفات والبعث وراذل
سما لا ينبغي لانا عاجزون عن ادراك كنه
ذاته أي الذات المعنية في الخارج **قوله** وهما
من اقسام الفرض هذا مذهب الفلاسفة
واما على مذهب المتكلمين فالحكم ليس عرضاً
لان المتصل منه هو امتداد الجسم والامتداد
امر اعتباري لا وجود له في الخارج والمنفصل هو
العدد والعدد هو الوحدات والوحدات لا وجود
لها في الخارج وانما توجد في الازدهات والوجود
في الخارج هو المعدود ان كان له تحقق في
الخارج لا العدد وما ذكره الشارح كونه مبنياً
على مذهب الفلاسفة **قوله** حد مشترك هو
ما يكون نسبتاً لكل من النقطتين نسبة
واحدة كالنقطة التي في الخشبة الممتدة
فانها بين نقطتين ونسبتها لكل منهما
نسبة واحدة لا تضلح لان مبداهما مع كل
منهما ومنتهى مع كل منهما فتكون مع كل منهما
خطاً أي فيكون مجموع تلك النقطة والنقطة التي

تعالى وحقايق صفاته
المرفعة وبالأعتبار الثاني
يكون المعنى لا ثاني له حاصل
في ذاته أي لا جز ثاني له حاصل
هو

قبلها

قبلها خطاً ومع ذلك ايضاً المجموع منها ومن النقطة التي
بعد ما خط بخلاف الفخذ السادس من العشرة
فليس حداً مشتركاً لانه جزء من الستة فلا يكون
جزءاً من الاربعة وان اخذته جزءاً مع الاربعة
ليكون المجموع خمسة لم يكن جزءاً من الستة
اذ تكون البقية خمسة لانك اذا اخذته مع الخمسة
او مع الاربعة كان المجموع احدى عشر مع ان
الفرض ان الكلام في العشرة فحينئذ العشرة
كم منفصل **قوله** الثاني الزمان هو مبنى على
تفسير الزمان بانه مقدار حركات الفلك
لا على انه نفس الفلك ولا على انه نفس
حركات الفلك ولا على انه مجرد أي لا جسم
ولا عرض الى غير ذلك من مذاهب الفلاسفة
المبينة على غير اساس اذ يدعون ان الحكم
عرض وانه قائم بالحركات فيلزم مهم قيام
العرض ويدعون ان الجسم التعليبي
مركب من الامتدادات الى غير ذلك **قوله**
وفي التعدد المتعلق منها الخ وكذا هو صادق
بنفي التعدد لغير المتعلق وهو الحيوة **قوله**
وتعبر الشارح عن الاول بالحكم المراده
بالاول النظر في الصفات والثاني التعدد
المتعلق منها وجهه ان الصفات لا توصف
بالفصل ولا انفصال لان التجزي لا تقبل
الصفات لكن يحاط بانه ليس المراد هنا
بالكم المتصل والكم المنفصل معناها عند

الفلاسفة مع انهم جعلوا الكم المنفصل من
العرض فيلزم منهم التجزي في الصفة لان
كل عرض صفة واما على مذهب المتكلمين
فلا يلزم ذلك لان الكم عندهم امر لا وجود له في
الخارج بل في الذهن فليس مراد الكم المتصل
والمنفصل بالمعنى الذي عند الفلاسفة بل المراد
بالكم المتصل التقدر مع الاتصال اي اتصال الاجزا
بعضها ببعض او اتصال الصفات المتعددة بذات
اي قيامها بذات واحدة والمراد بالكم المنفصل التقدر
مع الانفصال اي انفصال ذات عن ذات او انفصال
صفة عن صفة بان تقوم احدها بذات والاخرى
بذات اخرى **قوله** رد على النصاري القائلين
بالثلاث اي قالوا ان الهمم ثلاث صفات الوجود
والحيوة والعلم ويؤخذ رده ايضا من القياس بالنفس
وقال فرقة منهم الله اله وعيسى اله واما اله
تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا **قوله** القائلين
بالاصليين اي الالهيين احدى خالق الخلق والثاني
خالق الشر وفساد معتقدهم غني عن البيان **قوله**
ما لا يحتاج وصف الذات به الى تعقل امر زائد اي
ثابت في الخارج وانما كان هذا مبني على القول
بنفي الاحوال لانه على القول به لا يحتاج وصف
الذات بالصفات لوجود الوجود الى تعقل امر في الخارج
موجود ولا واسطة واما على القول باثباتها فيحتاج
وصف الذات به الى تعقل امر زائد ثابت في الخارج
واسطة هو حال وهو الوجود لانه على القول

للعالم

بذلك

بذلك حال زائد على الذات وانما قيدنا الامر الزائد
بقولنا في الخارج لانه على نفي الاحوال ايضا يحتاج
وصف الذات بالوجود الى تعقل امر زائد لكنه امر
اعتباري هو التحقق في الخارج **قوله** ما لا يصح
اي صفة ثبوتية لا موجودة ولا معدومة لا يصح
توهم ارتفاعها اي لا يمكن توهم ارتفاعها
عن الذات مع بقا تلك الذات لان الصحة هنا
هي الامكان **قوله** والخمس الصفات باثبات ال
في الصفات وان كان يوجد في بعض النسخ حذفها
واشار بذلك الى ان الخمسة صفة المحذوف
او موصوفة محذوف **قوله** ما لم يحذف التمييز
الحذف النهائي على نسخة حذف ال من الصفات
بعد الخمس بان يقال والخمس صفات اما على اثباتها
فالمناسب ان يقال ما لم يحذف التمييز او يكن
العدد صفة او موصوفا الهمم الا ان يكون مر
على اقتران التمييز بال والنكته في قولهم ست
صفات وقوله الاولى نفسية ثم قوله وهي
الوجود ثم قوله بعد الحذف من اسقاط بعضها
ومن تقديم بعضها على بعض من بعض الكتب
قوله ان دلالة السلب على السلب مطابقة قد
يقال بل هو تضمن لان سلب كذا مركب من
السلب والاضافة لما بعده **قوله** ولمشا بهمة
السلبية للتخييلية غير بذلك لانه ليس هنا
تخييلية حقيقة بالخالمجة لانه ليس هنا شيء
ثبت هو نقص ثم يزال شي في البيت القدر الذي

يخلى من القدر بل ما هنا في ما تنقده الا وهما **قوله**
عن المعنوية المتفق عليها اي من حيث الاجماع على
كونه تعالى قادر براداعا لما حيا سميعا بصيرا
متكلما وان وقع فيها خلاف هل هي عبارة عن
صفات ثبوتية واستطية بين الوجود والعدم زائدة
على القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر
والكلام او هي ليست عبارة عن ذلك بل عن نسبة
القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر وا
لكلام للذات **قوله** والصفات الذاتية بالنصب
عطفا على قول المتن صفات المعاني المنصوب على
انه مفعول ثان لتسمى وكذا قوله والصفات الوجودية
قوله الوجودية خرج السلوب والاحوال وقوله
القائمة بالذات لبيان الواقع والافعال في لا تنفق مر
بنفسها بل بذات الا ان يكون لدفع توهم ان يراد
بالمعاني ما يعني به ذاتا كان اوصفة وقوله مادامت
الذات دامت قه تامة واخرج به المعاني الحادثة
كقدرتنا وعلمنا وحياتنا فانها معان ووجودية
قائمة بذات لكن ليست دائمة مادامت ذاتنا
لانها اعراض والعرض لا يبقى زمانين على قول
الاشعري فان قلنا ان من الاعراض ما يبقى وهو
المعتد به لا يجب ذواتها فهي خارجة لان
المراد بقوله القائمة بالذات مادامت الذات
القائمة وجوباً بل السياق وقوله غير
معللة بعلة لا يخرج شيئا اذ لم يبق ما يخرج الا
ان يراد بالوجودية الثبوتية فتدخل المعنوية

فيها ثم يخرج بقوله غير معللة بعلة لانها معللة
بالمعاني ومعنى التعليل هنا التلازم لا افادة
العلة معلولها الثبوت لان ذلك مستحيل
في حق تعالى وفي حق صفاته لانها واجبة
لذاتها وليست ممكنة في ذاتها خلافاً للفن
والسعد ومن هذا حذوها لانه يلزم عليها
الحدوث اذ الممكن محتاج الى الترخيص وليس
مراد الفن والسعد ومن وافقهما الامكان
العام والامكان خلاف وكلامهما سابقا
والاحقاد دليل على ان مرادها الامكان الخاص
وهو الجوانب المستوى الطرفين وقد بينا
في شرح منظومة الموجهات ذلك مبسوطا
فارجع اليه لكن يرد على حمل الوجودية على
الثبوتية انه استعمال الخاص مراد به العام
وهو محال يحتاج القرينة ويرد ايضاً دخول
الحال النفسية على القول بالأسطة اذ لا
مخرج لها حينئذ وقوله غير معللة بعلة
ليس راجعاً للذات اذ ليس المراد في كون
الذات معللة بعلة اذ الكلام في الصفات
فهو محال من الضمير المستتر في القائمة
او في الوجودية اي الوجودية هي حال كونها
غير معللة او القائمة هي حال كونها غير معللة
ثم لا يخفى ان هذا ليس المراد به التعريف
لان التعريف لا يكون للجنبيات بل انها
يكون للكليات فالمقصود التبيين والكشف

اذ القبر يكون في العزيمات وكذا يقال
 في جميع ما ياتي فلا يرد ادخال لفظة كل
 في تفسير القدرة والارادة **فق** واعدامه
 هذا على مذهب الفاضل وهو الاصح واما على
 مذهب الشيخ الا شعري فلا تتعلق القدرة
 بالاعدام لان جميع الاعراض عنده لا تبقى
 زمانين وبقا الاجرام مشروط ببقا الاعراض
 والبقا عنده صفة وجودية فاذا اراد الله
 تعالى اعدام شئ من الاجرام امسك عنه الاعراض
 فعدم وانما قال ذلك ليلا يلزم التسلسل وذلك
 لان الباقي باق بتعاهد وجودي عنده ثم
 ذلك البقا باق ببقا وهكذا ونظام الكلام على
 ذلك مبسوط في المطولات وللقدرة تعلقات
 احدها تتعلق صلاح لا يتجزى وهو قديم وهو
 كونهما يتاني بها في الازل الثاني بالفعول
 فيما لا يزال اذ التأثير بالفعل في الازل محال
 والازل مرفق فعل وان شئت عبرت عن
 هذا التعلق بانه طلبا في الازل للتاثير
 فيما لا يزال وتعلق القدرة بالنفسي هو هذا
 التعلق الصلاحي لها اما التجيزي لها الاتي
 فليس نفسيا لها لانه يتاخر فيما لا يزال
 والثاني تعلق تجزي حادث وهو صدور
 الممكنات عنها بالفعل فيما لا يزال وتلك
 الصدورات هي المعبر عنها بصفات الافعال
 كالاحسان والاحياء والامانة وهي حادثة

هذا

هذا مذهب الاشاعرة وذهب الماتريدية
 الى قدمها لكن بمعنى اخر لانهم ارادوا التعلق
 الصلاحي او ارادوا ان مبداهما قديم والافهم
 لا يتكرونا ان ايجاد زيد مثلا الان حادث
 والتحقق ان حقيقة التعلق من موافقة
 العقول كحقيقتها بل قال بعض العلماء
 ان الكلام على التعلقات من باب الرحيم بالغيب
 وما لا يضرب الجهد به لا ينبغي الخوض فيه
 بل دليل **فق** ثم ترقى فقال والارادة لعل
 الترقى باعتبار ان تعلق القدرة مترتب على
 تعلق الارادة في التعقل فقط فكان الارادة
 اصل والقدرة فرع والانتقال من الفرع الى
 الاصل ترقى نعم تعلق القدرة بالتجزى
 مترتب على تعلق الارادة في التعقل وفي
 الثبوت لان تعلقا تعلق القدرة
 التجزي حادث متاخر عن تعلق الارادة
 ولا يقال الترقى باعتبار الشرف فلا يقال
 الارادة اشرف من القدرة بهذا الاعتبار ولا
 العلم اشرف منهما لان زيادة متعلقاته عليها
 ولا الصفات المتعلقة اشرف من الحياة لان
 كل صفة من صفاته تعالى في غاية الشرف
 وليس عدم تعلق القدرة والارادة بغير
 الممكنات بقصر ولا بمقتضى المفضولية
 وكذا الباقي بل ما ذكر هو غاية الحال بل
 تعلق القدرة والارادة بالواجبات والمستحبات

هو النقص فان بهذا الامتناع التفضيل بين
صفات الله تعالى واما كون قرة قل هو الله احد
ثلاث القران فحواليه ان الفاظ قل هو الله
احد ليست صفة قايمة بذاته تعالى مع ان
هذا باعتبار الثواب **قوله** لما يلزم عليه من انتفاء
الوحدانية لانه يجري فيه برهان التمايز الا ان
بين الرب والعبد **قوله** ولا يعبرها عطف على
بعضها وقوله لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل
اي ان تعلقتا بايجاد الواجب واعدام المستحيل
وقوله او قلب الحقايق اي ان تعلقتا باعدام الواجب
او ايجاد المستحيل وقوله وغيرها اي كالانتقال
والحدوث والتسلسل في ايجاد الواجب واعدامه
وعدم العالم وانقسامه ما لا ينقسم في ايجاد
الشريك مثلا وجواز ايجاد الواجب واعدامه
في اعدام المستحيل اذ جواز احد المثلين كاجداد
الواجب واعدام المستحيل لانها متماثلان
في ان كلا منهما فيه تحصيل الحاصل يقتضي
جواز الاخر وبان بما ذكر انه لا يقال انه تعالى
ليس قادرا على ان يتخذ ولدا بل يقال ان قدرته
تعالى لا تتعلق باخذة وما نقل عن بعض الصوفية
من ان ما ذكره المتكلمون من المستحيلات
انما هو مستحيل باعتبار عقولنا واما في نفس
الامر فليس بمستحيل وان من ذلك قلب
الموت الذي هو عي من اعدام كسنا يوم القيمة
فلم نفهمه واما كون الموت يوفي به في صورة

كسنا

كسنا ثم يذبح فعلا منة على انقطاع الموت البتة
على ما صرح به شرح الحديث لا ان الموت
نفسه كسنا وجعل ذلك النقص من الصوفية
من ذلك ايضا كون الاعمال توزن يوم القيمة
وقال ان نفس الاعمال تقلب اجساما وتوزن
ويجاب من طرف المانعين بان الموتون صحف
الاعمال او اجسام مخلوقة علامة على رجحان
الاعمال او نقصانها لا ان الاعمال تقلب
اجساما ليلزم من قلب الحقايق **قوله** قد دخل
فيها المستحيلات والواجبات العرضية استدلال
على ذلك بانها لو لم تتعلق بالواجب والمستحيل
العرضيين لما كان لهما متعلق بيان الملازمة
ان كل ممكن اما علم امه وجوده او عدمه في
علم الله تعالى وجوده فوجوده واجب عرضي
وعدمه مستحيل عرضي وما علم الله تعالى
عدمه فوجوده مستحيل عرضي وعدمه واجب
عرضي لكن التام باطل فالمقدم مثله **قوله** والاعدام
السابقة واللاحقة بمعنى الاعدام السابقة في
قبضته تعالى ان شاء الله وان شاء الله
وان الاعدام اللاحقة ان شاء الله بالان
الموجودات وابقاها وان شاء الله بغيرها
واعلم ان لكل رايده ثلاث تعلقات اثنان قديمان
احدهما تجريبي والاخر صلاح فاما التجريبي
الاثنان فتعلق ارادة تعالى بما علم من الممكنات
الكائنة وعن هذا التعليق اخبر صلى الله عليه وسلم

بتقيضها

بقوله فرغ ربك من اربع حديث واما الصلاح
فاطلقة بعضهم عن تعلق الارادة تعالى في الازل
بوجود زيد فيما لا يزال الذي علمه الله تعالى تجزي
قديم وهي صالحة لان تعلق بعدمه بدلا عن
وجوده فهذا تعلق صلاح قديم وجعل بعضهم
التعلق الصلاح للارادة عاما في جميع الممكنات
والاول ناظر الى ان الصالح لان يريد الشيء
الممكن ليس يريد له بل يريد لصنعه والثاني
ناظر الى ان التعلق بالفعل فرع الصلاحية
في العقل ولكل وجهة والتعلق الثالث للارادة
تجزي حادث وهو تخصيصها وتأثيرها فيما
لا يزال والتجزي القديم والصلاح القديم
نفسان لها **قوله** تقوم به ان قرى بالتا
الفوقية فالظاهر انه يحذف احدي التاين
اي تفقد الصفة به بدليل تفسيره بتحقق
بالتاين الفوقيين اي يتحقق الصفة بملا
نسبة الامر الذي لا لا تعقل قدرة من غير
مقدور ولو في المستقبل يعني المقدور بالصلاحية
وكذا سائر الصفات المتعلقة لكن العلم لا يتحقق
الا بمعلوم بالفعل لا بالصلاحية ويحتمل ان لفظ
يقوم باليا التحتية وتشديد القوا بلفظ
المبني للجهول ويتحقق بفتح اليا التحتية
اي يتحقق ذلك الامر الزايد بملا نسبة
الطلب والمطلوب ملا نسبة لكن يريد جمع
الاحتمال الاول قوله بعد قول المتن والعلم

المتعلق

المتعلق اي المقتضى لا مرقوم به اذ ليس المعلوم
مقوما بالعلم الا ان يراد من حيث انه معلوم لا يعقل
الا بالعلم بل يعين الاول قوله في السمع والبصر
والسمع بعد قول المتن المتعلقا المقتضيان لشي
يقومان به وتصح قراءة يقوم بفتح اليا التحتية
وضم القاف وسكون الواو مخففة بمعنى يتحقق
وكذا قوله في السمع والبصر يقومان فتصح قراته
بضم اليا التحتية وفتح الواو المستددة وفتح اليا
التيهية وضم القاف وسكون الواو **قوله** بان
يصير اثر الهاي مثلا لانه لا يتاين في العلم والسمع
والبصر والكلام فقوله مثلا فيما ياتي راجع لهذا
وما بعده **قوله** بها يكون القادر حجة قادرا الى قوله
مثلا فيقال في الارادة بها يكون المريد مريدا وكذا
في سائر الصفات المتعلقة **قوله** المتعلق بالشر على
الثاني هو المعنوية اي لا المعاني والادان قيل ان
التعلق لهما معالزم اجتماع موثرين في القدرة على
اثر واحد وكذا الارادة ولزم تحصيل الحاصل
في العلم والسمع والبصر لكن يطلب وجه كون
المعاني لا تعلق لها على هذا اثر وجه الفرق بين
قولي التعلق على هذا القول ان التعلق على القول
الثاني نسبة وليست بحال فلا يلزم من اثبات
التعلق للمعنوية سوا قيل انها اعني المعنوية
احوال او عبارة عن قيام المعاني بالذات قيام
الحال بحال بخلاف التعلق على القول الاول فانه
طلب والطلب حال عند مشيقي الاحوال فيلزم

من اثباته المعنوية قيام الحال بالحال ان قلنا
المعنوية احوال وقيام الحال بالنسبة ان قلنا
المعنوية عبارة عن نسبة المعاني للذات والذي
اعتمدوه ان التعلق للمعاني دون المعنوية
كما اشار اليه الى ذلك الشارح بقوله وقال
اخر اي جزم اخر هو المعاني الخ **قوله** صفة
بها الاضافة بالاشياء كما في بعض النسخ وفي
بعضها صفة يتاتي بها الاضافة الخ ولفظ
التاتي غير لائق في هذا المقام لان الانكشاف
بالفعل صفة بنفسية للعلم وقولهم ثبتت
الشيء للشيء فرع عن قوله المعبر عنه بالتاتي
بالتاين الفوقيتين بينهما همزة مفتوحة
محل في غير الصفة بنفسية والا لزم
التسلسل في القبولات وهو محال بناء على
انها احوال لان القبول صفة بنفسية فهو
فرع عن قبول ذلك القبول ثم قبول
كذلك فينتسلسل اما على نفى الاحوال فليس
بمحال لانه تسلسل في الاعتبارات وهو غير
محال **قوله** على ما هي به الباطنة على اي على
ما هي عليه في نفس الامر **قوله** يقوم به
اي يتحقق به وقد قدمنا الكلام على نظيره
بعد قول المتن المتعلقان **قوله** مطلقا اي
متناهية او غير متناهية على وجه كلي اي اجمالي
وسياتي لك رده **قوله** بالنسبة الى الازليات
وهي لانهاية لها لان صفاته تعالى الازلية

لانهاية

لانهاية لها وقوله كالماهيات الكلية اي فانها
لا تتناهي كما ان جنبيات كل ماهية لا تتناهي
باعتبار ما سيق جد وهي المراد بقوله **والخصوص**
والهويات اي الجنبيات الخارجية وقوله
والخصوصيات اي ما به يتعين الجزئي في الخارج
كاللون المخصوص والمقدار المخصوص **قوله**
وتعلقات حادثة اعلم ان التحقيق ان العلم
له تعلق تجزي قديم بمعنى احاطة علمه
تعالى بجميع الامور في الازل وليس له تعلق
صلاح لان الصالح لان يعلم ليس بعالم ولا
يقال له تعلق صلاحه بغيره ما سبق في علمه
تعالى لانا نقول هذا الضد متعلق ايضا للعلم
لانه مستحيل وهو يتعلق بجميع المستحيلات
الا ان يقال وجوده زيد الذي علم الله تعالى
في الازل وانه يوجد في يوم كذا يصلح علمه
تعالى لان يتعلق بعده في ذلك اليوم بد لا
عنه بمعنى انه لو فرض تعلق علمه تعالى
به وانه لم يتعلق بوجوده لم يلزم من ذلك
فحال والقول بان للعلم تعلقات حادثة
يستلزم محظورا هو نسبة الجهل اليه تعالى
في الازل ولا يقال يلزم مثل هذا ذلك في اثبات
تعلق حادثة للسمع والبصر وهو تعلقها فيما لا
يزال بالموجودات الحادثة لانا نقول انها اثبت
فهما ذلك لان السمع والبصر لا يتعلقان الا
بوجود فقبل وجود الحوادث لا يتاتي تعلق

صيات

السمع والبصر بها بخلاف العلم فإنه يتعلق بالموجود
 والمعدوم فليزمن من تأخر الانكشاف ثبوت
 نقيضه وهو عدم الانكشاف قبل وهو جهل بالقول
 بأن للعلم تعلقات حادثة باطل فعلمه تعالى
 في الازل محيط بجميع الكليات والجزئيات
 تفصيلا من كل وجه فعلمه تعالى ما كان وما
 سيكون على الوجه الذي عليه يكون ولم يتجدد
 له تعالى انكشاف زائد على ما ثبت في الازل
 من الانكشاف في المحيط **فوله** كون العلم واحدا
 وهذا مسلم وان ذهب بعض اهل السنة
 الى تعدد العلم بتعدد المعلومات والرد عليه
 بأنه يلزم دخول ما لا نهاية له في الوجود يزد
 بأنه غير مستحيل في القديم ولذا قيد الامام
 ابن غازي كون الداخل في الوجود ذاتا غاية
 بالحدوث فقال والحادث الداخل في الوجود
 ذو غاية كالعدد والمعدود وثبت في السنة
 ان الله تعالى بحالات لا نهاية لها **فوله** بصورة
 واحدة متألفة اراد بها الهبة الاجالية وحاصل
 ما خرج اليه ان ما لا نهاية له هو الواجبات
 والمستحيلات والممكنات باعتبار ما سيجد
 منها وان يتعلق العلم بالجزئيات الجزئية
 الموجودة بالفعل تفصيلي اما التفصيلي
 للجزئيات المذكورة فسلم واما القول بمنع
 ان للعلم تعلقا تفصيليا بما لا نهاية له في حقه
 تعالى وأنه لا يمكن الجمع بين التفصيلي وعدم

النهي

النهاية فردود بأنه يستلزم محالالات
 القول بكونه تعالى انما علم ما لا يتناهى
 اجمالا لا تفصيلا يقتضي الجهل بالتفصيل
 وبالمفصل وهو محال في حقه تعالى فالحق انه
 عالم ازلا وابد بجميع الواجبات والجزئيات
 والمستحيلات تفصيلا مفرقة وهو غنى
 تناهية ام لا غاية الامر ان لا نعلم كيفية
 التعلق بذلك كما لم نعلم كيفية تعلق بقية صفاته
 المتعلقة ولا حقيقة ذاته تعالى وحقايق صفاته
 لان ذلك من موافق العقول لا يصرف فيما ذكرنا
 كون علمنا لا يتعلق بما لا يتناهى كما لم يضر
 في القول بتعلق السمع والبصر بكل موجود
 كون سمعنا وبصرنا لا يتعلق الا ببعض
 الموجودات **فوله** ومتفصلة اليها عطف تفسير
 على قوله منخله وقوله والموجودات كلها من
 الازل الى الابد معلومة بده تعالى حاضرة
 عنده كل في وقته ان اراد تفصيلا فسلم
 وان اراد اجمالا فقط وان كلف في وقته على مفهومه
 الكلي اي من حيث دخول الجزئيات في المفهوم
 الكلي الذي هو مفهوم كل يكون كل في وقته
 اجمالا فمنهج كما مر وقوله وهو خصوصيات
 جزئياتها معطوف على الضمير المستتر في
 حاضرة لان الفاصل هنا موجود وهذا ايضا
 ان اراد به تفصيلا فسلم او اجمالا فقط
 فمنهج **فوله** واحكامها كالكون قايما وقاعدا

او عالما **قوله** لا من حيث دخول الزمان عليه
 اي على علمه تعالى لان الزمن لا يوصف به
 الا ما هو مسجون تحت الفلك لان الزمن حركة
 الفلك على المعتقد من كلام الفلاسفة عند
 او مقارنة حادث لحادث عندنا والله تعالى
 منزله عن ذلك وقوله بحسب اوصاف الثلاثة
 هي الحالية والماضوية والمستقبلية **قوله** وحاضرة
 كل موجود معطوف ايضاً على الضمير المستقر في
 حاضرة اي وحاضر عنده تعالى حاضرة كل
 موجود وماضوية ومستقبلية وجعله مبتداً
 مع جعل قوله بالنسبة الى الزمانيات خبراً
 لا يلائم قوله ايضاً اذ لا معنى لايضاً حينئذ والاولى
 حذف الباء من الزمانيات لئلا يلزم نسبة الشيء
 الى نفسه الا ان يكون المنسوب جزئيات الزمان
 والمنسوب اليه الزمان الكلي **قوله** ومثل هذا العلم
 كانه اراد تعلق العلم الاجمالي وقوله كالعالم بالكميات
 الذي هو علم بالفعل لا بالقوة كما توهم بعضهم
 من التمثيل المشهور كانه اراد التمثيل الذي
 الفلاسفة من ان العلم بالطبقة مثلاً علم بما
 يعمل منها فاشتقوا العلم بالكميات لله تعالى على
 معنى انه علم مواد الاشياء ولم يعلم جزئياتها
 تفصيلاً بل عندهم علمه تعالى بجزئياتها
 هو العلم بموادها فقط وهو كفى صريح كما
 انهم كفروا ايضاً بانكار حش الحسد وحدوث
 العالم **قوله** او زال اي انعدم **قوله** وغير متناه

بالقوة كالمحددات الابدية **قوله** اي المستقبلية
 اي كالتعلقات بالمحددات التي في المستقبل ثم
 هذا مع قوله متغير متبدل مبني على ما مر رده
 من ان العلم بتعلقات يتحدد وان الثابت في
 الازل للمحددات انها هو تعلق العلم بها
 اجمالاً وقد تقدم فساد **قوله** الا ان تغيرة لا
 يوجب تغير الخ جوار عن اراد وهو ان
 حدوث التعلقات للعلم يقتضي حدوث التغير
 في الذات والصفة فاجاب بالمنع واثبت انه انها
 يوجب تغير اضافة العلم وتعلقه بالمعلوم
 والا فساد فيه وكانه قاسه على العبودية
 مثلاً فان العالم بعد فناه يحدث بسبب فناه
 اضافة هي كونه تعالى قبل العالم ويرد بان يتحدد
 الانكشاف يوجب تغير في غير نفس العلم
 لان الانكشاف نفسى للعلم وايضاً لا يعقل تاخر
 الانكشاف النفسى عما عن ما هو نفسى فليس
 ذلك كالقبلية والعددية **قوله** قيد بالجزئيات
 مع الوجه الجزئي اي الكائنة مع الوجه الجزئي وقوله
 مع ما قد يفيد وقوله من ان تعلق العلم مطلقاً
 اي سواء كان العلم قد يما ام حادثاً بالامور الغير
 المتناهية بالتفصيل ممتنع وقد تقدم رده
 بالنسبة للعلم القديم وقوله وانه لا يلزم من
 ذلك نقص كما لم يلزم في القدرة والارادة اي من
 امتناع تعلقهما بالمستقبل والواجب ويرد بالفرق
 بان كل فرد من الافراد الغير المتناهية في حد

ذاته قابل لان يتعلق به العلم بخلاف كل فرد من
افراد الواجب والمستحيل فانه غير قابل لان
يتعلق به القدرة ولا الارادة وتوهم امتناع
تعلق العلم بما لا يتناهي تفضيلا انما جازم القياس
على الشاهد كون علمنا لا يتعلق بما لا يتناهي
بالتفصيل بل انما يتعلق به اجمالا **قوله** تصح
الافعال في التفاريف ينسج عنها اعتبار
الزمان فليس المراد تصح في المستقبل فقط
ولا في الحال فقط ولا فيهما فقط **قوله** وليست
البنية المخصوصة شئ طالها بل ولا الروح بل
الروح تنصف ايضه بالحياة بناء على انها اعني الروح
ليس عرضا بل جسم على صورة الانساب
او مجرد على ما ذهب اليه الفزالي وجعل من
الجزئات الملايكة والتحقيق في الجزئات الوقف
ليظلال اذلة الفريقين من اثبتها ومن نفاها
قوله اي امر اشارة الى ان المراد بالشئ هنا الشئ اللغوي
لا المصطلح عليه عند المتكلمين من انه الموجود اذ الحياة
لا تتعلق بموجود ولا بمعدوم **قوله** بالاشياء اراد
بالشئ المصطلح عليه اي الموجود **قوله** والبصر
معطوف على العلم **قوله** في الاول هو السمع وقوله
السمع معطوف على البصر الذي في الشرح وقوله
في الثاني هو البصر والمراد احاطة غير احاطة
العلم والبصر في تعلق السمع واحاطة غير احاطة
العلم والسمع في تعلق البصر **قوله** يقومان به اي
يتحققان به اذ لا يعقل سمع من غير اعتبار مسبو

بالصلاحية ولا بصر من غير اعتبار مبصر بالصلاحية
قوله والاكتوان مجع كون وهي الاجتماع والافتراق
والحركة والسكون لصحة سمع كل موجود على لقول
المتن بجميع الموجودات او لقول الشارح فدخل
القديم والحادث **قوله** علم من كلام المصنف ان تعلقات
السمع والبصر لا تكون تمييزية الحاصل ان
للسمع والبصر تعلقين احدهما تعلق تمييزي
قديم وهو تعلق سمعه تعالى وبصره بذاته
العلوية وصفاته الوجودية دون السلوك
لانها عدمية دون الاحوال على القول بها لانها
غير وجودية بل واسطة والثاني تعلق
تجزئي حادث وهو تعلق سمعه تعالى وبصره
بالموجودات الحادثة فيما لا يزال ويصح ان
نقال لهما تعلق صلاحية بالنسبة للموجودات
الحادثة فيما لا يزال كما ان القدرة صلاحية
في الازل للماتنين في الموجود فيما لا يزال
ولا يقال يلزم من ذلك في العلم مع انكم
قررتم منه لانا نقول تعلق السمع والبصر
التمييزي لا صيرفي تاخره ان تعلقا بالموجودات
فقبل تبوئته فيما لا يزال يثبت الصلاحية
في الازل واما تعلق العلم فلا يصح تاخره
فلم يثبت فيه صلاحية فان قلت يلزم من
اثبات تعلق تمييزي حادث للسمع والبصر
طروا التمييز وهو محال على صفاته تعالى
قلت التعلق التمييزي للسمع والبصر امر

اعتباري ليس نفسيهما ولها وجوديا
في الخارج يقوم بهما فلا محذور في ذلك
وانما التعلق النفسي لهما هو التعلق الصلاحي
بخلاف التحيزي لهما فانه قد يتأخر والنفس
لا يتأخر اذ لو تأخر لزم الجهل لا يقال يلزم
مثله في السمع والبصر لانا نقول هي الايتعلقان
الا بوجود فقبل وجود الحوادث لا يتأتى
سمعهما ولا ابصارهما فلا يثبت قبل وجودها
عنى ولا صمم بالنسبة اليها بخلاف العلم
فانه يتعلق بالعلم لمعدوم والموجود **فقل**
وهو المعنى الازلي القاري بذاته تعالى الذي
ليس بحرف ولا صوت تفسير بالا عدم
لدخول جميع صفات المعاني في ذلك ولو زيد
الذال على جميع الامور وقوله والحرف كيفية
عارضته له وهو تقطع الصوت ولا يلزم من
عروض الحرف للصوت ان يكون الحرف قايما
بالصوت حتى يلزم قيام العرض بالعرض
لا نقول كل من العارض الذي هو الحرف
والعرض الذي هو الصوت قائم بالهوي اي
النفس بفتح الفاء **فقل** مطلقا اي سوا كانت
كليات ام جزئيات وسوا كانت متناهية
ام غير متناهية **فقل** دون المتعلق راجع الى قوله
وانما قال **فقل** دون المتعلق بمعلق العلم مثلا
اي كان يقول الذي هو متعلق بما يتعلق به
العلم وحاصله انه رضى الله تعالى عنه عدل عن

الاسلوب السابق حيث عبر فيما سبق باسم
الفاعل كقوله في العلم المتعلق بجميع الواجبات
الخو في القدرة والارادة المتعلقان وفي السمع
والبصر المتعلقان وهنا عبر بالمضارع ففي
العدول اشارة الى ان بين تعلق العلم وتعلق
الكلام تحالفا لا يدا على تحالفهما في الحقيقة
مع ان بين تعلقاتها مخالفة في الحقيقة وذلك
التخالف الزايد ثابت بكثره تعلقات الكلام باعتبار
دلالته فانه امر باعتبار دلالة على طلب الفعل
طلبا جازما ونهى باعتبار دلالة على طلب الترك
طلبا جازما وخبر باعتبار مطابقة للواقع واستحار
باعتبار دلالة على طلب العلم باعتبار المخلوقات
ووعده باعتبار دلالة على ثواب مستقبل ووعيد
باعتبار دلالة على وقوع عذاب مستقبل وغير
ذلك لكونه يسمى خطا با بعد وجود المخاطبين
او قبل وجودهم على الخلاف المقرر في الاصول **فقل**
انواع المتعلقات كلاما والنهي والخبر والاستحار
والوعد والوعيد وتسمية الكلام بهذه الاسماء دلالة على
معانيها ولو سلم ان تسميته بذلك ليس بالاعتبار المذكور
فانواع المتعلقات طلب الفعل طلبا جازما وطلب
الترك طلبا جازما او غير جازم فيهما وثبت شي
شي او سلمه عنه وطلب العلم ووقوع ثواب او عذاب
مستقبل الى غير ذلك وايضا تنويع المتعلقات
الى واجب وجائز ومستحيل **فقل** او الى
استحارها اي استحسان تلك الانواع كطلب
الصلاة طلبا جازما فانه جزئي من جزئيات

مطلق طلب الفعل طلبا حازما الذي هو نوع
من انواع المتعلقات **قوله** واحوالها اي احوال المتعلقات
لا من حيث كونها يتنوع الى انواع ليقيروا في له
التي انواعها لان تقديره واحوال انواعها فاحوال
المتعلقات ككون الجرم موصوفا بالاعراض
وكون الاعراض لا تنقوم بنفسها وكون جميعها حاد ثا
الى غير ذلك **قوله** واحوال استخاضها ككون الجرم
المعنى ايضا وكون زيد جازما وكون مدلول افعال الصلا
مثلا الذي هو طلب فعلها طلبا حازما هل يقتضي
الفورام لا **قوله** او انواعها يعني واحوال انواعها
ككون مطلق طلب الفعل طلبا حازما هل يقتضي القول
ام لا وكون الانسان يختص بالناطقة والفرس بالصاهلية
الى غير ذلك **قوله** ما يدل عليه الفعل من التحدد
والحدوث اي والصلابي لا يتحدد والكلام له تعلق
قديم وهو دلالة كلامه تعالى الا زل على جميع الامور
واثبت بعضهم تعلقا صلاحيا لا مرفعا
وجود المخاطبين بصفة التكليف يتعلق بهم تعلقا
تخييلا فاعلى هذا يكون للكلام تعلق صلاحيا بهذا المعنى
باعتبار كونه يسمى امرا واعلم ان كلامه تعالى
القديم دال على مدلولات الفاظ القرآن والتوراة
والانجيل والزبور وغيرها دالة على امور مدلولات
لكلامه تعالى القايم بذاته فلفظ اتقوا الله دال على
طلب التقوي وهو مدلول لكلامه تعالى وليس هو عين
كلامه تعالى و الفاظ فرعون وهامان وقارون التي

هي بعض الفاظ القرآن دال على تلك الذوات الخبيثة المدلولة
لكلامه القديم ايضا وليست تلك الذوات الخبيثة عين
كلامه تعالى فقول من قال القرآن دال على كلامه تعالى
مؤول اي دال على مدلولات كلامه تعالى او تعلقات
كلامه القديم فهو على حذف مضاف كذا افادة العلامة
الغنيمة وقرره شيخنا **قوله** الادراكات هي على القول
بماثلة وهي في غالب ظني والله تعالى اعلم ادراك
الملموسات وادراك المشهورات وادراك المذوقات
ثم رأت المص في شرح الكبرى نص على ذلك وهي على
القول بما هو واحد منها يتعلق بكل موجود من غير
اتصال ولا تكيف والمختار فيها الوقوف **قوله** اي
ملزوما تها اي وليس التقليل هنا بمعنى افادة العلة
معلولها الثبوت بل بمعنى التلازم وعحصل من كلامه
انها متلازمان **قوله** ان يكون الغير المحال بالغير
هنا بالنسبة لصفة تعالى لاجل التعليم والا فقد منقول
اطلاقها لايهاها الا نفكرك ولا فرق في ذلك بين المعاني
والاحوال ثم جعله الوجودية متحققة باعتبار نفسها
يشكل بان الصفة لا تتحقق الا باعتبار موصوف
تقوم به **قوله** لكن بالا اعتبار اي باعتبار الغير وهو
المعنى الوجودي القايم بالذات **قوله** والسمعية والبصرية
والكلامية المناسبة لما قبله والسمعية والبصرية
والمكلمية لان بالنسبة ملحقة في الاربعة الاولي
باسم الفاعل **قوله** او بالنسبة لما لم يعبده كالصاحبة
والولد والوزير والمعين وان كانت استحقاقها لازمة
لاستحالة المماثلة وهذا الوجه متواتر في التبويض السابق

في قوله فما عجب فيقال التبقيض لما لم بعده كنف الصاحبة
والولد والوزير والمعين وان كان وجوب نفي ما ذكر
لازما لوجوب نفي لفته تعالى للحوادث وقد يقال هذا
الوجه يرجع لما قبله وهو ان التبقيض بالنسبة الى
مطلق ما يقابل الواجبات وعجائب بان المراد بالنسبة
لما لم بعده مما قامت عليه الادلة تفصيلا **قوله** فلا اعتراض
اي فلا يكون جملة قوله وفي اضداد العشرين الاولى
معتزلة على جعل ضمير وهي القدم عابدا على الاضداد
لان الجملة الثالثة حينئذ من تعلقا الثانية
العدم هو مما سبى والتقيض الوجود بناء على نفي
الاحوال اما على اثباتها فهو احض من تقيض
الوجود لان لا وجود صاد قل بثبوت الحال وبالعدم
قوله او كون الوجود مسبوqa بعدم هذا هو التحقيق
في تفسير الحدوث لان تفسيره بالوجود بعده
العدم تفسير لما ليس بصفة نفسية وهو
الحدوث بصفة نفسية مقيدة بتقديرية العدم
وتفسيره بالخروج من القدم يوهم ان له تقررا
في العدم ثم خرج كما هو مذهب المعتزلة ان
للمعدم تقررا وعلى القول باثبات الاحوال المراد
بالوجود في التقاريف الثلاثة الثبوت ليشتمل
حدوث الاحوال كقادريننا اما العدم الطلاري
فخارج من التعريف فلا يقال فيه حادث كما لا
يقال فيه قديم كما ان عدمنا في الازل لا يقال
له قديم بل يقال له ازل هذا بناء على اختصاص
القدم بالشوق وان القديم احض من الازلي

96
وذهب بعضهم الى ترادفهما فيفس كل منهما
بما لم يسبقه انتفا ويعرف الحدوث على هذا مسبوقة
الانتفا فيثبت للعدم الطلاري على وجود نالانه
مسبوق بالانتفا وبين القدم والحدوث تقابل
الشي ومساوي تقيضيه لان تقيض القدم لا قدم
والحدوث مساو له هذا اذا كان العدم يوصف
بالقدم اول الحدوث كما ان الاحوال على القول بها
كذلك وان يفس القدم بانتفا الانتفا السابق
ليشتمل الاعدام الازلية اما على ان القدم لا يوصف
بعدم ولا حدوث وان القديم احض من الازلي
فبين القدم والحدوث تقابل العدم والمملكة
فالحدوث المسبوقة بالعدم والقدم سلب
المسبوقة بالعدم عما من شأنه ان يتصف
بمسبوقة العدم فخرج العدم نفسه فانه
لا يتصف بمسبوقة العدم اذا لا يوصف العدم
بالعدم فلا يقال للمعدم انعدم بخلاف الموجود
فانه يقال الموجود انعدم **قوله** وطرو العدم بين
وبين البقاء تقابل الشي ومساوي تقيضه
ان فسر البقاء بانتفا الانتفا اللاحق وفسر طرو
العدم بطرو الانتفا اي يكون المراد بالعدم
الانتفا حتى لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما
اما اذا بقي العدم على معناه فبينهما تقابل العدم
والمملكة فيكون المقاسم العدم عما من شأنه
ان يتصف بالعدم فيرتفعات في الاعدام
فلا توصف ببقاء ولا طرو عدم بل يرتفعات

في الاحوال ايضاً على القول بها اذ كل واسطة لا توصف
 بعدم ولا وجود فان اريد اذ حال الاحوال
 قيل في البقا هو سلب الانتفاء اللاحق للثبوت
 ومع ذلك يكون بينهما تقابل لعدم والملكية
 لا ارتفاعهما في العدم الاعدام كما سبق **قوله**
 امور اعتبارية لان المسبوقية نسبة بين
 السابق والمسبوق والطرو للعدم هو كون
 العدم طارياً وهذا ان امران اعتباريان اي
 اي يعتبرهما الذهب وما كون العدم امراً
 اعتبارياً فظاهر **قوله** والمماثلة بينهما وبين
 المخالفة تقابل الشيء وما وي تقيضه لان
 نقيض المماثلة لا مماثلة ويباويه المخالفة
 فلا يجتمعان ولا يرتفعان **قوله** للحوادث لم
 يقل للممكنات لانه لا يتوهم مماثلة تعالي
 للمعدوم اذ قد تقدم اثبات الوجود **قوله**
 والمماثلة للحوادث تتحقق بان الخ اشارة الى
 ان الباطل للتصوير **قوله** ماله قيام بذاته
 يرد عليه ان الذات القديمة قائمة بذاتها
 الا ان يقال ان قوله بان يكون تحيزه الخ من
 تمام التفسير **قوله** غير تابع لتحيز شي اخر
 كانه تفسير لتحيزه بنفسه و اراد اخراج
 الاعراض فان تحيزها عند الفلاسفة تارة
 لتحيز الجرم **قوله** وفسر الفلاسفة بما يستغني
 عن محل يقوم به اي يتحقق به لكن تعريفهم
 كما ترى شامل للذات القديمة فهو غير مانع

الا ان يكون تعريفهم المذكور واقعاً في مقام
 تقسيم الحوادث فيكون المراد حادث يستغني
 الخ **قوله** وعرفه المص بصفة النفسية تقريباً على
 على المبتدي فيه ان ما تقدم ايضاً تعريف بصفة
 نفسية اذ قيام الجرم بذاته صفة نفسية
 له كما ان قيام العرض بغيره صفة نفسية
 له وكذا التحيز صفة نفسية للجرم وقد يجاب
 بانه لا ينافي ان ما تقدم ايضاً تعريف بصفة
 نفسية وقوله تقريباً يقتضي ان التعريف
 بالصفة النفسية ليس فيه تحقيق مع انه
 ليس كذلك اذ تعريف الانسان بانه
 حيوان ناطق تعريف بالصفة النفسية وهي
 النطق مع انه حد تام وليس تقريباً **قوله**
 عطف نسق على مذهب اللوفيين اي او يدل
 على مذهب البصر بين **قوله** وهو جائز عند
 المتكلمين اي وان لم يقع اذ ما بين السماء والارض
 مملوء بالهوى والحيوانات فيه كالسمك في الماء ومنع
 الفلاسفة الفضائل الخ عن الشاغل اي لا يجوز عند
 عقلا وهو فاسد **قوله** ففيه اي في شمول الجرم للجوهر
 الفرد **قوله** التحيز مفعول لا يستلزم **قوله** والفعل
 معطوف على تأخذ اراد بالفعل لفظ يكون الذي
 عقبه في جهة وفيه انه يستلزم تشتيت المعطوف
 لان قوله او يكون غرضاً معطوف قطعاً على ان
 يكون السابق ولذا قدر معه قوله بان وجريان
 المعطوفات على نسق واحد وهو الظاهر مع ان

ما ذكره يستلزم ايضاً ان الكون في جهة للجرم
تفسير الجرم لانه حينئذ معطوف على مدخول
اي التفسيرية مع انه مع ما فيه من الفصل بين
اجزا التفسير لا يصح اخذ الجرم في تفسير الجرم
للزوم الدور والتسلسل لان المراد تفسير
مطلق الجرم وايضاً يرد على جعله ما بعده معطوفاً
على تاخذ ان التقيد بالزمان ثابت للاعراض
بالعين المهمة فلا يصح تفسير الجرم به الا ان
يكون من باب التفسير بالاعم وبالجملته جعله
مع ما بعده معطوفاً على تاخذ لا يخلو عن
تكلف وقلالة **قوله** لان الحدوث كذا في الشئ
التي بايدينا ولعله الحوادث بلفظ الجمع لانه
الموجود في قول المتن بعد ذلك او تتصف
ذاته العلية بالحوادث واما الحدوث فلا
ذكر له في المتن هنا الا ان يكون مراده الحدوث
الماخوذ من الحوادث **قوله** والاعراض بالعين
المعينة وكان عليه ان لا يقتصر على هذين لان
التقيد بهما ليس ايضاً من الصفات النفسية
لان الصغر والكبر امران اضافيان باعتبار
الغير الا ان يقال ليس في عبارة حينئذ **قوله**
اللهم الا ان يقال الا تيان بلفظ اللهم خرت عادتكم
ان يكون في الجواب الضعيف كما يقول يا الله
اعنا على هذا الجواب فكانه ضعيف عند الشارح
والحق انه لا ضعف فيه بل هو قوي **قوله** في الازل
الصفة النفسية اي اللازم المساوي للصفة النفسية

قوله المتصل بتأشاة فوقية قبل الصاد وان كان في النسخ
المتصل بفا لانه تحريف او انه سقطت الباء الموحدة
اي بالمتصل اي كذا الهائي له بهو **قوله** والثاني الثاني
اي ولو في الجوهر الفرد **قوله** فالمكان اخص من
الحين لاجتماعهما في الجسم وانفراد الحين
بالجوهر الفرد وعدم انفرد المكان **قوله** قال
بالجسم اي بنا على مذهب الفلاسفة من ان
الامتداد عرض والحق انه ليس عرضاً موجوداً
ولا حالاً من الاحوال بل امر اعتباري كما مر
قوله استظهر ان كانه اراد ان اصل ذكره ان
بعد قوله او تتصف ذاته العلية بالحوادث
لان الزمن فرع وجود حادثين لكنه ذكره
هنا لمناسبة ذكره المكان **قوله** مقتد به هو
مكي زيد لم يتجدد معلوم كطلوع الشمس
اذ تقول جازيد عند طلوع الشمس **قوله** بياي
معني كان اي سوا كان بمعنى قلته الاجزاء او
بمعني قصر المدة او بمعنى عدم العظم المعنوي
اي للحقايق المعنوية **قوله** مطلقاً اي سوا كان
الفرض عابداً الى الله تعالى ام الى خلقه **قوله**
الايجاب الذي اي ان يكون عليه او طبيعة لانه
لا حل للفرض الذي يتكامل به على هذا التفسير
القاسد يكون مقهوراً فلا قدرة له اذ لا يقدر
على تركه لان الفرض انه الباعث القاهرة على
الفعل اما الحكمة فلا تنفيها بل افعالها تعالى كلها
فيها احكم ليست باعنة قاهرة لانه تعالى على

الفعل **قوله** او النقص لكون الفعل المشتمل على الفرض
مناخرا عن الازل فيلزم نقصه تعالى في الازل لكونه
قائه في الازل ما يتكلم به **قوله** والا تصاف بالحوادث
اي لانه تعالى حدث له كمال بسبب هذا الفعل
المتاخر عن الازل المشتمل على الفرض وسواء عا د
الفرض اليه ام الى خلقه اما الاول فظاهر واما الثاني
فلان الفرض ان هذا الفرض العايد لخلق باعته
وقاها له على الفعل فيلزم اما الايجاب الذاتي او
حدوث كمال له تعالى ان تاخر الفعل عن الازل لانه
تجمل بتخصيل ما هو فيه مقهور ليدفع القهر عنه
تعالى **قوله** ولذا يستحيل عليه تعالى ان لا يكون قائما
بنفسه بين القيام بالنفس ونفيه تقابل النقيضين
على كل من تفسير المؤلف وتفسير غيره وقد سبق
التفسير ان **قوله** التي ليست بذات هو صفة
كاشفة اول دفع نفهم ان يراد بالمعاني ما يعني
ان يقصد فشتمل الذوات **قوله** اختصاص النعت
بالنقوت اي كاختصاص الظرف بالمظروف كالكوز
المختص بالما فانه لا يصح نعت الما اذ هو جامد
لا يصلح ان يشتق منه وصف بخلاف البياض مثلا
فانه يشتق منه ابيض ويوصف به الذات لحدوثه
قوله فاقتار الصفات السنية الخ كان ينبغي اجتناب
هذه العبارة لما فيها من سوء الادب والابهام قبل
بيان المراد منها لا بمعنى الاحتياج الى الموجد
لا بالاحتيار ولا بالاجاب اي فهمي واجبة الوجود
لذاتها لا ممكنة لذاتها واجبة لذات الواجب تعالى

كما قدمنا الكلام على ذلك **قوله** اذ كل منها يستلزم
لحدوث اي حدوث الذات في الاول والصفات
في الثاني ويحتمل ان مرادة ان كلامها يستلزم
حدوث الذات اما استلزام تخصيص الذات
لحدوثها فظاهر واما استلزام تخصيص الصفات
لحدوث الذات فلان الحوادث لا تقوم بالاتحاد لان
ما يقبل الحوادث لا يخلو عنها اي عن الحوادث
المطلقة فان كانت حوادث معينة قلست
لا يخلو عنها او مثلها او صندها وما لا يلزم الحوادث
لا يسبقها فيكون حادثا وهذا الاحتمال هو الظاهر
من قوله وهو لا ناجل وعز واجب القدم والبقا
والفناء المطلق **قوله** وكذا يستحيل عليه تعالى ان
لا يكون واحدا بين الوجدانية ونفيها تقابلا
النقيضين ولا مانع من تقابل سلبين لان سلب
الوجدانية في قوة اثبات النقيض وكذا يقال في بقية
السلوك ومقابلاتها **قوله** وقيل ان لوحظ الماحض
ان التبعض والتجزى على ما تقدم مترادفان وعلى
هذا القيد مترادفان متغايران فان الشيء في
الخلال الى الاجزا ان لم يعتبر تركيب منها فنقد
الاخلال تبعض والتركيب وان كان ثابتا قبل الاخلال
لم يلاحظ وان اعتبر التركيب منها سمي الاخلال
تجزيا ففهم متغايران بالاعتبار **قوله** بان توجد
ذات اخري مثل ذاته اي فيلزم ان يصدق ان له
مماثلة في ذاته على جعل بمعنى اللام اي يلزم ان يصدق
حينئذ ان له مماثلا لذاته او على ان الذات بمعنى

الحقيقة اي يصدق حينئذ ان له مماثلة في حقيقته
قوله او مماثل في صفاته القائمة بذاته اي فيصدق
 حينئذ ان له وصفا مماثلا للصفة اخرى في حقيقتها
 ثابتا في صفاته بمعنى انه من صفاته فالتماثل في
 هذا الفرض انما هو بين صفتين او اكثر لا بينه
 تعالى وبين غيره **قوله** يتعدد متعلقها وكذا غير
 المتعلق فحياته تعالى واحدة اي **قوله** او الخارجية
 عطف على القائمة وفيه قلاقة لان التقدير حينئذ
 او في صفاته الغير القائمة وهو بذاته وفيه تناف
 فضواب العبارة او مماثل في صفاته قائم بذاته
 بان يتعدد كل واحد منها او خارج عنها بان يكون
 المماثل ذاتا موصوفة بصفة مثل صفته تعالى
قوله بان يكون لذات اخرى صفة الخ اي فيلزم ان
 يصدق ان له نظيرا في ذاتها في نظير مماثل في
 صفة من صفاته فان قلت ليس هذا احلا
 تحت العبارة لان صفات جمع فلم يحكم الاستحالة
 ان يكون له من يماثله في ثلاث صفات او اكثر
 لا من يماثله في صفة واحدة او صفتين فالجواب
 ان اضافة صفات الى الضمير للعموم في كل فرد
 فقولنا يستحيل عليه تعالى ان يكون له مماثل
 فيها اي في حقيقتها لان وجه المماثلة لا بد وان
 يكون عاما والحاصل ان المماثل في الذات والمماثل
 في الصفة في صورة نفى الكم المنفصل في الصفة
 والمماثل في الافعال كلها منها ذات واما المماثل
 في الصفة في صورة نفى الكم المتصل في الصفات فانه

صفة **قوله** صفة يتعذر الخ فبينها وبين القدرة تقابل
 الضدين لانها معيان موجودان وان فسر بعدم
 القدرة عما من شأنه انه يكون قادرا كان بينهما تقابل
 العدم والملكة والعجز عند الشيخ الاشعري ومتابعيه
 لا يتعلق الا بوجود فعند المقعد عاجز عن
 القعود لا عن القيام بمعنى ان قعوده الحاصل
 ليس باختياره وعند غيره يتعلق بالمعدوم فالمقعد
 عاجز عن القيام وقوله يتعذر معي معها ايجاز
 الممكن بخلاف واعدامه فالعجز عاجز مطلقا
 لانه لا يوجد ولا يعدم عندنا واما قدرة العبد
 فحائزة لانه لا يتأتى بها ايجاد ولا اعدام وكذا بقية
 الصفات قال شيخنا رحمه الله تعالى فقد رتبنا وارادتنا
 وعلمنا وحياتنا وسمعنا وبصرنا وكلامنا خلقها
 الله تعالى فيها لنستدل بها على قدرته تعالى
 وارادته وعلمه وحياته وسمعنا وبصرنا وكلامنا
 اي ليحصل لنا شعور بصفاته تعالى بسبب
 ما قام بنا من الصفات اي ولحكم اخر وتقدم ان
 تقاسير الصفات المتقدمة اما هي تقاسير
 للصفات القديمة **قوله** لكانت القدرة حادثة
 اي لاقتضاها **قوله** الى مختص يختصها ببعض
 الممكنات **قوله** بل منتفية راسا اي لا تستلزام
 ذلك التسلسل **قوله** بمعنى عدم الرضى به اي
 عدم الامر به وعدم اباحتها فالرضى يغير الارادة
 وكذا الامر والاباحة يغيران الارادة **قوله** او مع
 الذهول عطف على كراهية المفسر بعدم ارادته

اي من غير ذهول ولا غفلة ولا تقليل ولا طبع بان
 اراد صفة وانما قدنا بقولنا من غير ذهول ولا غفلة
 ولا تقليل ولا طبع ليقاير المعطوف اعني قوله او
 مع الذهول او الغفلة الخ والا فعدم الارادة مطلقا
 شامل لا يتفاد الارادة الحاصلة مع الذهول ويصح ان
 يقال انه من عطف الخاص على العام لنكتة الاهتمام **قوله**
 وقصد ايجاد شي مع قصد عدم ايجاده راجع لقول
 المتن اي عدم ارادته والموافق له ان يقول مع عدم قصد
 ايجاده لكن لما كان المراد بقوله المتن اي عدم ارادته
 انتفاء الارادة من غير ذهول ولا غفلة ولا تقليل ولا طبع
 لزوم من ذلك انه اراد عدم ايجاده **قوله** كقصد ايجاد
 المجهول راجع لقول المتن او مع الذهول والغفلة
 وقوله او الموجود راجع لقول المتن او بالتقليل او
 بالطبع **قوله** وعدم وقوع ما اراد وقوعه معطوف
 على وقوع اي ويستحيل عدم وقوع الخ **قوله** فارادة
 كل من هذين دالة على نفي ارادة الاخر راجع لقوله
 وقصد ايجاد شي مع قصد عدم ايجاده محال
قوله والذهول والغفلة من قبيل الجهل البسيط
 راجع لقوله كقصد ايجاد المجهول **قوله** والمعلول
 والمطبوخ لا يقارنان العلة والطبع راجع لقوله
 او الموجود **قوله** حيرة ودهشة الخ والغفلة عدم ادراك
 التي اصلا مع وجود ما يقتضيه فالذهول سبقه
 ادراك ثم لم يستمر للدهشة **قوله** والسهو جاز
 عنهما معا هذا لا يوافق قوله بعضهم السهو جاز
 على الا نبيا بخلاف النسيان لان النسيان على هذا

التفسير

التفسير الذي ذكره الشارح اخف من السهو **قوله**
 صفة لا يتناقض معها الادراك فالقابل بينه وبين الحق
 تقابل الصدين وعلى انه عدم الحياة تقابل الصدين
 وعلى انه عدم الحياة تقابل العدم والملكة وعلى انه
 عدم الحياة مطلقا تقابل النقيضين فيوصف الخ على
 هذا يكون متنا **قوله** وكل منهما صفة الخ فالتقابل
 بينهما وبين السمع والبصر تقابل الصدين وكذا
 تقابل الكلام والبكوة **قوله** فرد فرد بل من ممكن
 في قوة قضية كلية قابلة كل ممكن فعله او تركه
 جاز وليس هذا تعريفا حتى يرد امتناع ادخال
 كل بل حكم **قوله** وانما قال عطف لعل النسخة الاصلية
 هكذا وانما قال او تركه عطف الخ فنسقط او تركه ورفع
 عطف بعض الكتب **قوله** الى مفردين اي او ما في
 قوتها مخو زيد قام ابوه وكل انسان حيوان عكسه
 بعض الحيوان انسان **قوله** وتسمى اولاه الشرطية
 وتسمى الكبرى وتسمى الاستثنائية الصغرى
 عكس الاقتراني وذلك لان الشرطية في الاستثنائي
 اكبر من الاستثنائية اي اكثر الفاظا **قوله** فهو ان
 يقال حدوث العالم يقال بمعنى يذكر اذ القول اذا
 لم يؤول بالذكر لا يحكى به الالجل او ما يطلق
 عليها **قوله** اي العالم حادث وانما احتاج الى هذا
 لان البرهان لا بد وان يكون مولفا من
 قضيتين فاكتر نعم يصح حمل البرهان هنا
 على الدليل اليقيني سواء كان مرتكبا من مقدمتين
 على اصطلاح المناطقة ام لا فحينئذ لا يجب

تقدير المتقدمين **قوله** انتقل منه الى المنطوق
اي الى جعل هذا المفهوم منطوقا بعبارة اخرى
قوله والكربية اي الاستدانة وضدها البساطة
اي كون الشيء مبسوطا لا البساطة التي هي
صند التركيب **قوله** والزمن الماضي واللاحق
يشكل بان الزمن عند المتكلمين مقارنة
متحد وهو متحد معلوم ازالة للا بهام
وجملة العالم لم تقترن بمتحد فهي ليست
في زمان وكذا ليست في مكان ولا في جهة
نعم ذكر شيخنا العلامة اليوسي ان بعض
كره العالم مكان للبعض الآخر لان الكسرة
لا طرف لها **قوله** على نحو كذا اي من انه اما ضد
له او ضد له او غير ضد بل نقيض او مضاف
فالوجود والعدم نقيض ومساوي يقينه
والكبر والصغر متضادان والالوان متضادة
قوله لزوم فاعل يلزم ولو سقطه صح كون
رحمان فاعل يلزم **قوله** وهو وجوب الخ الواو
فيه زايدة لانه خبر عن بيان والخبر لا يقترن
بالواو **قوله** في القول اي قول الترجيح
قوله فانتج ان له محدثان وهذا المحدث يستفاد
من الدليل السمي ان من اسمائه لفظ الجلالة
والاستدلال على الاسم بالدليل السمي لا دور
فيه **قوله** وهي حدوث العالم على حذف مضاف
اي دال حدوث العالم والاصغري قضية
وحدوث العالم ليس بقضية **قوله** وهو ما شوي

الله تعالى فيدخل فيه الحادثة بخلاف من عرفه
بانه الموجود سوى الله تعالى فانها تخرج عنه
اذ ليست بموجود الا ان يقول الموجود بالثالث
قوله كون اول اي حصول اول خلا فالمن قال للحركة
كونان في مكانين **قوله** كون ثان خلا فالمن
قال هو كونان اول واعلم انه لا يتصور كون
ثاني في مكان ثاني نعم يريد عليهم الكون
الاول في مكان اول وذلك يتصور بحصول
الجسم عند اول وجوده فيلزم مرانه ليس بحركة
ولا ساكن **قوله** اما الصغري اي المفهومة من
قول المتن ملازمته للاعراض للحادثة **قوله**
فضرورية بنا في كونها ضرورية **قوله** بعد ذلك
واعلم ان صحة هذا الدليل موقوفة الخ اذ الصغري
موقوفة على ستة مطالب كما ياتي ويجاب بانها
ضرورية عند الفيلسوف وانكاره لها مكابرة
لكن هذا الجواب غير سديد لان الكلام والنزاع
مع الفيلسوف في وهو لا يسلمها وكونها ضرورية
عند غيره لا يفيق من حجة عليه **قوله** واعلم الخ هذه
تسمى المطالب السبعة وتظهر بعضها في قوله
زيد مقام ما انتقل ما كنا ما انفك لا عدم قديم لاحنا
فقوله ما زيد يعني اثبات زائد على الاجرام وقوله مقام
حذف الف ما النافية للوزن وقام فعل ماض يعني
قيام العرض بنفسه وقوله ما انتقل باسكات
اللام للوزن يعني نقل انتقال العرض وقوله ما كنا
يعني نقل كون العرض وظهوره فانتفى بالحد

المتقابلين وقوله ما انفك يعني اثبات ملازمة الاجرام
 للاعراض وقوله لا عدم قديم لانافية وعدم بعضهم
 العين وسكون الدال اسمها مبني معها على الفتح
 والخبر محذوف تقديره ثابت وقوله لاحنا لانافية
 والحنا مقتطعة من استحال له حوادث لا اول لها
 ومنها اي بالحال اليها وبيان ذلك انا اذا قلنا
 العالم ملازم للاعراض للحادثة وكل ملازم للاعراض
 للاعراض للحادثة حادث يعترض الفيلسوف في
 القايل يقدم العالم على الصغير بان يعقل
 لا نسلم وجود زائد على الاجرام المعبر عنه
 بالاعراض سلمنا ذلك لكن لا نسلم حدوثه لم
 لا يكون قبل ظهوره على الجرم كان قابلا بنفسه او
 انتقل له من جرم اخر او كان كامن فيه ثم ظهر
 وهو في هذه الصور الثلاثة قد تم ثم انعدم سلمنا
 ذلك لكن لا نسلم ان الاجرام ملازمة له اي
 الزائد لم لا يجوز تأخره عن الاجرام سلمنا الصغير
 لكن نعترض على الكبرى بان نقول لا نسلم
 ان كل ملازم للحادثة حادث لم لا يجوز ان يكون
 ما من حادث الا وقبله حادث لا الى اول فتكون
 الاعراض حادثة ما من عرض الا وقبله عرض
 لا الى اول مع قدم الاجرام فالصغرى متفققة
 على ستة مطالب بالترتيب السابق والكبرى على
 السابع الذي هو الاخير **قوله** اما الا ول ضروري
 ولذا قال لهم بعض حذاق المتكلمين نزاعكم
 لنا موجود او معدوم فان قلتم موجود فهو

زاي على الاجرام وان قلتم معدوم فقد كفيتمونا
 موثة الجواب لانكم اعترفتم بان لا نزاع صدر
 منكم وخزجتم عن طور العقل اذ العاقل لا يقول
 قولا ثم يقول ما قلته الا ان كان قاصدا الكذب
 او ساهيا **قوله** وكذا الثالث كما تقدم اي في قوله
 اما الصغيري فضرورية **قوله** واما الرابع فقد اشترنا
 اليه اي في قوله لان كل حادث لا بد ان يكون لوجوده اول
 والا لزم اجتماع وجود الشيء وعدمه وهو ضروري
 الاستحالة **قوله** كما سنشير الى ما بعده وهو ابطال
 الكمون والظهور واستحالة عدم القديم **قوله** اوها
 ونحوها اي الاجتماع والافتراق لكن عدمهما اعني
 الاجتماع والافتراق من الاعراض اعترضه بعضهم
 بانهما امران شبيهان **قوله** مطلق تغيرها يرد
 عليه ان المطلق امر كلي لا وجود له الا في الذهن
 دون الخارج فلا يشاهد الا ان يكون مراده مشاهدة
 فردي الخارج من فردي التغير سواء كان هو التغير
 من الوجود الى العدم او من العدم الى الوجود **قوله** باحد
 المعنيين راجع للاعراض والمعنى الاول الحركة والسكون
 والجمع باعتبار الافراد والثانيها ونحوها **قوله** الشامل
 صفة لتغير الذي في المتن **قوله** صرف فيه رد على
 الفلاسفة والمعتزلة **قوله** لما يلزم على الاول الى قوله
 من قول قلب الحقيقة دليل الا بطل سند المنع الثاني
 للصغرى الذي ذكرناه في الكلام على المطالب **قوله**
 اجتماع النقيضين اي يكون الجرم متغيرا وساكنا
 ومراده الشيء وسأوي بقيقه **قوله** وكل ما كان وجوده

طاريا على عدمه الخكري والصغرى مستفادة من المتن
 وهي قولنا الاعراض وجودها طاريا على عدمها
 وعدمها طاريا على وجودها بما قدرناه اراد به
 تقدير المضاف في قوله مشاهدة تغيرها وحاصلها
 انه دفع لبحث في قولنا دليل حدوث الاعراض مشاهدة
 تغيرها وحاصل البحث ان فيه الاستدلال على الشيء
 بمشاهدة نفسه لان الحدوث تغير من عدم الى وجود
 فكانا قلنا ودليل تغيرها من عدم الى وجود
 مشاهدة تغيرها من عدم الى وجود واذا كان
 التقدير للحركة والسكون متغيران من عدم
 الى وجود ومن وجود الى عدم وكل ما كان كذلك
 حادث كان حاصل البحث ان فيه استدلالا على
 الشيء بنفسه لان النتيجة للحركة والسكون حادثان
 وهو بمعنى قولك الحركة والسكون متغيران من
 عدم الى وجود وحاصل الجواب عن البحث الاول
 ان المشاهد مطلق التغير الشامل للتغير من عدم
 الى وجود والتغير من وجود الى عدم لكن هذا
 فيه بحث لان المطلق لا يشاهد وانما يشاهد
 الافراد فيعود البحث الا ان يراد مشاهدة الفرد
 الثاني وهو التغير من وجود الى عدم فحينئذ يكون فيه
 تسليم للبحث باعتبار الفرد الاول وهو التغير
 من عدم الى وجود وحاصل الجواب عن البحث
 الثاني ان التغير الذي في الصغرى مطلق والذي
 في النتيجة المعبر عنه بالحدوث تغير خاص فبينهما
 مخالفة مصنوية وفيه بحث لان المطلق لا يوجد

الاي

الا افراد فيعود البحث الا ان يراد المطلق في الفرد
 الثاني وهو التغير من وجود الى عدم لكن يكون
 فيه تسليم للبحث باعتبار الفرد الاول وهو
 التغير من عدم الى وجود **ف** وقدرناه الاستدلال
 يعني اذا جعلنا الصغرى هكذا الحركة والسكون
 متغيران من عدم ظهور الى وجود ظهور وعكسه
 يكون المستدل به من عدم ظهور الى وجود ظهور
 وهو غير الحدوث المستدل عليه لانه كون الثابت
 مسبوقا بعدم في نفس الامر من غير اعتبار ما
 يظهر لنا فالتغير الذي هو الحدوث تغير من عدم
 صرف في نفس الامر الى وجود والمستدل به
 تغير من عدم ظهور هذا دفع للبحث الاول واذا
 جعلنا الصغرى هكذا الحركة والسكون مشاهد
 تغيرهما من عدم ظهور الى وجود ظهور وعكسه
 والكبرى وكلما هو كذلك حادث اندفع البحث لان
 المشاهد غير المستدل عليه ومعنى كون الصغرى
 دائرة بين التسليم والمنع ان قولنا من عدم ظهور
 محتمل لان يكون كل من الحركة والسكون قبل الظهور
 كما ان اوقايما بنفسه او منتقلا من جرم اخر فيسلمها
 الفيلسوفى ومحتمل لان يكون كل منهما قبل الظهور
 لا وجود له اصلا لا بالكون ولا بغيره فيمنعهما
 الفيلسوفى فتقاير الصغرى المستدل عليه
 لانه ليس دايري بين التسليم والمنع بل ممنوع
 عند الفيلسوفى **ف** فهو لانه اي فهو هذا الكلام
 المقترن بلام التعليل فليست لام التعليل جزا

من البرهان وكذا يقال في جميع ما يأتي مثله **قوله**
يلزم الدور جواب لقوله ان كان المفتقر اليه
هو الاول ولو قال فان كان الخ بالقول كان اولي
قوله المتقدم اما المعنى فليس بمحال كقول
الجوهري على الغرض وبالعكس لان كلا منهما لا يوجد
الا مع الآخر **قوله** بمرتبة بان يكون بين اثنين
كما لو فرض الدور بين زيد وعمر فيكون زيد
مقدم ما باعتبار كونه فاعلا على نفسه باعتبار
كونه مفعولا لانه يقول زيد متقدم على عمرو
وعمر متقدم على نفس زيد يتبع زيد متقدم
على نفس زيد وهو تقدم بمرتبة وهي مرتبة عمرو
التي بين كونه اي زيد فاعلا وكونه مفعولا وجعل
بعضهم ذلك تقدما بمرتبتين مرتبة نفسه
ومرتبة عمرو فانه اعنى زيدا متقدم بهما
باعتبار كونه فاعلا على نفسه من جهة
كونه مفعولا فعلى هذا لا يكون الدور الا بمرتين
فالكثر وهو مقتضى كلام الشيخ المؤلف في الشرح
قوله وهكذا على الفقهاء اي فترجع ايضا
وتقول واذا استحال افتقار المحدث الثاني الى
محدث وهكذا الى اول استحال الحدوث الملزوم
لذلك واذا استحال الحدوث استحال نفي القدم بالاقاف
فينبغي نقيضه **قوله** فضلا الخ قد شرط ان
يكون لفظ فضلا بعد نفي ويمكن ان يكفى
بالنفي اللازم معنى لانه يلزم من الاتيان بلو
الامتناعية امتناع ما يليها اي فيستفاد انه

لا يمكن ان يلحقه عدم وهو منصوب على انه
مفعول مطلق لفعل مقدم اي فضل فضلا اي
فضل نفي امكان المحقق عن نفي المحقق بالفعل
لانه اذا لم يلحق العدم بالفعل بقي انه هل يمكن
ام لا كما في قولهم فلان لا يتنظر الى الفقير
فضلا عن ان يعطيه **قوله** حين انتفا القدم الموجود
في النسخ بالفاق وهو محقق وانما هو بالعين المهملة
قوله كيف تنوهم اشار الى ان كيف منصوبة بفعل
مقدم انها حال على المتقدمة القاعدة مع انه
اذا كان بعدها فعل نصبت على الحال او مفرد
كانت خبرا عنه نحو كيف زيد ولا يصح كون ناصبها
لفظ سبق الذي في قوله في المتن وقد سبق الخ
لفساد المعنى ولان ما بعد واو الحال لا يعمل
فيما قبلها وهذه الجملة المقترنة بالواو حال ايضا
من فاعل تنوهم المتقدم **قوله** برهان على وجوب
وجوده لعل الاصل على وجوب وجوده فقط
لفظ وجوب من بعض الكسبة والمعنى ان برهاني
القدم والبقا برهان على وجوب الوجود لانه وجوب
الوجود عبارة عن نفي قول الانتفاء مطلقا اي
ان لا يابدا **قوله** لازم كل منهما الى اخره اي لا زمر
كل من الشئيين عين المنفيين فالشئ الاول المنفي
الاحتياج الى محصل ولا زمره الكون صفة والشئ الثاني
المنفي الاحتياج الى محصل ولا زمره الحدوث وكل
من الكون صفة والحدوث مغاير للاخر **قوله** لان
الصفة لا تنصف بهما اشار الى قياس من الضرب

الاول من الشكل الثاني ذكر كراه وحذف صفرا
 للعلم بها تقديره هكذا مولانا اجل وعز متصف
 بصفات المعاني والمعنوية ولا شيء من الصفة
 بمصنف بها شيء مولانا اجل وعز ليس بصفة
قوله الواضح في نعت ما قلنا فرد **قوله** كان
 متعديا اي غير منفرد بالالوهية لان الواحد
 هو المنفرد ويصح ان يراد بالواحد الواحد
 بالذات والصفات والافعال كما سيثير اليه
 الشارح اخرا **قوله** لان لزوم لوجود النظر للصفة
 اي بان يقوم بذات اخرى صفة كصفة ووجه
 لزوم التعدد ان من قام به صفة كصفة الاله
 يلزم ان يكون الها في ذاتي التمايز **قوله** والفعل
 بان يكون ثم ذات غير مولانا تخلق كخلق وتخصص
 كتخصيصه ووجه لزوم التعدد ان من يفعل
 كفعل الله تعالى يلزم ان يكون الها لوجود ما
 هو من خواص الالوهية فيه فياتي التمايز
قوله ولو فرض ثم مرجح لنزولها اما المرجح
 بفتح الجيم فلا نه خصص بكونه راجعا على
 صاحبه واما المرجح فلا نه خصص بكونه
 مرجوحا واعلم ان الشارح فرض الاختلاف
 في مثال ايجاد الجوهر الفرد ويصح فرضه في
 جميع العالم بان يقال لو اختلفا في ايجاد العالم
 بان اراد احدهما ايجاد العالم والاخر عدمه
 في حال نفوذ ارادتهما معا لانه ان اوحدهما
 كان الاخر عاجزا لعدم تأثير قدرته في ايجاد

بعد ان اوحده الاول والا لزم تحصيل الحاصل
 فان لم يوترثت العجز لوجوب عموم قدرته
 الاله بكل ممكن ولزم عجز الاول للمماثلة
 فاجاز الاول العالم محال وانما ذكرناه اولاً من
 باب فرض المحال وان اتفقا فاما ان يكون الاتفاق
 واجبا او جائزا الى اخر ما ذكره الشارح وهذا
 التقدير هو الملايم لكلام المتن فان قلت
 لم لا يجوز ان يقتسم العالم لكل واحد قسم
 فلتجواب ان قدرة الاله وادته لا بد وان
 تكونا عامتي التعلق بكل ممكن فينبذ يلزم
 التمايز في كل قسم ويقود جميع ما تقدم **قوله**
 في تقدير الاتفاق مطلقا اي واجبا كان او جائزا
قوله من التمايز اي وما قدمه الشارح من اللوازم
 في الاتفاق ليس من باب التمايز بل اللوازم
 السابقة للاتفاق هي العجز لكل منهما والافتقار
 الى مرجح **قوله** لا يمكن ان يتفقد فيه ان جعل ضمير
 فيه عايد على الاتفاق فليس صحيح جعل ضمير اي
 لا يمكن ان ينفذ في صورة الاتفاق قدرة كل
 كل واحد منهما وان جعل الضمير عايد على الجوهر
 او العرض احتاجت الجملة الخيرية الى عايد فيقدر
 هكذا لان اتفاقهما على ايجاد جوهر فرد او
 عرض لا يمكن ان ينفذ فيه نسبه اي الاتفاق
 قدرة كل واحد منهما فحذف للعلم به وان كان
 على غير قياس **قوله** اذ يلزم عن ذلك قيام
 صفات الخ في الاستدلال بذلك نظر اذ القابل

بتعد الصفة كبعض اهل السنة القائل بتعدد العلم
 بتعدد المعلومات لا يسلم ان قيام صفات لانهاية
 لها محل واحد يستلزم حدوثها ويمكن ان يوجه
 كلام الشارح بانه لما كان قيام صفات لانهاية
 لها محل واحد محال لان ان تكون تلك الصفات
 التي لانهاية لها منتفية اذ المحال لا يتصور في
 العقل وجوده وما كان منتفيا كان غير قديم
 والدليل على ان قيام صفات متماثلة بمحل واحد
 محال ولو كانت متناهية ان المحل لو قيل
 المثليين لقبيل الصنديين لان القابل للمشي
 لا يخلف عنه او عن مثله في يلزم ان يقبل احد
 المثليين ويقبل معه الصنديين لا عن المثل الاخر
 وفي هذا الدليل بحث ليس هذا محل بسطه **قوله**
 فتعلقها بالايجاد دون الاعداد مثلا من غير
 مرجح محال فان قلت يلزم على ذلك حدوث القدرة
 لاقتقارها حينئذ الى مخصص مخصوصها بالتأثير
 في الاعداد دون الاعداد مثلا وذلك المخصص هو
 الارادة فالحجاب ان هذا ليس هو مخصص القدرة
 وانما هو مخصص لتعلقها بالتخييري الحادث ولا محذور
 فيه والمتنع انما هو مخصصها بالتعلق الصلاحي
 ببعض دون البعض بحيث لا تصلح لان تتعلق
 ببعض الثاني اما الاعداد والاعداد مثلا فهي صالحة
 لان تتعلق بكل منهما بدلا عن الاخر ولا يجوز
 البحث بانها لم تعلق بالايجاد دون الاعداد مثلا
 او لم تعلق على تعالى بالاول دون الثاني لان هذا

من سر القدر لا يطلع عليه الا الله تعالى **قوله** لا يستحال ارتقاء الصنديين
 الذين لا ثالث لهما وهما القدرة والعلم وانما قال الذين لا ثالث لهما
 لان الصنديين يجوز ارتقاءهما اذ كان لهما ثالث كالسواد والبياض
 وانما هما ثالثا وهو الحرة مثلا **قوله** والان عطف على قبل **قوله**
 فاذا كان وجود تلك الصفة يعني اي صفة من الصفات الاربع
 غير القدرة **قوله** على وجود تلك الصفة يعني فقط ان كانت
 للحياة اذ لا تعلق لها بدليل قوله او على تعلقها ان كانت العلم او
 الارادة يعني ويلزم من ذلك توقفها على وجودها ايضا اذ تعلق
 الصفة متوقف على وجودها والمتوقف على الموقف على شيء
 متوقف على ذلك الشيء **قوله** وهو نفس الصفة او نسبة
 اشار الى ما ذكره بعضهم من ان التعلق النفسي لا يفسر
 بانه نسبة بين الصفة ومتعلقها بل بانه طلب الصفة
 امر ازيدا واما التعلق التخييري الحادث فيفسر بانه
 نسبة بين الصفة ومتعلقها فكأنه قال واذا استحال
 التعلق الصلاحي او التخييري للقدرة استحال وجودها نفسها
قوله من انتفا أي قدرة صفة غير القدرة أي لان الدليل
 الذي ذكره انما في نفسه انتفا الارادة والعلم والحياة والحاصل
 انه استدلال على اثبات انتفا الارادة والعلم والحياة بانها
 لو انتفت لانتفت القدرة ولو انتفت القدرة لانتفى العلم
 والحياة بلها واراد هنا بقوله فلز ومما لم الاستدلال
 على اثبات القدرة وقوله من انتفا متعلق يلزم وقوله
 او انتفا قد مرها عطف على انتفا الجبر وسبب وقوله او عموم
 معطوف على قدمها اي واذا لم من انتفا اي صفة
 غير القدرة يعني او لم من انتفا قدم اي صفة الجبر
 او لم من انتفا عموم تعلق المتعلق من الصفات غير

القدرة العينية فلزم منه اي الصبح على انقضاء القدرة اظهر لكن
الموجود في النسخ فلزم ومنها بتا نيت الضمير العايد على العجز
ولعله انشأ باعتبار كون العجز صفة **قوله** بل يجوز ان يكون
نقلها بل يتعين وعبارته تفهم صحة الاعتماد في السمع
والبصر والكلام على الدليل العقلي مع انه لا يصح بخلاف
عبارة المتن فانه اشار بتأخير الدليل العقلي الى ضعفه
وانه لا يصح الاعتماد عليه **قوله** لا انها تدل على ان الله
ثقا كلاما يصح اي يقال فيه اي في التعبير عن متعلقاته
او عن دلالة اي فليست المعجزة متوقفة على اثبات
الكلام **قوله** حتى يتوقف ان كانت نسخة المؤلف باليا
المشاة تحت كان عود الضمير على المعجزة باعتبار تأويلها
بالامر المعجز **قوله** وانما يعرف هذا المعنى كانه اراد
وجوب الصفات الثلاث لان الوجوب معنى من المعاني
اي مما يعني اي يقصد لا انه معنى وجودي في الخارج
والا فقد تقدم ان الوجوب نفى قبول الانتفاص سابقا
والحقا فهو سلب او اراد بالمعنى كلاما من السمع والبصر
والكلام واورد على اراد كل منهما **قوله** من خارج اي
لا من نفس الصفات وقوله بدليل النقل متعلق بيعرف
وهذا الخارج هو دليل النقل والعقل ففعله بدليل بدل من
قوله من خارج على ان من بمعنى الباطن لا ادري ما الذي
الجاه الى هذه العبارة وكان يكفيه ان يقول ويعرف وجوبها
بدليل النقل **قوله** المعتد بانفاقهم فتمهم المحذور
قوله بل والانبياء هم داخلون في العلم لكن لما كان المتبادر
في الفرق من اطلاق لفظ العلم اهل العلم الذين ليسوا
انبياء عطف ببل اي بل العلم الذين ليسوا بانبياء والانبياء

وانما قدرنا لكن لان الواو عاطفة على محذوف **قوله**
دلت خبر عن الكتاب والسنة والاجماع وقصد بهذا جعل
الدليل مركبا على طريق المناطقة **قوله** لانه قد يقال الخ
واورد عليه ايضاً ان لا نسلم ان القابل لشي لا يخلف عنه
او عن مثله اوضده فان الهوا لا لون له ولذا لما على الخلاف
فيه **قوله** بان انقلبت عينه عين واجب وقوله انقلبت
عينه عين مستحيل وقوله اي حقيقة مجموع هذا الكلام
دفع لا يراد حاصله ان الشرط هنا متحد مع الجزا لان
معنى انقلب الممكن واجبا انه صار واجبا فنصير
التقدير لو صار الممكن واجبا عليه ثقا لصار الممكن
واجبا او لو انقلب الممكن واجبا عليه ثقا لانقلب
الممكن واجبا وخاصل الجواب ان مدلول الشرط
انقلاب النوع اي الذات المشخصة ومدلول الجزا
انقلاب الحقيقة الاعم من الشخص مثلا يصدق
عليه حقيقة الممكن اي ما يجوز في العقل وجوده
وعدمه فلو انقلبت عينه اي تريد الى عين واجب
بان وجب ايجاداً على الله ثقا لصارت عينه يصدق
عليها حقيقة الواجب اي ما لا يتصور في العقل
عدمه فتقلب الحقيقة اي حقيقة الممكن وهي ما يجوز
في العقل وجوده وعدمه الى ما لا يتصور في العقل عدمه
التي هي حقيقة الواجب فحصل التباين بين الشرط والجزا
بهذا المعنى وصنع العلامة السكتاني الانتقاد بان مفهوم
واجب غير مفهوم انقلب **قوله** الاستلزام انقلاب
عن الشيء انقلاب حقيقة اي الاستلزام انقلاب عين
الشيء الى عين اي فرد من اعيان حقيقة اخري فمما هو

الذي يلزم عليه قلب الحقيقة اما انقلاب عين بني الى عين شئ اخر
 من نوعه كما لو انقلب عين زيد الى عين عمرو فلا يلزم فيه
 قلب الحقيقة لان حقيقتها واحدة وهي الحيوان الناطق
 لان يقال حقيقة زيد من حيث تشخصه مغايرة لحقيقة
 عمرو من حيث تشخصه لان كلا منهما مركب من الحيوان
 الناطق وتشخص مغاير لتشخص الآخر لكن صريح قول
 الشارح لانه يستحيل وجود الاخص بدون الاعم
 الخ يقتضي ان المراد هنا بالحقيقة الماهية العامة اي
 التي هي اعم من الشخص **قوله** ويؤيد التفسير بالانبياء
 فيما يأتي فيكون المراد بالرسول كل من اوحى اليه بشئ **قوله**
 المشقة بالثاني اي الانبياء الغير الرسل لان الاخص يشعر
 بالاعم **قوله** كبرهانية بلفظ التثنية اي برهاني الثاني
 وهم الانبياء الذين ليسوا برسل وافرد باعتبار التاويل
 بما ذكر اي برهان الصدق لهم وبرهان امانتهم وامامبرهان
 وجوب اتصافهم بالتبليغ فلا يتأتى لانهم لم يؤمروا به
قوله فيما بلغوه عن الله تعالى اتفاقا اي واما في غيره فعلي
 الصريح **قوله** في الكيفية المراد بها هنا الايجاب والسلب **قوله**
 بعضهم كعيسى الرسل الى طائفة مخصوصة **قوله** او كلهم
 وهو اي المبلغ الى اولى العلم كلهم الداخل فيهم الملايكه
 سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم **قوله** او مطلقا سواء كان
 الخلق اولى العلم ام لا فهو معطوف على اولى العلم لكن
 مقتضى هذا الكلام التبليغ لغير اولى العلم وما يصح
 تبليغه ولعله اشبه عليه بالارسال الى غير اولى العلم
 ومعلوم ان بينهما فرقا لا يلزم من كونه صلى الله
 عليه وسلم رسل الى الجادات انه مبلغها اذ لا تقبل التبليغ

بل الارسال اليها انما هو لتبليغها به فهو ارسال تشریف لا
 ارسال تبليغ نعم قد يمتشي ذلك على ما ذكره بعض
 الصوفية ان الجادات اي لما هو جماد عندنا ادراكا
 واستدل بقوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده لما على انه
 تسبح بلسان المقال لا بلسان الحال فقط قال سيدي
 عبد الوهاب الشعراني في الميزان وقد اخبرني من اتق
 به من الفقهاء ان الكعبة صالحة حين صلاحها وكلمته
 وكلمه وناسدته اشعارا واشدها وشكرت فضله
 وشكر فضلها فانها حية باجماع اهل الكشف ومن شهدها
 جماد الارواح فيه فهو محبوب عن اسرار الحج فان نطق
 المعاني اعجب من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح بن
 خزيمة ان الصيام والقرآن يشفعان في العبد يوم القيمة
 فيقول الصيام يارب قد منعت النعم شهوته ويقول
 القرآن يارب قد منعت النعم في الليل فيشفعهما فيه وذكر
 الشيخ محي الدين ابن العربي انه لما حج الى مكة الكعبة تلمذت
 له ورقا لها الى مقامات لم تكن عندها وخدمته ومن هنا
 اوجب اهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك على يد شيخ
 عارف بالطريق حتى يوصله بصير يري حياة كل شئ ثم بعد
 ذلك يحج قال واخبرني سيدي علي الخواص ان سيدي ابراهيم
 المتبولي لما طاف بالكعبة كافته على طوافه بها انتهى لكن
 على هذا كل شئ هو من اولى العلم فلا يتأتى حمل قوله مطلقا
 على ان المراد سواء كان المخلوق من اولى العلم او من غيرهم
 الا ان يراد غير اولى العلم في الظاهر وان كان من اولى العلم
 عند اهل الباطن ويبعد جعل قوله او مطلقا رجعا الى
 قوله فيما بلغوه عن الله تعالى اتفاقا ليكون المعنى انه يجب

لهم عليهم الصلاة والسلام الصدق فيما بلغوه عن الله تعالى
 اتفاقا وفي ما يبلغوه عن الله تعالى على الأصح لأن الكلام على
 الصدق وقد مضى ومضى بعده الكلام على الأمانة والان
 الكلام في وجوب تبليغ ما أمروا ببلاغه مع أنه لا يلزم
 قوله كما قيل به في حق سيد الرسل إذ ليس ذلك خاصا
 بنبينا صلى الله عليه وسلم وكذا بعد بل لا يصح جعل قوله
 أو مطلقا راجعا لقول المتن ما أمروا ببلاغه إذ يصير
 معنى الاطلاق فيجب في حقهم عليهم الصلاة والسلام
 تبليغ ما أمروا ببلاغه فيقتضي أنه يجب عليهم صلوات
 الله وسلامه عليهم تبليغ ما لم يأمروا ببلاغه وليس
 كذلك لأن الموحى اليهم ثلاثة أقسام الأول ما أمروا
 بتبليغه الثاني ما أمروا بكتمه الثالث ما أمروا بخبروا
 فيه بين التبليغ وتركه وبالجملة لا يجب عليهم تبليغ ما لم
 يأمروا بتبليغه حتى نبينا صلى الله عليه وسلم فلا يصح
 إيفاء قوله كما قيل به في حق سيد الرسل ويجعل جعل
 قوله أو مطلقا راجعا لقول بعضهم أو كلهم ليكون المعنى
 ويجب في حقهم عليهم الصلاة والسلام تبليغ ما أمروا
 ببلاغه للخلق مطلقا أي من غير تقييد بكون المبلغ اليهم
 بعض أو كل العالم أو كلهم فيكون قوله كلهم عمومهم شمولي
 أو مطلقا عمومهم بدلي لأن عموم المطلق بدلي على معنى
 أن من الرسل من أمر بالبلاغ للخلق مخير أي التبليغ
 لكل والتبليغ للبعض فقط ويكون المراد بقوله بعضهم
 بعضا معينا كمن لم نطلع على أن بعض الرسل مخير بين
 التبليغ لكل والتبليغ للبعض فقط وينافي قوله كما قيل
 به في حق سيد الرسل إذ لم يقل بذلك أحد في نبينا صلى الله عليه وسلم

ثم

قوله فضلا عما أمر بتوصيله قد شرطوا في فضلا وقوله بعد
 نفى وهنا بقدر النفي على الاحتمال الأول في قوله أو مطلقا
 الجاري على طريق أهل الكشف يعني لم يترك نبينا صلى الله
 عليه وسلم التبليغ لغير أولي العلم فضلا عما أمر بالتوصيل
 إليه فقوله بتوصيله من باب الحذف والايصال أي التوصيل
 إليه أي توصيل الشريعة إليه وهم أولو العلم عند أهل الظاهر
 وإن كان كل شيء من أهل العلم عند أهل الباطن هذا غاية
 ما يتكلف الكلام في هذا المقام **قوله** عموما وخصوصا أي
 ما يتأخر حال كون المتأخر ذا عموم كالكذب في كل ما يتكلم
 به فإنه يتأخر في الصدق وهذا المتأخر عام أو حال كونه أي
 المتأخر ذا خصوص كالكذب في كلام معين فإنه يتأخر
 الصدق وهذا المتأخر خاص فيرجع المعنى إلى أنه يستحيل
 عليهم صلوات الله وسلامه عليهم الكذب في الكل والبعض
 وكذا يقال في متأخر الأمانة ومتأخر التبليغ وأما حول قوله
 عموما وخصوصا راجعا لقوله واحدة على معنى أنه يستحيل
 ما يتأخر عموم واحدة منها أو خصوصه ففيه أنه لا قابلية
 حينئذ في عطف الخصوص لأن متأخر الخصوص داخل في
 متأخر العموم لأن عموم الكلية الموجبة يتأخر فيه السلب
 العام والسلب عن بعض معين الذي يتأخر فيه الأثبات لذلك
 مثلا إذا قلنا كل قول لهم عليهم الصلاة والسلام ثابت
 فيه الصدق نأفاه نفى الصدق عن قول معين الذي هو
 متأخر أيضا لثبوت الصدق في ذلك القول المعين **قوله** بأن
 يكون أحدها ثبوتيا الخ أي يكون ما يفهم من اللفظ هو
 الثبوت وما في نفس الأمر استقواء المطابقة معنوية
 بين حكم الخبر والنسبة التي في نفس الأمر والمراد هنا

بالحكم اثبات امر لا امر او نفي امر عن امر ولا يلزم من قولنا الاتيان بثبوت نسبة الشيء الى نفسه لان الاثبات فعل الفاعل والثبوت لازم له علي انا ولواردنا بالحكم هذا الثبوت فمرادنا بثبوت مخصوص فيصح ان يقال فيه انه ثبوتي على نسبة الجزئي للكله واما اذا كان الحكم سلبا فيقال فيه ايضه سلبى بنا على ان السلب المنسوب لفعل الفاعل والسلب المنسوب اليه بمعنى الانسلا ب او على نسبة الجزئي للكله اي المنسوب سلب خاص والمنسوب اليه سلب مطلق **قوله** او غلطا وهو في اللسان مع كون القلب ذاكرا بخلاف السهو فانه في القلب وقد يطلق على ما يعبر السهو **قوله** عدم التخيير هو بيا موحدة عقب الخا المعجزة اي الاخبار **قوله** واخفاؤه عطف خاص على عام لان الاخفا فيه القصد وعدم التخيير بالبا الموحدة خاص صادق بعدم الاخبار من غير قصد الى الاخفايان يكون سهوا اي سهي عن ان يخبر **قوله** غير طبيعية باسكان البانسية الى الطبع **قوله** مطلقا اي سوا كانت في الظاهر ام في الباطن **قوله** في بدن الانسان خرج به بدن غيره من الحقول ذات فعلى هذا لا يسمى ما ما يلحقها من موجبات الاوقات في افعالها مرصا **قوله** يجب عنها ان اريد بالوجوب لزوم العادي فلم وان اريد بالوجوب التعليل بمعنى تاثير العلة في المعلول فغير صحيح **قوله** بالذات خرج ما يلزم عنه بالذات بل به مع عينه كهيئة التكتيف الناشئة عنها افة في الفعل فانها ليست لذات التكتيف بل به مع غيره وهو الفاعل فلا تسمى تلك الهيئة مرصا **قوله** وجوبا اوليا خرج ما اذا لم يلزم عنها

اوه في الفعل فانها ليست لذات التكتيف لزوما اوليا بل ثانويا وتحقيق هذا التعريف محله كما ركب الطب **قوله** فما حكي عن ايوب الى قوله التبليغ هي عبارة العلامة بن عرفة جرفا يعرف **قوله** اي الرسل والانبياء فيما امروا بالتبليغ فيه ان الانبياء لم يؤمروا بالتبليغ الا ان يكون مرعى ان الرسول يشترط ان يكون له كتاب او نسخ وان من ليس له واحد منهما نبى فقط وان امر بالتبليغ **قوله** او على يدي مصدقيهم اشارة الى ان كرامات الاولياء معجزة لا انبياءهم **قوله** امر احسن من التعبير بفعل ليشمل نحو عدم احراق النار سيدنا ابراهيم عليه وعلى نبينا وسائر الانبياء الصلاة والسلام **قوله** مقرون بالتخدي اي بلسان المقال او بلسان الحال فقط **قوله** وعدم المعارضة خرج السبى والتعجيز وان يتخذ معجزة من معنى معجزة له فان كلاما من ذلك معارض **قوله** الرافعة نعت لاوصاف **قوله** لانه على وفق العلم اي لان العالم لا يكون خبرة الا صدقا واما اخبار العالم متا بخلاف ما علمه فلكون ذواتنا مركبة فيفوق العلم بمحل وهو القلب والكذب بمحل وهو اللسان والله تعالى يستحيل في حقه التركيب وايضا فالعالم منا اذا اخبر بخلاف ما علمه قدر في نفسه ما اخبر به واقعا تقدير اخطا ونزل ذلك المقدر منزلة المعلوم تنزيلا خطا والله تعالى منزله عن ذلك **قوله** لان الله تعالى قد امرنا بالاقتداء بهم اي امرنا بحب في الواجبات وامرنا بدب في المندوبات بحسب الادلة الدالة على الايجاب او الذب **قوله** او قهرا برأين فيقتدي بهم فيما قرروه ففعله وهذا

محمول على ما قرى به مما قام الدليل عليه وجوبه او نذبه اما
 ما قرى به مما قام دليل على انه مباح فليس فيه امر بالافعال
 الا ان يكون على معنى انما مورون بالاقتداء بهم في الحكم
 بالباحة ولا يضرنا اننا اقتدينا بهم في امر واجب وهو
 الحكم بالباحة لاختلاف الاعتبار **قوله** فقد انحصرت
 افعالهم في الطاعة اي لانهم لا يفعلون المباح على انه
 مباح بل لنعلم الحكم بالباحة فيقتدى بهم في فعل المباح
 من حيث الحكم بالباحة **قوله** وهذا البرهان بعينه هو برهان
 وجوب الثالث يعني ان وجوب الثالث داخل في برهان
 وجوب الامانة لان الخيانة بالحكمتان فمن افتراد الخيانة
 بقول محرم فليس هو يقيني برهان وجوب الثالث نظير هذا
 البرهان حتى يحتاج الى تقدير مضاف ومثل هذا البرهان
 بعينه بل هو بعينه برهان وجوب الثالث لانه اي الثالث
 فرد من افراد نتيجته نعم لو ركب لوجوب الثالث برهان
 يخصه على نمط برهان الثاني كان نظيره لكن لا حاجة
 اليه لان البرهان العام يكفي **قوله** وبغيره التالى بالبا
 الموحدة قبل التامثلة الفوقية بعدها غيبى محجة بعدها
 بامثلة تختية بعدها متعلق بقوله بعد نحو خمسة اسطر
 يكون الخ **قوله** الى قولك لكانوا موعودين الخ بان يقال
 لو خانوا بفعل محرم او مكروه لكانوا موعودين الخ **قوله**
 والى قولك معطوف على الى قولك السابق يعني انه يصح الاستدلال
 على وجوب امانة الانبياء مطلقا بقيا من استثنائى تاليه ما
 سبق او تاليه قولك لزوم نسبة ما لا يليق الخ فالواو في قوله
 والى بمعنى او **قوله** باجاء بامثلة تختية قبل الخ الى
 القا لوجي **قوله** ليكونوا على ما انكشف له نعم فيهم من تمام

الامثال يحتاج الى استدلال عليه بانهم لو خانوا بفعل
 محرم او مكروه لا تقلب المحرم او المكروه طاعة او لكانوا
 موعودين بالعذاب او من الظالمين او من لم ينل عهده
 نعم او من حزب الشيطان فحينما ذكره فيه استدلال على
 الشئ بنفسه فلا بد من الاستدلال بما سبق واعلم ان دليل
 الصدق لغير الرسل ودليل الامانة للرسل والانبياء ودليل
 التبليغ كل منها يرجع الى الدليل السمعى ايضا **قوله** والتخيل
 بالخالصة المفتوحة بعد التامثلة فوق وبعد ما
 مشاة تختية مشددة **قوله** بسبب اعتبار احوالهم فيها
 عليهم الصلاة والسلام خبر مبتدأ محذوف اي وذلك
 اي الحكم بما ذكره من كون وقوعها بهم اما لتقظيم اجورهم او
 للتسلي والتنبية كما بين بسبب اعتبار احوالهم فيها عليهم
 الصلاة والسلام **قوله** من غير تعلق بكيفية العمل اخبر ما
 يتعلق بكيفية العمل ككون فروض الوضوء ستة وكون السنة
 واجبة في نحو الصلاة فانه وان كان مما يعتقد لكنه
 متعلق بكيفية عمل فقوله الشارح بنفس اعتقاده شامل
 لما يتعلق بالفرض بنفس اعتقاده مع كونه يتعلق ايضا بكيفية
 عمل فاحتاج الى التقييد بقوله من غير الخ فان اراد ما يتعلق
 الفرض بنفس اعتقاده فقط كان قوله من غير الخ ايضا حا
قوله اي معاني هذه العبارات اشارة الى انه اطلق لفظ
 العقائد على العبارات الدالة على ما يعتقد من اطلاق اسم
 المدلول على الدال فلذا اضاف لها المعاني وضح ان يراد
 بلفظ العقائد حقيقتها والاضافة من اضافة العام الى
 الخاص لان المعاني اعم من العقائد واليه اشار بقوله
 بعد او المعاني التي هي هذه العقائد لكنه جعل الاضافة

البيانية وهي بين عام وخاص مع ان المحققين يشترطون
في الاضافة البيانية ان يكون بين المتضامين عموم من جهة
وجه وخصوص من وجه **قوله** الثمانية والاربعين اي لان
الواجبات عشرون واخذادها عشرون والجايز في حقها
تعا واحدا وان كان له افراد كثيرة وهو فعل كل ممكن او تركه
فذلك احد واربعون والواجبات للرسل ثلاثة والمسيح ثلاثة
والجايز واحد وان كان له افراد كثيرة وهو ما ليس نقصا في
مراتبهم العلمية من الاعراض البشرية فتلك ثمانية واربعون
ويندرج مع ذلك وجوب تنزههم تعالى عن الاعراض في افعالهم
واحكامهم وحدوث العالم باسرع والايمان بساير الانبياء
وجميع الملائكة وجميع الكتب السماوية واليوم الآخر فهذه تسعة
تضم للثمانية والاربعين فالمجموع خمس وخمسون مأخوذة من
المتن صريحا وان زدت على ذلك التنزه عن بقية النقاياص
كالصاحبة والولد وحففت استحالة المباشرة وانيت بدورها
باستحالة المصيبة والضرية والكون في جهة المحرم ولقد نهى
هو جهة والتقييد بالزمان والتقييد بالمكان والاتصاف بالحوادث
والاتصاف بالتصغير والاتصاف بالكبر كان المجموع اربعين
عقيدة كلها مأخوذة من المتن ولان تنزيهه تعالى عن ذلك بحسب
تكثير الاعتبار ثم الموجود فيما رايناه من نسخ الشرح
قوله المتن ويجمع معاني هذه العقائد كلها بقوله لا اله الا الله
ولم يذكر لفظ محمد رسول الله وهو سقط من النسخ لان المحقق
في المتن ذكرها معا هنا وايضا المعاني الثمانية والاربعون انما
تندرج اندراجا ظاهرا فيها لا في لا اله الا الله فقط باعتبار
ان التصديق بالله تعالى بدون التصديق بالرسول لا يعتبر وعلى
تقدير الاقتصار على لا اله الا الله فيمكن التوجيه ايضا بان

لا اله الا الله صارت دالة على مجموع لا اله الا الله محمد رسول الله
من اطلاق لفظ الكل على الجزء على الكل او حقيقة او اصطلاحية
او من باب الاكتفاء **قوله** ولا بدع في احتمال هذا اللفظ الموجب
الى قول المتن اذ معنى الالهية ظاهرة بتقديره انه جعل اذ
في المتن تعليل لقوله ولا بدع فيقتضي ان اذ في المتن تعليل
لشيء محذوف مع انه لا داعي الى ذلك بل هو تعليل لقول
المتن ويجمع معاني هذه العقائد وقد يجاب بان مرادة
تعليل قوله ولا بدع الخ بتقدير ما في المتن مع بقاء ما في المتن
على كونه تعليل لقوله ويجمع بالنصب اي الفتح اذ هو
مبنى على الفتح او مراده انه متلبس بالنصب محلا
بالنصب ايتم ويصح الرفع كما هو معروف في محله **قوله**
ولو انهما اي المعنوية اللازمة للسمع والبصر والكلام
ويختص الاول باستلزام ما عدا الوجدانية اراد بالسمع
والبصر والكلام ولو انهما **قوله** يوجب استفاد من استقرا
كلام المؤلف رضي الله تعالى عنه انه يقرب بيوجب في ما هو وصفه
بده تعالى ويؤخذ فيما ليس كذلك كحدوث العالم ولا يدع علينا
قوله ويؤخذ منه تنزهه عن الاعراض فانه يوصف به الله تعالى
فقال الله تعالى منزله عن الاعراض وقد عبر فيه بيؤخذ لانا
نقول لما كان المنزه عن الغرض يوصف به الفعل فقال
فعله تعالى منزله عن الغرض عبر فيه بهذا الاعتبار بيؤخذ
قوله اذ لو لم يجب هذه الصفات اي كل هذه الصفات ولم اذا
تقدمت على كل افادت سلب العموم اي السلب عن الجملة
الصادق بالسلب عن البعض فلذا عبر المؤلف رضي الله تعالى عنه
باوفي قوله او المحل او من يدفع الخ فليس المعنى انه لو
كان كل هذه الصفات متفنيا لانه حينئذ يكون من عموم

السلب فمحتاج الى تاويل او بمعنى الاول انه حينئذ تلزم
 اللوازم الثلاثة مجتمعة ويلزم عليه عدم عموم النتيجة لان
 فقيض المقدم حينئذ الذي النتيجة بعض هذه الصفات
 ليس مستغنيا **قوله** اي من التنزه عن التقايص هو
 مخالف لسياق المتن الاتي في قوله والالزم افتقاره تعالى
 ما يحصل غرضه اذ لو كان ضمير منه عايذا على التنزه عن
 التقايص لقال والالزم انصافه تعالى بالتقايص وان كانت
 الافتقار يستلزم الانصاف بالتقايص والجملة ما سلكه خلاف
 ظاهر المتن **قوله** وانما قدمها اي صفة التنزه عما لا غرض على
 ما بعدها وهو انه لا يجب عليه تعالى فعل شيء ولا تركه وقوله
 مع انها اي ما بعدها واعاد الضمير على ما مونت باعتبار
 تاويل مدلولها وهو انه لا يجب عليه تعالى فعل شيء ولا تركه
 بصفة التنزه عن وجوب فعل شيء وتركه وقد قدمنا ان
 اطلاق الصفة على السلب باعتبار ان الذات بقصده في اللفظ
 والا فليس هو معنى قايما بالذات وقوله مقصودة بالذات اي
 لانه القسم الثالث من الاقسام الثلاثة الواجبة على المكلف وهي
 ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز والجائز في حقه تعالى
 فعل ممكن وتركه وهو معنى قول المؤلف رضي الله تعالى عنه
 هنا انه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه ولا ان
 كون فعل الممكنات او تركها جائزا في حقه تعالى اورد باقاة البرهان
 عليه فهو مقصود بالذات بهذا الاعتبار ايضا وقوله لانها صفة
 التنزه عن وجوب فعل شيء وتركه لان ممة لهذه اي لصفة
 التنزه عن الاعراض يستلزم انه تعالى لا يجب عليه شيء اذ لو
 وجب عليه شيء لكان له في فعله غرض وهو دفع القهر عن
 نفسه واراد الشارح بذلك ان الملزوم وهو التنزه عن

الاعراض

الاعراض رتبة التقدم على اللازم وهو عدم وجوب فعل شيء
 وتركه ولعل الشارح قصد ان مرتبة التنزه عن الاعراض
 سابقة في التعقل على مرتبة كونه تعالى لا يجب عليه تعالى فعل
 شيء ولا تركه والا فمما يتلوا من اي كل منهما ملزوم للاخر لان
 انقضاء وجوب فعل شيء وتركه يستلزم التنزه عن الاعراض فلو كان
 يفعل لغرض لوجب عليه تعالى ذلك الفعل ليحصل غرضه او الغرض
 العايد لحلقه الباعث له الفاهر على الفعل ولعل المؤلف رضي الله
 عنه تعالى عنه قدم التنزه عن الاعراض لانه سبق له تقديمه في الكلام
 على المستحيلات المتقدمة في الذكر فيما مضى على الجائز فها سب
 تقديمه هنا ولا ينافي ذلك انه رضي الله تعالى عنه قدم الجائز
 هنا على الحياة والقدرة والارادة والعلم لان ذلك اخذ تلك
 الصفات من افتقار الكائنات اليه تعالى اظهر من اخذها من
 استغنا الله عن كل ما سواه الذي الكلام فيه ثم ما ذكره الشارح
 وجاريته فيه انما يتم لو كان ضمير منه في قول المتن الاتي
 وكذا يؤخذ منه عايذا على التنزه بنا على ما ذكره من اي ضمير
 منه الاول في قوله ويؤخذ منه عايذا على التنزه اي ما اذا كان
 ضمير منه في قوله وكذا يؤخذ منه عايذا على الاستغنا وضمير
 منه الاول الذي في قوله ويؤخذ منه عايذا على التنزه على ما
 ذهب اليه في هذا فلا يحتاج الى ما سبق من التكلف لان التنزه
 عن الاعراض حينئذ ضروري التقدم لكونه من ممة ما يؤخذ
 من التنزه عن التقايص وعلى ما قدمناه من ان ضمير منه في
 قوله ويؤخذ منه عايذا على الاستغنا كالضمير في قوله
 الاتي وكذا يؤخذ منه فانه عايذا على الاستغنا ايضا يحتاج الى
 ما سبق في توجيه التقدم **قوله** وهو خلق المحول على ايجاده
 الجار والمجرور نائب الفاعل والتقدير وهو اي ما يحصل

الفرض الذي يحمل الفرض على إجماده قال واقعة على
 الفعل المحصل للفرض والعائد عليها الهام من قوله
 على إجماده وقد مر الفرق بين الفرض والغاية أو ال
 الحاشية **قوله** وكذا يؤخذ منه أي من استغنيا الله عن كل
 ما سواه وفضل بقوله كذا وأقرب ما يفي للاشارة إلى ان الماخوذ
 هنا عقيدة مقصودة بالذات مذكورة فيما سبق استقلالاً
 ومبرهن عليها فيما سبق ببرهانين يخصها في قول المتن
 آخر البراهين وأما برهان كون فعل الممكنات أو تركها
 جائزاً في حقه تعالى وهو القسم الثالث الذي يجب على
 المكلف معرفته من أقسام الحكم العقلي في حقه تعالى **قوله**
 أو قدمه أو عموم تعلقه اسم الإشارة الذي في المتن عائد
 إلى الحيوية وعموم القدرة والارادة والعلم والحرية
 للعهد والمعهود الحيوية القدسية والقدرة القدسية والارادة
 القدسية والعلم القديم فقد مرها وعموم تعلق المتعلق
 منها مذكور في اسم الإشارة فلا حاجة إلى ان يزيد على المتن
 قوله أو قدمه أو عموم تعلقه فالمناسب ان يفسر اسم
 الإشارة بقوله أي الحياة القدسية وعموم القدرة والارادة
 والعلم القديمات ونفي شي منها صادق بنفي قدمه
 لانه لو انتفى قدم القدرة صدق انه انتفت القدرة القدسية
قوله عن تأثير الموشر مطلقاً الاطلاق باعتبار ما عند
 الفلاسفة من اثبات الموشر بالعلة والموشر بالطبع إما عند
 أهل الحق فلا حاجة إلى الاطلاق لانه ليس لهم الا الفاعل
 بالاختيار وهو الله تعالى نعم يمكن توجيه الاطلاق على
 المذهب الحق بأن يقال سواء كانت للاثر اسباب عادية
 أم لا **قوله** لزوم ان يستغنى ذلك الشيء المعروف في نسخ

المتن لزوم ان يستغنى ذلك الاثر وهو اظهر وعلى نسخة الشارح
 المراد بالشيء الاثر لا الشيء الموشر وان كان له وجه بان يكون
 المعنى لزوم ان يستغنى ذلك الشيء الموشر عند الله تعالى
 تحصيل الاثر لكن لا يلزمه قول الشارح ابتداء لان لزوم
 الاستغناء ابتداءً انما يكون في الاثر لا في الموشر لان يقال
 يلزم ايضاً الاستغناء ابتداءً في الموشر للمماثلة لان الفرض
 ان الموشر مماثل للاثر في المكان والحدوث **قوله** ابتداءً يعني
 وأما انتهاء فلا يلزم لان الدوام للأجل متوقف على الامداد
 بالاعراض ودوام الاعراض أي بعضها على العقل بدوام
 بعضها كالالوان متوقف على دوام الجسم ولقائل ان يقول
 ان يلزم من الاستغناء وأما للمماثلة لان ابتداء الحادث
 ممكن ودوامه ممكن فثبت لاحد المتولين ثبت للاخر
 فالاولى ابقا المتن على اطلاقه **قوله** لكن لا يستغنى عنه ابتداءً
 شيء بل ولا دواماً وانما اقصر على الابتداء لانه فرض الكلام فيه
قوله مطلقاً أي سواء كان مما يقترب بسبب عادي أم لا
 فيتمثل مكتسب العبد **قوله** عموم ما في افراده أي افراد
 ما سواه تعالى وعليه فتجوز ما تكيد لكل المفيد للعموم في
 الافراد ايضاً **قوله** وعلى كل حال من حالاتها أي الافراد
 وان كانت تلك الحالات ايضاً داخلية في افراد كل فرد ما سواه
 تعالى فيقال تلك الحالات ايضاً انها مفتقرة على كل حال من حالاتها
 النفسية او الاعتبارية اذ الحالات بنوعية لها تحقيق في
 الخارج غير نفسية لئلا يلزم قيام الصفة ودخل في قولنا
 وعلى كل حال من حالاتها أي حالات الافراد الزمان لان
 المراد بالاحوال ماله تعلق بالشيء زماناً كان او غيره ودخل
 فيه اقترانها أي الافراد بالاسباب فبان بهذا ان هذا

التفسير اعم من التفسير الا في قوله او عموما في الزمان
 وعلى كل حال من حالات اقتران الاسباب والتفسير الاول
 اول من الثاني ويصح ان يكون المعنى عموما في الافراد وعلى
 كل حال من حالات اكونها في الزمان او عموما في الافراد وعلى
 كل حال من حالات اقترانها بالاسباب يصح ان يكون المعنى عموما
 في الذوات وعلى كل حال في الصفات وهذا غير الاول لان قولنا
 في الاول عموما في افراد المراد بالافراد فيه ما يشمل الصفات
 لانها من افراد ما سواه فتعاقب قولنا في الاول وعلى كل حال
 من حالاتها المراد بها لانها في حالات الافراد سواء كانت تلك
 للافراد ذوات ام صفات **قوله** من اقتران الاسباب بسبباتها
 اظهر في محل الاضمار والاصل وعلى كل حال من حالاتها
 اقتران الاسباب بها وفي الكلام حذف ايضاً والتقدير او اقترانها
 بالاسباب والمعنى على كل حال من حالات اقتران الاسباب
 بها اي بالافراد ان كانت الافراد مسببات اقترانها اي
 الافراد بسبباتها ان كانت الافراد اسبابا **قوله** اي الامر
 الذي هو اخذ عموم التأثير للاسباب العادية
 من الافتقار كذا في النسخة التي بايدينا وهو تحريف
 والصواب ابدال عموم ثم جعل المشار اليه ما ذكر فيه
 نظير بل **قوله** لا يصح لان اخذ عدم التأثير للاسباب
 العادية من الافتقار ليس لانها لا تقدر ان شيئاً
 من الكاينات يؤثر بطبعه بل لا مناسبة بينهما اصلاً
 حتى يجعل الثاني شرطاً للاول وملزوماً له فتعين احتمال
 الثاني وهو كون المشار اليه استغناء الاثر عن مولانا جل
 وعز ثم ظهر في صحة الاول بان يكون المعنى ان اخذ عدم
 التأثير للاسباب العادية بالطبع من الافتقار لازم لقوله

ان قدرت ان شيئا من الكاينات يؤثر بطبعه مع محذوف
 والتقدير هذا لازم او ثابت قد قدرت ان شيئا من الكاينات
 يؤثر بطبعه باعتبار استغناء ما استغنى الاثر عن مولانا
 الذي هو اي استغناء الاثر عن مولانا لانك تركب قياسا استثنائيا
 هكذا لو قدرت ان شيئا من الكاينات يؤثر بطبعه لاستغنى
 الاثر عن مولانا لكن لا شيء من الاثر مستغنى عن مولانا
 لان النتيجة وهوانه لا يؤثر شيئا من الكاينات بطبعه المعبر
 عنها بالاسباب العادية فيما تقدم لان ممة لمجوع المقدمتين
 وهما الشطية والاستثنائية ويدل لهذا قوله واما ان
 قدرته يؤثر بقوة او دعها الله تعالى فيه كما ينه بعض
 الجهمية فذلك محال اي كما ان ما تقدم وهوان التأثير
 بالطبع محال فقوله فذلك محال هو النتيجة وحذف تأني
 الشطية للمعلم بها ايضاً وحذف الاستثنائية للمعلم بها
 من قوله لانه يصير مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض
 الافعال الى واسطة والتقدير ان قدرته يؤثر بقوة او دعها
 الله تعالى فيه صار مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض الافعال
 الى واسطة لكن لا يقتصر مولانا جل وعز الى واسطة يتج انك
 لا تقدره يؤثر بقوة او دعها الله تعالى فيه وهو معنى قول المؤلف
 رضي الله تعالى عنه فذلك محال اي فتقديره يؤثر بقوة او دعها
 الله تعالى فيه مع جعل هذا التقدير موافقا لما في نفس الامر
 محال وانما لم يجعل قول المؤلف رضي الله تعالى عنه فذلك محال
 تأني الشطية لان تقدير الشيء لا يقتضي استحالة نفسه **قوله**
 مطلقا اي في جميع المسائل **قوله** فان الطبايعيين يقلل لتقرض
 المؤلف رحمه الله تعالى لا بطلان التأثير بالطبع والتأثير بقوة
 او دعها الله تعالى تفرض المؤلف رضي الله تعالى عنه لا بطلان

هذين لان الطبايعيين الخ **قوله** في العيشة التاثير هل هو من
 حيث قوتها التي اقتضتها ذاتها او من حيث قوتها تقتضها
 ذاتها بل اودعها الله تعالى فيها **قوله** فب هذا التقدير بالذال
 المهملة قبل اليا المضافة تحت اي في تركيب المتن والتقدير معناه
 التثبيت والتحقيق فهو انهم من التقدير بالذال المهملة **قوله**
 لما في آياته من الرد على المعتزلة اي في قولهم بوجوب بعض
 الممكنات على الله تعالى وعلى البراهمة في قولهم باستحالة بعض
 الممكنات كبعث الرسل **قوله** والطبايعيين اي لان مطبوع
 الطبيعة واجب عند وجود الشرط وانتفاء المانع فلو كان تعالى
 فاعلا بالطبع او شي من العالم فاعلا بالطبع ما جاز في حقه تعالى
 فعل كل ممكن او تركه وفيه الرد على القائلين بالتعليل ايضا
 لان المعلول واجب عند وجود علته فلو كان تعالى فاعلا لتعليل
 او شي من العالم فاعلا بالتعليل لما جاز في حقه تعالى فعل ممكن
 او تركه **قوله** هذا ما يدخل تحت لا اله الا الله اشارة الى ان ما
 للتفصيل في متعدد امرين فالكثير فهنا يقدر مفهوم مما
 سبق وهو ما ذكر الشارح او يقدر هكذا اما قولنا لا اله الا
 الله فيدخل فيه ما سبق واما قولنا محمد رسول الله الخ والمختار
 انها للتاكيد دايما والتفصيل غالبا فهي هنا ان حملت على
 الغالب قدر ما سبق واللام يقدر ووجه كونها للتاكيد ان
 الاصل مهما يكن من شي فقولنا محمد رسول الله الخ والدينا
 لا تخلو عن شي فوجود شي في الدنيا محقق والمعلق على المحقق
قوله مما قام عليه البرهان حال من ما اي حال كون ما
 في الجنان كايضا مما قام عليه البرهان **قوله** اي باقهم ناظرا
 الى ان نبينا صلى الله عليه وسلم ذكر نصيحا في المراءاة
 ادخال بقبية الانبياء لان المتبادر من الادخال لدخول

منه

ضمنا او استلزاما او جميعهم ناظرا الى ان ادخال نبينا صلى
 الله عليه وسلم لا ينافي كونه مذكورا صريحا **قوله** اي بان الله
 تعالى اوحى اليهم بدل اشتغال عند البصريين او نسق عند
 الكوفيين ولا يصح كونه عطف بيان لان كون الله تعالى
 اوحى الى الانبياء ليس نفس عليهم الصلاة والسلام وكذا
 يقال فيما ياتي **قوله** فانه مخبر ومخبر احدهما بلفظ اسم
 الفاعل والاخر بلفظ اسم المفعول فهو نشي على ترتيب
 اللق او على ترتيب غير ترتيبه وقوله لانه راجع للكون
 بمعنى فاعل ايضا او مرفوع راجع للكون بمعنى مفعول فهذا
 النشر على ترتيب اللق **قوله** وقوله ويقال فيها ما لك فهو مصدر
 ميمي وما قبله مصدر غير ميمي **قوله** قال اصل فيها اي كلمة
 ملكا بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح اللام وقوله شتم
 قلب اي قدمت اللام على الهمزة واعطيت اللام سكون
 الهمزة واعطيت الهمزة فتح اللام **قوله** فصار ملكا على
 وزن مفعول كذا في ما راينا من النسخ التي بتقدم الفا
 على العين وصوابه فعل بتقدم العين على الفا لان اللام هي
 عين الكلمة والهمزة فاوها اذ الوزن النقص في ينظر
 فيه الى الاصل وعلى عليه يترتب قوله خفف بنقل حركة الفا
 يعني الهمزة الى العين يعني اللام المقدمة على الهمزة **قوله**
 وحسيند قياس هذا جمعه افعال كانه نظر الى ان لفظ
 ملك صار ثلاثيا في اللفظ وقد قال الامام بن مالك وغير
 ما افعال فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد وملك لا
 يجمع على افعال فيجمع على افعال وفيه نظر لان الجمع يرد
 الاشياء الى اصولها فحينئذ يكون ملكا رباعيا نظرا الى
 اصله فالقياس حينئذ جمعه على مفاعل **قوله** وانا جمع

فأعاد الضمير على لفظ
 ملك باعتبار تأوله بالكلمة
 وقوله مالك ص

على ملائكة نظر الى ملاك بعد القلب وقبل التخفيف اي ولو
 قبل القلب قيل مالك بمسرة مدودة بعد الميم **قوله** وذهب
 طائفة الى اصليتها اي الميم **قوله** من الملك بالفتح اي للميم
 وسكون اللام وقوله اي القوة لان الملك قوي على افعال لا يقدر
 عليها البشر والجن **قوله** والتاثيرات الجع اي التاثيرات
 لفظ الجع وقوله وقيل للمبالغة ظاهرة ان التاثيرات على كونها المبالغة
 لا تكون للتاثير وهو خلاف التحقيق بل التحقيق انها مع كونها المبالغة
 هي لتاثير اللفظ كما في علامه ونسابة **قوله** ثم غلب اي لفظ ملك وقوله
 في الاجسام النورية هو قول الجمهور وذهب طائفة كالغزالي
 ان الملك مجرد اي ليس بجسم ولا عرض والتحقيق في الجرد الوقف
 لان ادلة القريتين مثبتة ونفاته باطله فوجب الوقف الا ان
 تكون الطائفة المثبتة اطلعت من جهة الكشف على انه مجرد
 الا انه لا يثبت بذلك حجة على من لم يكشف له ذلك **قوله** اي بانهم
 عباد له تعالى بدل من الملائكة بدل اشتمال او تنسيق كما سبق لان جميع
 الملائكة مشغول على انهم عباد له تعالى **قوله** من تالهمهم اي صيروهم
 الهة **قوله** كما زعم اليهود من تنقصهم الظاهر ان الاول تاخير هذا
 عن قوله لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يأمرون لان اليهود
 يصفونهم بالمعاصي وانما يختصر بان يقول بانهم عباد مكرمون
 لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يأمرون لا كما زعم المشركون
 من تالهمهم واليهود من تنقصهم فيكون على اللف والنشر المرتب
 لان ما سلكه من العبارة اوضح **قوله** يقع حال من كلامه اي حال كون
 كلامه تعالى يقع على الكتب السماوية اي يطلق عليها بالمعنى المذكور
 سابقا اي بمعنى انها دالة على كلامه تعالى بمعنى دلالتها على
 متعلقات كلامه تعالى وتعلقا ته اي بانها كلامه بدل اشتمال
 من الكتب السماوية مستقلة على الكون كلامه تعالى وعلى ما بعده

كما ان ما سبق كذلك **قوله** لانه لا ليل بعده اي بعد مجموع ما من
 الموت الى الاستقرار وان كانت بعد الموت ليل والبحث كذا
 في النسخ بالحجاء ولفظه البعث بالعين **قوله** تقريره عطف لازم
 على ملزوم لانه يلزم من مجي النبي صلى الله عليه وسلم باعتقاده
 انه قرره **قوله** الذي بلفظ الافراد ومعناه الجمع فاد الضمير
 في وجودهم وانضافهم باعتبار المعنى **قوله** ولا انبياء
 متمثلين تعبيرة بمتمثلين بدل امثا المذكور نظيره في
 المتن ثقتن لان كل امين متمثل وكل متمثل امين **قوله** على
 وفق علمه خبر عن اختصاصه تعالى وما عطف عليه وما ذكره
 ظاهري الصدق للرسول لان المعجزة نازلة منزلة قوله عز
 وجل صدق عبدي في كل ما يبلغ عني واما الصدق الانبياء
 فلا جماع والدليل السمي من الكتاب واما الامانة للرسول
 والانبياء فتأبئة بما يرجع للدليل السمي **قوله** لانهم عليهم
 الصلاة والسلام ارسلوا يعلموا الخلق باقوالهم وافعالهم
 وسكوتهم تعليل لقوله واستحاله فعل المنهيات المشت
 في المتن كما هو المحفوظ عقب قوله بالخفيات فنسقط من نسخ
 هذا الشرح الذي بايدى **قوله** ليكونوا على احوال اي
 بدليل المعجزة والجماع والكتاب **قوله** مطلقا كما كان منها
 عنه نهي تحريم او كراهة **قوله** اي على وصيه العظيم الخفي اشارة
 الى ان اضافة سر الى الهى من اضافة الصفة الى الموصوف وان
 السر يطلق على الامر العظيم وعلى امر الخفي والوحي شئ عظيم ومن
 شأنه ان يكون خفيا من غير الوحي اليه حالة الايجاج والظاهر
 ان اطلاق السر على الامر العظيم انما هو لكون الامر العظيم من
 شأنه ان يخفي **قوله** اي وقوع الاعراض بهم صلوات الله وسلامه
 عليهم ما ذكره لا يتعين بل يقع عود اسم الاشارة الى جوار

الاعراض البشرية بل هو الظاهر **قوله** الاصيل اي الذي هو اصل
 لما يتفرع عنه او النفيس **قوله** حروفها اما ان يكون الضمير عايدا
 على الشهادة بجعل الاضافة بيانية اي كلمتين هما الشهادة
 بنا على المتعارفين اطلاق الشهادة عليهما في نحو قولهم
 السواك يذكر الشهادة عند الموت والحسنة تنسى الشهادة
 عنده وان يكون عايدا على الكلمتين باعتبار تأولهما بالكلمة
 لشدة الارتباط بينهما او بالترجمة لان المجموع هو الترجمة
 وعلى هذا جرى الشرح فيما ياتي في قول المتن ولعلها حيث قال
 اي كلمة الشهادة الخ وقد ذكرت وجهها غير ذلك في شرح منظومتي
 في التوحيد ومعلوم ان اطلاق الكلمة على كل من الكلمتين
 مجاز لغوي من اطلاق اسم الجز على الكل **قوله** لكثرة كلمات
 الاولى منها لان لا كلمة والكلمة وموجود كلمة والضمير
 المستقر في موجود كلمة والا كلمة ولفظ الله كلمة فتلك ست
 كلمات ومحمد رسول الله اربع كلمات لان في لفظ رسول ضميرا
 مستترا فالمجموع عشر كلمات يعني لما كانت الكلمة تطلق على
 المنوي والحروف لا تطلق الا على الملفوظ قال مع قلة حروفها
 وقد يقال عدد حروفها اكثر من عدد كلماتها فلم يصح ما ذكره
 تعليلا ولعل عدول المؤلف رضي الله تعالى عنه عن قوله مع قلة
 كلماتها الى قوله مع قلة الحروف ابلغ في القلة من قلة الكلمات
قوله مع اللفظ متعلق بالمنوي **قوله** قلله در ذلك الامام صغير
 تعجب والدري الاصل اسم لصوت حلب اللبن ثم اطلق على
 اللبن فاصل المعنى قلله لبن ذلك الامام اي اللبن الذي تشابه
 ذلك الامام رضي الله تعالى عنه فضمن معنى التعجب **قوله** اي
 ويرجو تبين واظهار لمعنى لعل لان لعل مرادفة ليرجو
 والا كانت حرفا فعلا لان ما رادف الفعل فهو فعل **قوله**

الهي

الهي خرج الوضع غير الالهي كوضع قوايين الحرف والصنابع وقوله
 سابق لذوي العقول خرج السابق لغير ذوي العقول كالذي
 وضعه الله تعالى في طباع البهايم وتام تحقيق هذا التعريف
 محله المطولات **قوله** ويطلق ويراد به الشريعة اي القواعد
 المدونة للكتاب والسنة والامم بجمع بخلاف ما تقدم في
 المقرر يفان اريد بالوضع فيه المعنى المصدري مع انه
 يصح ان يراد بالوضع في التعريف الموضوع لان اطلاق
 المصدر على المفعول شائع وكان الشرح نظري الى ان
 الاصل عدم التاويل **قوله** مجازا بالنصب والخبر محذوف
 اي ثابت مجازا فان رفعه مجازا كان خبرا اي والذي جعلها
 حقيقة انما هو الله تعالى **قوله** على حذف مضاف اي صاحب
 او واضع الشيء سواء كان الشيء بمعنى الوضع او الموضوع
 على ما سبق **قوله** اي دليلا اشارة الى ان الترجمة هنا بمعنى
 المترجم به واما الترجمة بالمعنى المصدري فعناها الاثبات
 بالالفاظ الواضحة الدلالة على المعاني **قوله** صنف بترية
 اي على شكل الصنوبر المعروف **قوله** الطاعة والانقياد اي
 سواء كان للاوامر والنواهي الالهية او غيرها فيكون هذا
 المعنى الملقب اعم من الشيء **قوله** وعطف الانقياد على
 الطاعة عطف تفسير الا ان يراد الانقياد بالافعال الظاهرة
قوله للاوامر والنواهي اي الشرعية بدليل قوله وشيئا والقبول
 والاذعان والانقياد الفاظ مترادفة جمع بينهما زيادة في
 البيان الا ان يقال الانقياد المراد به الانقياد بالافعال
 الظاهرة اشارة الى ان قول القلب لا يقتصر الا مع
 الانقياد بالافعال الظاهرة فحينئذ يكون المرادف للقبول
 هو الاذعان فقط **قوله** مطلقا اي سواء كان لما علم بالضرورة

من دين النبي صلى الله عليه وسلم لا فيكون المعنى اللغوي اعم من
الشرعي **قوله** بالضرورة يخرج كون بنت الابن تتحقق السدس
مع بنت الصلب ونحو ذلك فانه وان كان مجمعا عليه الا انه
ليس معلوما من الدين بالضرورة وقوله وانقيادة اليه
ان اراد بالقلب كان مراد فالنصديق وان اراد الانقياد
بالظاهر كان مغايرا فيكون فيه اشارة الى ان تصديق
القلب لا يعتبر الا مع الانقياد الظاهري وحاصل ما مر عليه
الشراح ترادف الا سلام والايمان لغة اعم منه شرعا وان
المولف رضي الله تعالى عنه عبر ثانيا بالايان حذرا من التكرار
اللفظي من انه قد يقال يمكن ان المولف رضي الله تعالى عنه
مر على ان الا سلام اسم للمجموع التصديقي القلبي وبعض افعال
الجوارح والايمان التصديقي القلبي ولا ينافيه قول المتن
على ما في القلب من الا سلام لاحتمال ان من للتعريض والاشك
ان ما في القلب هو بعض الا سلام على التفسير المذكور **قوله**
على جميع صفاته اي الله تعالى وصفات الرسل التي قامت عليها
الدلالة **قوله** اي ينبغي اي يتأكد وقوله للجاري على منهج العقل
اشارة الى انه ليس كل عاقل جارا على منهج العقل **قوله** بالكس
لمستعمل ذكر اللسان بخلاف الذكر بالصم فانه للقلب خاصية **قوله**
وتتمادي على ما ذكرها كما انه زيادة بيان والا فقد سبق
متعلق لفظ حتى تمتنع في المتن وهو قوله ان يكسر من
ذكرها **قوله** بدسه ولحمه المحفوظ في المتن تقديرا لجمه على
دسه وقوله تتبعه حال من الجنان اي حال كون الجنان تتبع
الاعضاء لاحال من الاعضاء انه مضاعف اليه ولم يوجد شرط
اثنان الحال منه فيه **قوله** لانه سرياني بفتح السين والراء
اي فالمراد بالامتزاج هنا الامتزاج المعنوي والقوة

لعله الفتوة بغا ثم ثا مشاة فوفية وهي ان لا يرى لنفسه حقا
وهي قوة المسألة وهي ان يرى لها حقا ويتركه والموجود
في نسخة هذا الشرح وجه **قوله** والشكر اي والرضى والحمية
والصبر والخوف والرجاء وانكسرت في حلية ما يراد استعماله
من نحو الطعام بكسر الخاء وتشديد اللام المكسورة وتشديد الياء
المشاة تحت مقابل لقوله وحرمة وذلك كما كان للجاسبي
عرق يضرب اذا اراد تناول شي وكان ذلك الشيء في
شبهة في نفس الامرو كما كان الشيخ الاستاذ سيدي ابوال
عباس المرسي عروفة الثلاثة غاية والستون تصريف اذا
اراد تناول ذلك لكن لا ينبغي للشخص ان يقصد نحو ذلك
بشي من احواله **قوله** من التمايل التي تقو به اي الصفات
الجيدة الشاملة للصفات الخارقة للعادة وغيرها **قوله**
فيجب حمل الاختلاف في افضلية اللسان على الجنان
الحار والحار واعني في افضلية متعلق الاختلاف وعلى
الجنان متعلق بافضلية ومتعلق الحمل محذوف اي على ما
يليق من ان من قال اللسان افضل كانه اراد من حيث
انه به اظهر العلوم والمعارف وبيان الامور التي
يتخاطب فيها الناس في حوائجهم وغيرها وفي ذكر
الله تعالى وصفا قل الجنان افضل اراد من حيث ان الذكر
بالقلب افضل من الذكر باللسان وانه رايهم الاعضا
وانه ان اصحح صلح الحسد كله واذا افند فسد الجسد
كله **قوله** او الطاعة بالخبر عطفا على القدرة لا بالرفع عطفا
على خلق بدليل قوله فيكون خلق ما يكون به العبد موافقا
وقوله في التقريف الاول خلق القدرة على الطاعة لم يزد وساملا
سبل الخير كما زاده بعضهم لاحراج خلق القدرة التي في الكافر

فان له قدرة عليها لكن لا يفضلها والجواب ان لا نسلم ان
الكافر له قدرة على الطاعة بالمعنى المراد هنا لان القدرة
الحادثة تطلق على عرض يقارن الفعل اتفاقا وهل يتقدم
عليه ويتجدد امثالها الى مقارنة الفعل فيه خلافا وتطلق
على سلامة الالات والمراد هنا الاول فخرج القدرة التي
في الكافر فانها بالمعنى الثاني اي سلامة الالة لانه لو كانت
فيه قدرة بالمعنى الاول لوجدت فيه الطاعة **قوله** اما القدرة
عليها فان الموافقة بها بواسطة نفس الطاعة ولا يقال
ان القدرة لا تستلزم الطاعة لانا قد سئل المراد
القدرة بالمعنى الاول لا خارج قدرة الكافر والقدرة
بالمعنى الاول تستلزم الطاعة **قوله** اي لا خالف
فهو مناسب لتفسير التوفيق بخلق القدرة على الطاعة
ولتفسير بخلق الطاعة وقوله ولا مالك تفسير ثان
للرب فاما ان يراد كل منهما بنا على جواز استحالة
المشترك في كل معانيه فتكون الواو على بابها وتفسير
الرب بالمالك من حيث التوفيق باعتبار ان المالك
الحقيقي خالق لا خالق سواه **قوله** والمختص زاد لان
الشخص قد يكون ذليلا في نفس الامر ومكبرا في
الظاهر فلا يكون خاضعا **قوله** اي بما اشتملت عليه
من العقائد كما نه توجيه لعدم نشئة الضمير حيث
لم يقل بهما اي الكلمتين فاعاد الضمير على الكلمتين
باعتبار معناه اي العقائد وقد تقدم الكلام على
نظير ذلك باسقاط هذا **قوله** او النفع وعطوف
على اصلا اي او لا تنفع النفع المعتد به **قوله** كما ذكر
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ضمير الخطاب في

احد المعنيين فتكون
الواو بمعنى او واما ان
يراد صم

ذكر

ذكر الله تعالى من باب الالتفات والها في ذكره
عابد على النبي صلى الله عليه وسلم لتكثير افراد الصلاة
كثيرة تزيد على ما عاد الى الله تعالى لان الغافلين
عن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من الغافلين
عن ذكر الله تعالى لشمول الاول اي الغافلين عن
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم للتكثير لا يذكرون
النبي صلى الله عليه وسلم كما ان الذاكرين الله تعالى
الكثيرين الذاكرين للنبي صلى الله عليه وسلم **قوله** الى
يوم الدين صفة لا حسان له نه مستمر وان انقطع
المحسون بالموت اي ثوابه **قوله** او متعلق بتابع
لانه مستمر الى يوم الدين والمراد استمراره
بتجدد افراد جيله بعد جيله لان كل فرد مستمر
ولله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله
والمرسلين وآله
لله رب العالمين

٣٣



Handwritten text in Arabic script, possibly a signature or name, located in the upper middle section of the page.

Handwritten text in Arabic script, possibly a signature or name, located in the lower middle section of the page.